جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

منهج الخوارزمي في كتابه شرح المفصل

إعداد الطالب

سليمان أحمد الفضول

إشراف

الأستاذ الدكتور يحيى العبابنة

رسالة مقدمة إلى عمـــادة الدراسات العليـــــا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
فـــي اللغـــة قســـم اللغـــة العربيّـــة وآدابهـــا

جامعة مؤتـــة، 2011م

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب سليمان أحمد الفضول الموسومة بـــ:

منهج الخوارزمي في كتابه شرح المفصل

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. يحيى عطية العبابنة		2011/07/25	مشرفاً ورئيسا
د. فايز عيسى المحاسنة		2011/07/25	عضواً
د. حسن محمد الربابعة		2011/07/25	عضواً
د. محمود مبارك عبيدات		2011/07/25	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. صالح الكساسبة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى أهل الخير... الذين يعلمون الناس الخير...

إلى الذين يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر...

إلى الذين يصلحون ما أفسد الناس...

سليمان أحمد الفضول

الشكر والتقدير

الشكر لله... ثم الشكر لأستاذي الدكتور يحيى عبابنة الذي أشرف على هذه الرسالة وقدم خالص نصحه وتوجيهاته.

والشكر لأعضاء المناقشة الذين قاموت بقراءة هذه العمل، وبيان مواطن النقص والزلل.

والشكر لأهل الشكر ولكل من قدم لي النصيحة والتوجيه، والشكر لأساتذة اللغة في جامعة مؤتة الذين كانوا لنا خير معين في أثناء جلوسنا على مقاعد الدراسة.

سليمان أحمد الفضول

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء.....	أ
الشكر والتقدير.....	ب
فهرس المحتويات.....	هـ
الملخص باللغة العربية.....	و
الملخص باللغة الإنجليزية.....	ز
المقدمة.....	1
الفصل الأول: تمهيد.....	3
1.1 اسمه ولقبه وكنيته.....	3
2.1 مولده ووفاته.....	5
3.1 البيئة العلمية.....	7
4.1 صفاته ومكانته وموقفه من الاعتزال.....	9
5.1 رحلاته العلمية.....	12
6.1 شيوخه.....	13
7.1 تلاميذه.....	16
8.1 مؤلفاته.....	17
9.1 مصادره.....	22
10.1 الكتاب (شرح المفصل).....	25
11.1 أساليب للتوضيح.....	30
12.1 توضيح اللغة وشرحها.....	35
الفصل الثاني: الأصول النحوية.....	39
1.2 الأصل.....	39
1.1.2 وضع أصول النحو.....	41
2.1.2 أدلة النحو.....	44
2.2 السماع.....	45

المحتوى	الصفحة
1.2.2 مكانة السماع.....	47
2.2.2 موقف الخوارزمي من السماع.....	48
3.2 الاحتجاج.....	50
1.3.2 الاحتجاج بالقرآن الكريم.....	50
2.3.2 المسائل التي استشهد لها بالقرآن.....	53
4.2 القراءات.....	61
1.4.2 تقديم الخوارزمي للقراءة.....	65
2.4.2 المسائل التي استشهد لها بالقراءات.....	66
3.4.2 قراءات ردّها الخوارزمي.....	69
5.2 الحديث.....	74
1.5.2 عرضه للحديث.....	76
2.5.2 المسائل التي بنى أحكامه فيها على الحديث.....	77
6.2 كلام العرب.....	82
1.6.2 الشعر.....	82
2.6.2 الشعر المولد.....	99
3.6.2 أمثال العرب وأقوالهم.....	104
الفصل الثالث: القياس والتعليل.....	113
1.3 القياس.....	113
1.1.3 القدماء والقياس.....	114
2.1.3 الحاجة للقياس.....	115
3.1.3 أقسام القياس.....	118
4.1.3 القياس عند الخوارزمي.....	120
5.1.3 المسائل التي اعتمد فيها على القياس.....	120
6.1.3 رفضه بعض القياس.....	134
7.1.3 تأثر قياسه بالفقه.....	135

المحتوى	الصفحة
2.3 الإجماع.....	135
1.2.3 المسائل التي بناها على الإجماع.....	138
2.2.3 مخالفة الإجماع.....	140
3.3 الاستصحاب.....	142
4.3 الاستحسان.....	146
5.3 السبر والتقسيم.....	151
6.3 العلَّة.....	153
1.6.3 ظهور التعليل.....	153
2.6.3 أقسام العلة.....	156
3.6.3 التعليل عند الخوارزمي.....	157
الفصل الرابع: مذهبه النحوي.....	178
1.4 مسائل الخلاف.....	180
2.4 آراؤه النحوية.....	190
3.4 الاستدراك والاعتراض.....	197
4.4 المصطلح.....	205
5.4 تأثر أحكامه بالفقه.....	217
6.4 تأثره بالمنطق.....	218
7.4 الخاتمة.....	221
المراجع.....	223

المُلخص

منهج الخوارزمي في كتابه شرح المفصل

سليمان أحمد الفضول

جامعة مؤتة، 2011م

تناولت هذه الدراسة الخوارزمي ومنهجه في كتابه شرح المفصل للزمخشري.

وجاء الفصل الأول تمهيدا تناول حياة الخوارزمي: اسمه ولقبه وموطنه وصفاته ومكانته العلمية، ورحلات العلمية وتلاميذه ومؤلفاته، ثم الحديث عن الشرح وموقفه من المؤلف وطريقة عرضه للكتاب وشواهده.

وتناول الفصل الثاني: السماع عند الخوارزمي ومصادره التي تتمثل في: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف وكلام العرب شعراً ونثراً، ولغات العرب، مع بيان موقف الخوارزمي من هذه المصادر.

وتناول الفصل الثالث: القياس والإجماع، ومخالفاته للإجماع، واستصحاب الحال والاستحسان، والعلة النحوية، فالخوارزمي كثير التعليل والتوضيح.

وتناول الفصل الرابع: مذهبه النحوي وموقفه من الخلاف البصري الكوفي، ومصطلحاته النحوية، واستدراكاته على الزمخشري، وكذلك اعتراضه، والآراء النحوية التي طرحها أو خالف فيها النحاة، ثم ختمت بأهم النتائج.

Abstract

Al-Khwarizmi Approach in explaining sharh al-mufassal

Suleiman Ahmad Al-Fudhoul

Mu'tah University 2011

This study explored Al-Khwarizmi and his approach in explaining Al- zamakhshari's book sharḥ al-mufassal.

The first chapter dealt with the life of Al-Khwarizmi: his name, surname, domicile, character, his scientific status, scientific trips, his students and books. After that, it dealt with his explanation of Al-zamakhshari's book sharḥ al-mufassal and with his opinion of the author, the book and its subject matter and handling.

The second chapter dealt with Al-Khwarizmi's adoption of grammar rules taken from the Holy Quran and its confiscation; the ḥadith; and his readings of the Arab poetry, prose and languages, with an indication of where he stood from these sources.

The third chapter dealt with analogy; consensus and unanimity; his transgressions of consensus and unanimity; adoption of grammar rules as they stand and approval; and grammatical reasoning as he was famous for excessive explanation and clarification.

The fourth chapter dealt with his approach of grammar; his position of the Basri-Kufi controversy; some of the linguist points of disagreements, his terminology of grammar, his corrections and objections to Al-Zamakhshari; and to the grammatical views put forward by Al-Zamakhshari that violate other grammarians; and finally I concluded the most important results.

المقدمة:

يعد الفتح الإسلامي لبلاد خوارزم وما جاورها فتحاً للغة العربية ونحوها بل ولشتى أنواع العلوم، فقد أصبحت خوارزم مركزاً للحضارة والعلم وموئلا للعلماء، فظهر في هذه البيئة العلمية كثير من العلماء الذين كتبوا في اللغة وغيرها حتى أصبح منهم من يشار إليه بالبنان كالبخاري والزمخشري.

وفي هذا المكان (خوارزم) ألف الزمخشري كتابه (المفصل) الذي بلغت شهرته الآفاق وأقبل عليه الناس دراسة وحفظا، وتناوله النحاة والشّرّاح بالبحث والدراسة، حتى أحصى بعضهم أكثر من مئة شرح للمفصل.

ومن شرّاحه الخوارزمي الذي وسم شرحه بـــ(التخمير) فهذا الشرح وضع في هذه البلاد (خوارزم) التي لم تكن من بلاد العرب أصلا، ولكنها بعد الإسلام أصبحت مركزا للعلم والعلماء.

عاش الخوارزمي في هذه البلاد فقيراً، طالبا للعلم وابتعد عن الجاه والسلطان، وكان عفيف النفس. مدحه ياقوت الحموي عندما زاره في بيته في خوارزم فقال: واحد الدهر في العربية صدقاً ذو الخاطر الوقاد والطبع النقاد.

أحبّ الخوارزمي المفصل وشرحه مراراً آخرها هذا الشرح الذي وسمه (بالتخمير) وقال عن هذا الشرح: (بعد أن خمرته تخميراً).

وبعد البحث، وجدت أن الخوارزمي لم ينل حظه من الدراسة والبحث، ولم أجد عن الخوارزمي وعن حياته وشيوخه وتلاميذه ورحلاته العلمية، في كتب الطبقات والمؤرخين إلّا اليسير؛ لأن هجوم التتار على هذه المنطقة (خوارزم) وحرق المساجد والمكتبات وضياع الكتب، وقتل العلماء، لم يبق من هذا التراث العلمي ومن المصادر التي أرخت لهذه الفترة العربية الإسلامية إلا القليل، و كان هذا الهجوم هو سبب نهاية خوارزم وقتل الخوارزمي.

وهذه البيئة العلمية –خوارزم– بعيدة عن موطن النحو العربي وموطن العربية التي تناولها الباحثون بالدراسة والتحليل، وبعد أن اطلعت على هذا الشرح أحببت أن تكون هذه الدراسة حوله، فقد أفاض فيه الخوارزمي شرحاً ونقاشاً.

وأتت هذه الدراسة في أربعة فصول:

الفصل الأول: تناولت فيه حياة الخوارزمي :اسمه وشيوخه ورحلاته العلمية وتلاميذه، وصفاته ومؤلفاته وشعره، ثم شرحه وسبب تأليفه وتسميته بالتخمير وموقفه من المؤلف الزمخشري وشواهده ومصادر، واهتمامه باللغة وشرح المعاني

الفصل الثاني تناولت فيه:

السماع ومصادره المتمثلة في القرآن وقراءاته والحديث النبوي وكلام العرب شعراً ونثراً.

الفصل الثالث وتناولت فيه:

القياس وموقفه من الإجماع، ومخالفاته أحيانا للإجماع، واستصحاب الحال والاستحسان، والعلة النحوية ثم عرضت أهم العلل التي جاءت عنده، فهو يمتاز بكثرة التعليل والنقاش.

الفصل الرابع وتناولت فيه:

مذهبه النحوي وجاء فيه: موقفه من بعض مسائل الخلاف البصري والكوفي، واستدراكاته واعتراضاته على المؤلف، والآراء النحوية عنده، ومصطلحاته النحوية، وتأثره أحيانا بالمنطق والفقه.

الفصل الأول

تمهيد

1.1 اسمه ولقبه وكنيته:

هو القاسم بن الحسين بن محمد أبو محمد الخوارزمي[1]، وأضاف السيوطي (النحوي)[2]، وذكرت بعض المصادر (ابن أحمد) بدل (ابن محمد) ولم تذكر هذه المصادر (أبو محمد)[3].

ومن الكنى التي جاءت أحياناً في بداية الاسم وأحياناً بعده: (أبو محمد وأبو الفضل).

---

(1) الحموي، ياقوت، (د.ت)، معجم الأدباء، (د.ط)، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان: 238/16، الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، (2001)، البلغه في تاريخ أئمة اللغة، ط1، حققه: بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان: 144.

(2) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (د.ت)، بغية الوعاة (في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (د.ط)، المكتبة العصرية، بيروت: 252/2، حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله كاتب حلبي، (د.ت)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تحقيق: محمد شرف الدين ورفعت بيلكه، (د.ط)، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان: 230/1، 256/2، 992، القرشي، محيي الدين أبو محمد عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله بن سالم بن أبي الوفاء الحنفي، (1993)، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، ط2، هجر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان: 703/2، قطلوبغا، أبو الفداء زين الدين قاسم بن السودوني، (1992)، تاج التراجم، حققه وقدم له: محمد خير رمضان يوسف، (ط1)، دار القلم، دمشق، سوريا: 230.

(3) القرشي، الجواهر المضيئة: 703/2، الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد، (2005)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط1، تحقيق :مصطفى عبدا لقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت: 175/13، الموصلي، ابن الشعار المبارك بن احمد بن حمدان، (1990)، قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، معهد تاريخ العلوم العربية والاسلامية: 594/5 (مخطوط)، الزركلي، خير الدين، (1995)، الأعلام، (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، ط11، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان: 175/5، قطلوبغا، تاج التراجم: 230.

ومن ألقابه: صدر الأفاضل، ومجد الدين[1].

أما لقبه صدر الأفاضل فهو أشهرها، وقد عُرف به وذكره كل من كتب عنه، ووضعه المحقق قبل اسمه على غلاف الكتاب بعد التحقيق، وهذا اللقب منتشر في خوارزم.

قال ياقوت[2]: "عرض عليَّ الشهاب الحوفي وهو أحد صدور خوارزم".

وهذا يعني أن هناك أكثر من صدر، وهذه الألفاظ نحو: شيخ الأفاضل، وحجة الأفاضل، وصدر الدين، وغيرها كثيرة في خوارزم وخرسان وعند أهل المشرق[3].

ومن ألقابه أيضا الطرائفي وهذا اللقب وقف عليه المحقق على غلاف كتابيه المخطوطين[4]: (بدائع الملح، والتوضيح شرح المقامات) ولم تذكر المصادر السابقة هذا اللقب، وهكذا يمكن القول إنه لا اختلاف في اسم الخوارزمي إلا في الألقاب أو الكنى وتقديمها أو تأخيرها عن الاسم، فكل من كتب عنه ذكر (القاسم بن الحسين الخوارزمي).

ونجده في مقدمة كتابه التخمير يقول: "قال الشيخ الإمام أبو محمد القاسم بن الحسين صدر الأفاضل الخوارزمي"[5].

وقد يكون هذا من كتابة الناسخ ولكنه إشارة إلى اسمه وكنيته ولقبه.

---

(1) حاجي خليفة، كشف الظنون: 1775/2، حسين، طه، (1987)، شروح سقط الزند، تحقيق عبدالرحيم محمود وعبدالسلام هارون وإبراهيم الأبياري وحامد عبدالمجيد، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر: 18/1.

(2) الحموي، معجم الأدباء: 251/16

(3) الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، (2000)، شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمير، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، (ط1)، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، مقدمة المحقق: 16/1.

(4) المرجع نفسه، مقدمة المحقق: 14/1.

(5) المرجع نفسه: 131/1.

2.1 مولده ووفاته:

لقد حدث الخوارزمي عن مولده بما لا يدع مجالا للشك أو الترجيح، يقول ياقوت: "سألته عن مولده فقال: مولدي في الليلة التاسعة من شعبان سنة خمسٍ وخمسين وخمسمائة"[1]، ولم يحدد ياقوت المدينة التي ولد فيها بل قال في خوارزم.

ومع هذه الدقة في اسم الخوارزمي ومولده ووفاته إلا أن المصادر كانت شحيحة بالمعلومات الأخرى كنشأته وحياته وأسرته ورحلاته وشيوخه وتلاميذه، وما نعرفه عن حياته يعود الفضل فيه إلى ياقوت الذي زاره في بيته وسمع منه، ونقل عن ياقوت معظم من كتب عن الخوارزمي، ولم يزيدوا شيئاً يذكر.

ولكننا يمكن أن نعرض لشيء عن سنة وفاته وكذلك نعرض شيئا عن خوارزم والحياة العلمية فيها لنضيء جانبا من حياة الخوارزمي.

سنة وفاته:

أما وفاته فقد مات مقتولاً على يد التتار سنة سبع عشرة وستماية[2].

فما أن جاءت سنة سبع عشرة وستماية حتى جاءت معها نهاية خوارزم، وهذه النهاية كانت حزينة مؤلمة للإسلام وأهله وللعلم والعلماء، وربما تكون هذه النهاية الموجعة هي التي ضيعت ما كنا نأمل أن نجده عن حياة صاحبنا الخوارزمي وأسرته ونشأته؛ (لأن التتار خربوا وحرقوا كل شئ، وأكثر ما يحرقون المساجد والجوامع) [3].

وهذه السنة من أبشع السنوات التي مرت على المسلمين منذ بعثة الرسول

---

(1) الحموي، معجم الأدباء: 238/16، وانظر: الموصلي، عقود الجمان: 596/5 (مخطوط)، السيوطي، بغية الوعاة: 252/2.

(2) الموصلي، عقود الجمان: 596/5 (مخطوط)، قطلوبغا، تاج التراجم: 230، حاجي خليفة، كشف الظنون: 230/1، 992/2، القرشي، الجواهر المضيئة: 704/2.

(3) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل الدمشقي، (د.ت)، البداية والنهاية، حققه: مكتب تحقيق التراث، (د.ط)، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان: 103/13

ﷺ[1]، فقد قتل الخوارزمي في هذا العام الذي جاء فيه التتار وقتل معه العلماء، بل وضاعت الكتب وحُرّقت.

ووصف ابن كثير عمل التتار بقوله[2]: "وقهروا جميع الطوائف التي تسكن النواحي الخوارزمية وقتلوا في هذه السنة (617هـ) من المسلمين ما لا يوصف النساء والأطفال".

أما عن أسرته فلم تذكر المصادر شيئاً عنها، إلا أنه ذكر في أثناء شرحه لسقط الزند أنّ له ابناً يبدو أنه مات صغيراً، فقال: ومما قلته في رثاء ابني[3]:

دفنتك ما بين الحجارةِ والتّرب ولو أنني أنصفتُ صُنتك في قلبي

هذا كل ما ذكر عن أسرته، وقد يكون هناك أسباب أخرى حالت دون معرفة الكثير عن الخوارزمي، ومن هذه الأسباب:

يبدو أن الخوارزمي لم يكن له رحلات علمية خارج خوارزم، فلم ينتشر اسمه، وربما كان لحدة طبعه ولسانه الحاد دورٌ في ابتعاد بعض النحاة والمؤرخين عنه، وكذلك هذه النهاية المأساوية لخوارزم، وضياع الكتب.

الخوارزمي (خوارزم):

أما الخوارزمي فهي نسبة إلى إقليم خوارزم، ولعل الحديث عن خوارزم يضيء لنا جوانب من حياة الخوارزمي.

(خُوَارِزْم) هكذا ضبطه البكري وجعله من بلاد خراسان[4]، وقال ياقوت: خُوارِزم: أوله بين الضمة والفتحة والألف مسترقة مختلسة ليست بألف صحيحة، ولم يعدها ياقوت من بلاد خراسان، واختلف هل هي من خراسان أم هي من وراء

---

(1) السرجاني، راغب، (2006)، قصة التتار، ط1، مؤسسة اقرأ، القاهرة، مصر: 28.

(2) ابن كثير، البداية والنهاية 103/13

(3) حسين، شروح سقط الزند: 937/2.

(4) البكري، أبو عبيد الله عبدالله بن عبد العزيز الأندلسي، (1998)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، حققه وضبطه: جمال طلبه، ط1، دار الكتب، بيروت، لبنان: 515/1.

النهر؟ وخوارزم اسم لناحية كبيرة قصبتها الجرجانية[1]، وكذلك قال البغدادي[2]. وربما كان ياقوت زار صدر الأفاضل في الجرجانية لأنها هي القصبة لخوارزم فأطلق ياقوت اسم الإقليم على القصبة لأنها هي مركز الإقليم، وقد فتح المسلمون الإقليم سنة 93هـ بقيادة قتيبة بن مسلم الباهلي وازدهرت الحياة السياسية لفترة طويلة من الزمن[3].

والدولة الخوارزمية دولة مترامية الأطراف ضمت معظم البلاد الإسلامية امتدت حدودها من غرب الصين شرقا إلى بعض أجزاء إيران غرباً[4].

وقد زارها ياقوت سنة ست عشرة وستماية،وهذا العام هو العام السابق لوفاة الخوارزمي.

ووصفها ياقوت بقوله[5]: لم أر أعمر منها متصلة العمارة متقاربة القرى كثيرة البيوت والقصور والشجر كثيرة الأسواق والخيرات، وفيها أمن شامل وطمأنينة تامة، والشتاء فيها شديد، وقد رأيت نهرها جيحون وهو جامد والدواب آتية وذاهبة عليه.

3.1 البيئة العلمية:

لقد كان الفتح الإسلامي لهذا الإقليم فتحاً حضارياً وعلمياً وثقافياً فازدهرت العلوم بما في ذلك اللغة والأدب والشعر.

---

(1) الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت عبدالله الرومي البغدادي، (1995)، معجم البلدان، ط2، دار صادر، بيروت، لبنان: 395/2

(2) البغدادي، صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق، (1992)، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان: 1/ 487،

(3) الحوفي، أحمد محمد، (د.ت)، الزمخشري، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر: 5-14

(4) السرجاني، قصة التتار: 11.

(5) الحموي، معجم البلدان: 396/2، وانظر: ابن عبد الحق البغدادي، مراصد الاطلاع: 1/ 487، المقدسي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن البناء البشاري، (1987)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، وضع مقدمته وهوامشه وفهارسه: محمد مخزوم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان: 227.

وبانتقال الإسلام إلى خوارزم انتقلت إليه اللغة والأدب العربي مع الفاتحين وكان بها جماعة كثيرة من العلماء والأئمة فصار هذا الإقليم مركزاً من مراكز الثقافية العربية الإسلامية وموطناً لكبار العلماء[1] وقد تقبل أهل هذا الإقليم هذه النهضة العلمية الإسلامية واللغوية فصار من أهل هذا الإقليم كبار العلماء لما يتمتع به أهل الإقليم من قدرة عقلية، و(قد خصهم الله بصحة القراءة والذهن)[2] وذكر السمعاني عددًا من علمائها[3].

وقال المقدسي عن خوارزم[4]: إنه أجلّ الأقاليم، ومستقر العلم، وأهله أصحاب فهم وعلم وقرائح وأدب، وفي كاث (وهي من مدن الإقليم) علماء وأدباء وقراء ليس مثلهم في العراق في جودة القراءة.

وهذا الوصف يظهر لنا الحياة العلمية ومكانة العلماء وما يتمتع به الخوارزميون من الذكاء والفطنة. ولا أدلّ على ذلك من وجود علماء يتمتعون بهذه الصفات مثل الزمخشري والبخاري راوي الحديث.

وأحب أهل خوارزم العرب والعربية، فأصبح أهل خوارزم يفتخرون بهذا فقال الزمخشري: "أحمد الله على أن جعلني من علماء العربية وجبلني على الغضب للعرب والعَصَبِيَّة"[5] ولذلك ساروا في تأليفهم على النهج العربي[6].

وانتشر العلم والفقه والأدب فقال المقدسي: "وأقل إمام في الفقه والأدب والقرآن لقيته إلا وله تلميذ خوارزمي قد تقدم وزجا"[7]، ويمكن القول إن ذكاء أهل

---

(1) الحوفي، الزمخشري: 5

(2) المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم: 227

(3) السمعاني، ابن منصور عبد الكريم محمد التميمي، (1988)، الأنساب، تقديم وتعليق: عبدالله عمر البارودي، ط1، دار الجنان، بيروت، لبنان: 408/2، 409.

(4) المقدسي، أحسن التقاسيم 212، 227، 229

(5) الزمخشري، المفصل: المقدمة

(6) الحوفي، الزمخشري: 2

(7) المقدسي: أحسن التقاسيم 227

خوارزم وإخلاصهم للعلم "وتنوع ثقافاتهم فهناك الفرس والترك والروم والعرب وكذلك احترام العلماء وتأسس المدارس ودور الكتب ورحيل العلماء إلى خوارزم"[1]، وحرص المسلمون على نشر اللغة لنشر الإسلام كل هذا كـــان وراء هذه النهضة العلمية.

مما سبق يظهر لنا البيئة العلمية والإسلامية واللغوية التي عاشها الخوارزمي، وترعرع فيها وكوّن فيها مخزونه اللغوي والفكري.

4.1 صفاته ومكانته وموقفه من الاعتزال:

لقد وصف ياقوتُ الخوارزمي خَلقاً وخُلقاً، وبين مكانته ثم تحدث عن شعره، ومن خلال هذا الحديث المباشر بينهما يمكن أن نصل إلى بعض المعلومات الأخرى اليسيرة.

وصف ياقوت الخوارزمي عندما زاره في بيته وكأنك تنظر إليه، فقال: ورأيته شيخاً بهيّ المنظر حَسَن الشيبة كبيرها سميناً بديناً عاجزاً عن الحركة وكان له في حلقه حوصلة كبيرة"[2]، ويضيف ياقوت: فرأيت منه صدراً يملأ الصدر، ذا بهجة سنية، وأخلاق هنية، وبشر طلق ولسان ذلق. فَعَلا قلبي وصدري وأعجز وصفه نظمي ونثري". وهذا الوصف كان سنة ست عشرة وستماية أي قبل مقتل الخوارزمي بسنة واحدة، فهكذا بدت صورته في عين ياقوت فقد بدا مسناً عاجزاً حسن المظهر والشيبة. ولكنه يملأ العين، مشرق الوجه، صاحب أخلاق طيبة، فصيحاً بليغاً، يعجز عنه الوصف.

عفّته:

ويمتاز الخوارزمي بالعفة فهو لم يمدح أحداً قط طلباً للتكسب، ولم يتفضل عليه أحد كما يقول هو إلا مرة واحدة في الغربة، فقال: لقد برني صدر جيهان بسبعين ديناراً، ولولا الحاجة ما قبلتها فلعن الله الغربة. وعرض عليه أحد صدور خوارزم منصباً لقراءة الأدب مقابل عشرة دنانير شهرياً، فلم يفعل، فسأله ياقوت عن

---

(1) الحوفي، الزمخشري: 16، هند حسين، الأدب العربي في أقليم خوارزم: 40، 62، 63

(2) الحموي، معجم الأدباء: 239/16.

مصدر رزقه فقال: "ترك لي والدي شيئاً يسيراً فأنا أنفقه بالميسور، وأتلذذ بالغنى عن الجمهور"[1]، وهذا يظهر عفته ورضاه بالقليل وقناعته والبُعد عن المناصب والجاه والسلاطين.

أماعن **مكانته العلمية** بين القوم، فقال ياقوت: "صدر الأفاضل حقاً وواحد الدهر في علم العربية صدقاً، فهو إنسان عين الزمان وغرة جبهة هذا الأوان" فهو مقدم أهل زمانه وخيرهم، له السمعة والشهرة ثم وصف ياقوت ذكاءه وطبيعته وسجيته الصادقة، فقال[2]: "ذو الخاطر الوقاد والطبع النقاد والقريحة الحاذقة والنحيزة الصادقة"، وأورد بعض هذه الصفات ابن الشعار الموصلي، وكذلك السيوطي"[3].

ويظهر لنا أن الخوارزمي يتصف بحدة الطبع والنقد، وهذا ظهر في نقده الحاد للنحاة من خلال بعض عباراته في شرح المفصل، نحو قوله: "وللنحويين في هذه المسألة كلام ليس حلو المذاق، وهو ما يمجمه السمع"[4]، وقوله: "ما أبرد هذا المذهب بل ما أبطله"[5]، وكذلك: "وأما قول النحويين فشيء مُضحِك يُضحَكُ ثم يُبكى من عقول النحويين"[6]، وقوله: "للنحويين في هذه المسألة كلام فاسد[7]، وهذه علة مسترذلة ورذالتها ظاهرة"[8].

وربما تكون حدة الطبع من صفات أهل خوارزم، يقول المقدسي عنهم: "إلاَّ أنَّ فيهم انغلاقاً ولا لهم ظرف ولا لباقة، ولا لطافة"[9].

---

(1) الحموي، معجم الأدباء: 251/16.

(2) المرجع نفسه: 238/16.

(3) ابن الشعار، قلائد الجمان: 595/5 (مخطوط)، السيوطي، بغية الوعاة: 253/2.

(4) الخوارزمي، التخمير: 248/1.

(5) المرجع نفسه: 325/1.

(6) المرجع نفسه: 496/1.

(7) المرجع نفسه: 160/2.

(8) المرجع نفسه: 281/1.

(9) المقدسي، أحسن التقاسيم: 227.

موقفه من الاعتزال:

عندما سأله ياقوت عن مذهبه قال[1]: "حنفي ولكن لست خوارزمياً لست خوارزمياً يكررها"، ففهم ياقوت أنه ينفي عن نفسه أن يكون معتزلياً[2].

ربما كان ظهور مذهب الاعتزال في خوارزم، هو الذي دفع ياقوت للسؤال عن مذهبه ثم التشكيك في إجابة الخوارزمي "فلست خوارزمياً"وتعني لست معتزلياً كأهل خوارزم ومع أن الخوارزمي مدح عمرو بن عبيد، وقال عنه: كان من رؤساء المعتزلة، وكان عفيفاً، ولكن هذا لا يعني أن يكون الخوارزمي معتزلياً[3]. ولا نستطيع أن نجزم أن الخوارزمي كان معتزليا كونه نفى عن نفسه الاعتزال. وذكر حاجي خليفة في نهاية اسمه فقال: "...الخوارزمي النحوي الحنفي"[4]، أما السيوطي فقال: "وكان حنفيّاً سنياً"[5]، فهو من فقهاء الحنفية[6]. ولم يذكروا أنه معتزليٌ.

وقد أشارت المصادر القديمة إلى اتجاه الاعتزال في خوارزم، فقال ابن عبد الحق بعد أن وصف خوارزم: "وكلهم معتزلة"[7]، وقيل:إن ابن جرير الضبي أستاذ الزمخشري هو الذي جاء بمذهب الاعتزال إلى خوارزم، ولذلك كان تلميذه الزمخشري معتزلياً قوياً في مذهبه مجاهراً به حنيفاً"[8]. ولكن يبدو أنه له علاقة بالفقه، فله كتاب: "لهجة الشرع في شرح ألفاظ الفقه"[9]، وقد شبه بعض المسائل النحوية بالمسائل الفقهية.

---

(1) الحموي، معجم الأدباء: 239/16.

(2) المرجع نفسه: 239/16.

(3) الخوارزمي، التخمير: 295/4.

(4) حاجي خليفة، كشف الظنون: 230/1.

(5) السيوطي، بغية الوعاة: 252/2.

(6) الزركلي، الأعلام: 175/5.

(7) البغدادي، مراصد الإطلاع: 487/1، القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد: 520.

(8) السيوطي، بغية الوعاة: 276/2-279.

(9) الحموي، معجم الأدباء: 253/16.

5.1 رحلاته العلمية:

يبدو أن الخوارزمي لم يقم برحلات علمية بعيدة نحو العراق مثلا أو مصر أو دمشق، فقد كانت رحلاته العلمية داخل خوارزم وما جاورها، ولم تذكر المصادر أنه رحل نحو الحواضر العلمية العربية ومع قلة هذه الرحلات فقد كانت الإشارة إليها أيضا قليلة إلا من بعض الإشارات في بعض المصادر أو في كتبه هو، وأكثر كتبه مخطوطة، ولكن المحقق –عبد الرحمن العثيميين– جزاه الله خيرا رحل إليها واطلع عليها ومن هذه الحواضر:

بخارى:

يبدو أنه رحل إلى بخارى فقد أخبر ياقوت بذلك فقال "إني مضيت إلى بخارى طالبا للعلم وقاصدا لَلقراءة على الرضي.."[1] وينسب إلى بخارى المحدث المشهور محمد بن إسماعيل البخاري[2] وقد مدحها الثعالبي لمكانتها العلمية فقال[3]: "بخارى مثابة المجد وكعبة الملك ومجمع أفراد الزمان ومطلع نجوم أدباء الارض" وقال القزويني: بخارى مجمع الفقهاء ومعدن الفضلاء ومنشأ علوم النظر، ولم تر مدنية كان أهلها أشد احتراماً لأهل العلم من بخارى"[4].

سمرقند:

ورحل إلى سمرقند، فقد أشار في مقدمته "ضرام السقط في شرح السقط "أنه فرغ من تسويده لهذا الكتاب في سنة سبع وثمانين وخمسماية، وكان ذلك بسمرقند"[5] وجاء في مخطوط كتابه (ترشيح العلل) بخط الناسخ ما يشير إلى سفره إلى سمرقند[6]، وجاء في الإيضاح قوله أنشدني بعض الأئمـــة بسمـــرقند[7] وينسب إلى

---

(1) الحموي، معجم الأدباء: 251/16

(2) البكري، معجم ما استعجم: 212/1

(3) الثعالبي، أبو منصور عبدالملك النيسابوري، (1983)، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق: مفيد محمد قميحه، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 115/4

(4) القزويني، أثار البلاد وأخبار العباد: 510

(5) حسين، شروح سقط الزند: 18/1

(6) الخوارزمي، الترشيح: 27

(7) الخوارزمي، التخمير 17/1 المقدمة

سمرقند الكثير من العلماء[1].

جُخَنْدَة:

ورحل إلى جُخَنْدَة جاء في كتابه اليمني "..سمعته بجخندة عن طائفة من المتصوفة[2]. وجخندة: بلدة مشهورة بما وراء النهر، في وسطها نهر جارٍ، كلها دور وبساتين[3]، وينسب إليها جماعة وافرة من أهل العلم[4]، كما زار خاخستر يقول: فهي من قبالة (درعم) أحد أرباع سمرقند وقد دخلتها"[5].

ويمكن أن نقول: إن اعتداد الخوارزمي بنفسه وحدة طبعه وعفته وعدم تملقه وحب الجاه والسلطان وتجنبه حاجة الآخرين فهو يقول مفتخراً[6]:

تكسبتُ من كدّ اليمين مآ ثرا كَفَتْنِي أن أُعزى إلى الأبِ والجَدِّ

كل هذا كان له دور في قلة رحلاته، فهو يكره الرحيل فكما سبق رأينا كيف لعن الغربة التي أحوجته للآخرين.

6.1 شيوخه:

إنَّ الحديث عن شيوخ الخوارزمي ليس بأحسن حال من الحديث عن حياته ورحلاته، فالمصادر لم تذكر لنا عن شيوخه إلا القليل أو بعض الإشارات التي وردت عنه في كتبه، ومنهم:

المطرزي الخوارزمي:

وقد ذكره الخوارزمي في مقدمته لشرح سقط الزند، فقال: "أخبرنا بمتن هذا الديوان الأستاذ البارع برهان الدين أبو المظفر ناصر بن أبي المكارم المعروف بابن

---

(1) الحموي، معجم البلدان: 249/5

(2) الخوارزمي، التخمير 17/1 المقدمة

(3) البغدادي، مراصد الاطلاع: 453/1

(4) الحموي، معجم البلدان: 348/2

(5) الخوارزمي، التخمير 17/1 المقدمة

(6) المرجع نفسه: 38/1 (مقدمة المحقق، عن كتابه المخطوط بدائع الملح)

المطرزي"[1]، ويبدو أن الخوارزمي تفقه على يد المطرزي واعتمد عليه في علمه وأخذ عنه العربية والنحو[2].

وقرأ المطرزي على الزمخشري ولقب بخليفته، وبرع في النحو واللغة والفقه حنفي المذهب، وكان معتزلياً توفي في خوارزم سنة (610هـ)[3]، ألّف في الفقه والنحو واللغة، ومنها: المصباح في النحو والإقناع في اللغة، وأخذ عنه أبو المعالي ابن العجمي وإسماعيل بن الحسين الحسيني ورثاه الشعراء بأكثر من ثلاثمائة قصيدة[4].

فخر الدين الرازي:

مدح الخوارزميُّ الرازي ببعض شعره، ويوحي هذا الشعر أن الخوارزمي ربما تتلمذ على يد الرازي، فقد قال الموصلي في أثناء حديثه عن الخوارزمي[5]: أنشدنا المؤيد بن محمد الخاصي قال: قال: "أنشدنا أبو محمد لنفسه في الشيخ فخر الدين رحمه الله:

قــد نَــسينا قد نسينا حــكمةَ الشيخِ ابنِ سينا
بإمــام الريّ صِرنا مــُذ زمــان مُؤنســينا

وورد في شرح المقامات (التوضيح): أنشدني العالم فخر الدين الرازي بجخندة[6]، ويظهر من كلام الخوارزمي أنه سمع من الرازي وجلس في مجالسه العلمية،و جنخدة من الأماكن التي زارها الخوارزمي في رحلاته.

الرَّضي:

والرضي هو الذي صرح به الخوارزمي بأنَّه ذهب لطلب العلم على يديه.

---

(1) حسين، شروح سقط الزند: 18/1 "مقدمة الشارح".
(2) ابن قطلوبغا، تاج التراجم: 230، الموصلي، قلائد الجمان: 595/5 (مخطوط).
(3) السيوطي، بغية الوعاة: 311/2.
(4) الخوارزمي، الترشيح: 16.
(5) الموصلي، قلائد الجمان: 596/5 (مخطوط).
(6) الخوارزمي، التخمير: 20/1 (مقدمة المحقق).

يقول: "إني مضيت إلى بخارى طالباً للعلم وقاصداً القراءة على الرَّضي.."[1] ولكنه لم يوضح من هو الرضي، ولكنه في أثناء شرحه للتخمير قال: "وحكى لي الأستاذ منشئ النظر رضيّ الدين النيسابوري.."[2]، وذكره أيضاً في كتابه التوضيح في عدة مواضع، وكان يقول عند ذكره: أستاذي[3] فمن المرجح أن يكون الخوارزمي قصد رضي الدين النيسابوري.

شيخ الإسلام الرستاني:

ذكر ياقوت[4]: أن الخوارزمي أنشده قصيدة يرثي بها الرستاني وذكر بيتاً في القصيدة يُرجِّح أن الرستاني من شيوخ الخوارزمي، يقول فيه وفي أبنائه:

وأفقَهُ في تدرِيسِهِ من محمدٍ وأجودُ من كعبٍ وأَخطبَ من قُسِّ

وقال فيها:

لفتيان صِدقٍ ما اقتنوا طول عُمرِهِم سِوى البحثِ والإفتاءِ والوعظِ والدَّرس

وهذا الشعر يوحي أن الرستاني من أساتذة الخوارزمي.

ومن تصانيفه: بداية المبتدئ في الفروع وشرح الجامع الكبير للشيباني، توفي سنة (593هـ)[5].

وذكر الخوارزمي بعض شيوخه في بعض كتب المخطوطة وقف عليها المحقق ومنهم:

عبد الكريم الأنماطي:

ذكر الخوارزمي أنَّه قرأ عليه كتاب (المقامات) للحريري قال في مقدمة شرحه للمقامات الذي سماه (التوضيح): أخبرني بمتن المقامات سماعاً وقراءة الإمام العالم الكبير شيخ الخطباء فخر الأئمة أبو المؤيد عبد الكريم عبد الواحد الأنماطي[6].

---

(1) الحموي، معجم الأدباء: 251/16.

(2) الخوارزمي، التخمير: 371/1.

(3) المرجع نفسه: 21/1.

(4) الحموي، معجم الأدباء: 241/16-242.

(5) الخوارزمي، الترشيح: 17.

(6) الخوارزمي، التخمير: 20/1.

العارض السرخسي:

ذكره الخوارزمي في كتابه (اليُمني) شرح اليَمِيني للعُتبي، وذكر أنه أخذ عنه بسمرقند[1].

أفضل الدين الغيلاني:

يرجح أنه من شيوخه مدح بأبيات في (بدائع الملح)[2].

7.1 تلاميذه:

هناك بعض الإشارات التي ربما تدلنا على بعض تلاميذ الخوارزمي، وهذه الإشارات قليلة بعضها في ثنايا كتبه المخطوطة، وقف عليها المحقق، ومن تلاميذه:

ابن المستوفى الأربلي:

الإمام أبو البركات بن محمد بن المستوفى، وقد أجازه الخوارزمي وذكر ذلك في أول كتابه (إثبات المحصّل)، فقال: "قال صدر الأفاضل أبو محمد القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي فيما أجاز لي"[3].

وابن المستوفى جليل القدر كثير التواضع واسع الكرم، كان ماهراً في اللغة والنحو والأدب والعروض، وإماماً في الحديث، وتوفي في الموصل (637هـ)[4]، ألّف تاريخ إربل والنظام في شرح المتنبي وأبي تمام وغيرها[5].

موفق الدين أبو المفاخر القرباني:

وهو ناسخ كتاب (بدائع المُلَح) للخوارزمي، كتب الخوارزمي إجازته له بخطه كما هو مدوّن على نسخة الكتاب سنة (595هـ)[6].

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 20/1.

(2) المرجع نفسه: 20/1.

(3) المرجع نفسه: 23/1.

(4) ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، (د.ت)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، حققه: حسان عباس، (د.ط)، دار الثقافه، بيروت، لبنان: 147/4، السيوطي، بغية الوعاة: 272/2.

(5) الخورازمي، الترشيح: 19.

(6) المرجع نفسه: 22/1.

الملخي:

ذكر ناسخ (التوضيح) وهو (شرح مقامات الحريري) للخوارزمي أن الخوارزمي أحال على كتابه (اليُمنى في شرح اليميني)، فعلّق الناسخ في الهامش بقوله: (اليُمنى) بسكون الميم وكسر النون بخط المصنف في إجازة مولانا الملخي رحمه الله[1]. وهذا يدل أن الملخي من تلاميذ الخوارزمي.

أبو المؤيد:

ذكر ابن الشعار الموصلي في أثناء ذكره للخوارزمي "أنشدنا المؤيد محمد الخاصي الخوارزمي قال أنشدنا أبو محمد لنفسه..."[2].

ويمكن أن يكون أبو المؤيد من تلاميذ الخوارزمي فروى عنه.

ونلاحظ أن المعلومات التي ذُكرت عن تلاميذ الخوارزمي تكاد تكون نزرة يسيرة، فلا ريب أن للخوارزمي على مكانته ومؤلفاته التي سنذكرها شيوخا وتلاميذ أكثر مما ذُكر، ولكن هجوم التتار على خوارزم وتدمير كل شيء وحرقه لم يبق ما يمكن أن يسعفنا.

8.1 مؤلفاته:

الخوارزمي –كما سبق– يمتلك طبيعة حساسة وحادة، فهو عفيف النفس، لم يقبل التكسب ولا الجاه، رضي بالقليل الذي ورثه عن أبيه، فعاش طالباً للعلم مؤلفاً، وشارحاً لكثير من الكتب، فكتب في اللغة والنحو والبلاغة والأدب وشرح الشعر والفقه.

وذكر ياقوت كثيراً من هذه الكتب التي ألّفها الخوارزمي عندما لقيه في خوارزم، فقال ياقوت، وله من التصانيف[3]:

1. المُجمَّرة في شرح المفصل صغير.

---

(1) الخوارزمي، الترشيح: 23/1.

(2) الموصلي، قلائد الجمان: 596/5، الخوارزمي، التخمير: 23/1.

(3) الحموي، معجم الأدباء: 253/16.

2. السبيكة في شرح المفصل أيضاً وسط. (والمجمَّرة والسبيكة ذكرهما الخوارزمي في أثناء شرحه للمفصل)[1].
3. وكتاب التخمير في شرح المفصل[2].
4. شرح سقط الزند: وسماه "ضِرام السّقط في شرح السقط"، تم تسويده في سنة سبع وثمانين وخمسمائة بسمرقند[3]، وقالت لجنة التحقيق عن الشرح: يمتاز بعمق غوصه في أسرار معاني أبي العلاء..."[4].
5. التوضيح في شرح المقامات: وشرحه قبله أستاذه المطرزي، وسماه الإيضاح[5].
6. لهجة الشرع في شرح ألفاظ الفقه.
7. شرح المفرد والمؤلف: للزمحشري وهو في النحو طُبع في العراق[6].
8. شرح النَّموذج.
9. الأنموذج في النحو للزمخشري[7].
10. شرح الأحاجي لجار الله.
11. خلوة الرياحين في المحاضرات.
12. عجائب النحو.
13. السِّر في الإعراب.
14. شرح الأبنية.
15. الزوايا والخبايا في النحو.
16. المحصَّل للمحصَّلة في البيان.
17. عجالة السفر في الشعر.

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 471/4.
(2) الموصلي، قلائد الجمان: 595/5.
(3) حسين، شروح سقط الزند: 1/ (مقدمة الخوارزمي).
(4) المرجع نفسه: 1/مقدمة المحققين
(5) الخوارزمي، التخمير: 30/1.
(6) المرجع نفسه: 32/1.
(7) المرجع نفسه: 33/1.

18. بدائع الملح في شرح اليميني للعُتيبيّ.

وذكر الموصلي أيضاً معظمها[1]، وذكر حاجي خليفة منها: بدائع الملح، والزوايا والخبايا، وسقط الزند، والمحصل في البيان، والتخمير، والمجمرة، والتوضيح[2]. وذكر منها ابن قطلوبغا[3]: شرح المفصل وسماه (التحبير) –وهو تصحيف– والزوايا والخبايا وبدائع الملح، وذكر القرشي والزركلي والسيوطي مجموعة منها أيضاً[4]. وله كتاب لباب الاعتصار، ذكره الأسفندري في المقتبس[5].

شعره ونثره:

بانتقال الإسلام إلى خوارزم انتقلت معه العربية وشعرها وعدد من شعرائها، فظهر في خوارزم عدد من الشعراء المتميزين. واهتم الخوارزميون بالشعر فعمروا قصورهم بالشعراء من العرب والفرس وكثر الشعراء من الأمراء والوزراء، وساروا في شعرهم على خطا الشعر العربي، واهتموا بالموضوعات التقليدية من فخر ومدح..[6] وهذا ظاهر في الموضوعات التي طرقها الخوارزمي.

وكان للخوارزمي نصيب من هذا الشعر ولذلك كان الشعر هو الغالب على اللقاء الذي جرى بينه وبين ياقوت في منزله فلا تكاد تخلو صفحة من صفحات هذه اللقاء من الشعر[7].

---

(1) الموصلي، قلائد الجمان: 595/5.

(2) حاجي خليفة، كشف الظنون: 230/1، 256/2، 992، 1615، 1775، 1787.

(3) قطلوبغا، تاج التراجم: 230، والمقصود التخمير.

(3) القرشي، الجواهر المضيئة: 704/2، الزركلي، الأعلام: 175/5، السيوطي، بغية الوعاة: 253/2.

(4) القرشي، الجواهر المضيئة: 704/2، الزركلي، الأعلام: 175/5، السيوطي، بغية الوعاة: 253/2.

(5) الخوارزمي، التخمير: 33/1.

(6) طه، هند حسين، (1976)، الأدب العربي في إقليم خوارزم، منذ الفتح العربي، (93هـ)، حتى سقوط الدولة الخوارزمية، (د.ط)، وزارة الإعلام، بغداد، العراق: 81

(7) الحموي، معجم الأدباء: 238/16 ــ 253

وذكر بعض هذا الشعر الموصلي في قلائد الجمان[1] وكذلك لم تخل بعض كتب الخوارزمي المخطوطة من شعره كبدائع الملح واليمنى والتوضيح[2]، وقد وصف ياقوت شاعريته فقال: "برع في علم الأدب وفاق في نظم الشعر، ذو القريحة الحاذقة والنحيزة الصادقة..."[3].

ومن الأغراض التي كتب فيها الخوارزمي **المديح** فقال يمدح الشيخ الرستاني وأبناءه[4]:

فُــديت إماما صيغ من عِزّة النّفس أنامله والسّحب نوعان من جنس
له الصّفو من ودّي وإخوته الأُلى غدوا من سهام الزّيغ للدّين كالتُّرس

وقال أيضا في المدح:[5]

إن يزرعِ الناسُ في أخلاقِهِم كرما فــالبَذرُ مــن جُودِك الطّنّانِ بالدِّيمِ
مَــن ظنَّ غيرَ نظامِ المُلكِ ذا كرمٍ نادى به لُؤمُهُ استَسمَنتَ ذا ورمِ

ويظهر هنا عدم تكسب الخوارزمي بالشعر؛لأنه سأل ياقوتاً عن نظام الملك الوارد في البيت الثاني السابق فقال ياقوت: لا أعرفه.

فقال الخوارزمي: وأنا والله لا أعرفه، إنما أقول الشعر تطربا لا تكسّبا، ومن هذا الباب قال **مفتخرا** في عفته وهمته العالية[6]:

تكــسبتُ مــن كدّ اليمين مآ ثرا كفتني أن أُعزى إلى الأبِ والجَدِّ
وإن كنتُ في كل الفضائلِ واحدا فإنّي على رغم العَدا أُمّةٌ وحدي

وقال أيضا[7]:

إني لمن مَعشرٍ كانت معايشُهم بــالقصدِ أمّــا عطاياهُم فبِالسَّرفِ

---

(1) الموصلي، قلائد الجمان: 5/ 596-600.
(2) الخوارزمي، التخمير: 36/1
(3) الحموي، معجم الأدباء: 238/16، السيوطي، بغية الوعاة: 252/2
(4) الحموي، معجم الأدباء: 241/16، الموصلي، قلائد الجمان: 597/5
(5) الحموي، معجم الأدباء: 250/16
(6) الخوارزمي، التخمير: 38/1 (مقدمة المحقق، عن كتابه المخطوط بدائع الملح)
(7) الحموي، معجم الأدباء: 240/16

قــومٌ متى طلعت ليلا مآثرُهُم رأيتَ بدرَ الدجى في زيِّ مُنخسِفِ

وله شعر رقيق في **الغزل**[1]:

أتــحمل منّي نحو ذيَّالكَ الرَّشــا سلاما كصُدغيهِ وحالِي مُشوّشا

ويرحمني العذّالُ حتَّى يقولَ لي أمُــوقِدُ نارٍ بين جنبَيك أم حَشا

وقال في الغزل أيضا[2]:

وأرشـــــدَنِي وَهــنا لتقبيلِ خَالِهِ ومَــيضُ ثنايَاهُ وشُعلةُ أنفَاسِي

ولو لم يكُنْ يُلقى على جَمرِ خَدّهِ من الطُّرَّةِ السَّوداء ظُلّةَ أنفاسِ

وقال في **رثاء** ولده[3]:

دفــنتُك ما بين الحجارةِ والتُّرْب ولو أنّني أنصفتُ صُنتُك في قلبِي

أقُرةَ عيني مُذ تسترّتَ بالثرى فأنوارُ عيني قد تستّرت بالحُجب

وله شعر في **الهجاء والزهد وذكر الموت**[4]، وله مكانته الشعرية.

وقد ذكر لياقوت عندما لقيه بخوارزم بعض المقطوعات التي مدحه فيها بعض الشعراء من العراق وخُرسان[5] وطلب قاضي القضاة في خوارزم منه أن ينظم له أبياتا لكتابتها على جدران دار استُحدث بناؤها، فقال الخوارزمي قصيدة، جاء فيها[6]:

ما قيمة الدار لولا فضل ساكنها وأيُّ وزن بدون الدّرّ للصّدف

وقد ظهرت قوة شاعريته، ووفرة شعره وغزارته وتنوع أغراضه في كتابه بدائع الملح الذي قسّم فيه شعر كثير من الشعراء إلى أبواب حسب الموضوع وكان

---

(1) الحموي، معجم الأدباء: 243/16، الموصلي، قلائد الجمان: 598/5

(2) الحموي، معجم الأدباء: 247/16.

(3) حسين، شروح سقط الزند: 937/2.

(4) الخوارزمي، التخمير: 39/1

(5) الحموي، معجم الأدباء: 243/16

(6) المرجع نفسه: 16/ 239

يختم كل باب بمقطوعة من شعره تناسب ذلك الموضوع[1] وقدمت الباحثة هند طه دراسة عن شعره في كتابها (الأدب العربي في خوارزم)[2].

وقد أورد ياقوت أيضا بعض **نثره** وقال: بارع في الأدب ونثر الخطب ومن نثره ما كتبه إلى الدار العزيزة ببغداد: "..إمام المتقين وخليفة رب العالمين الإمام الذي ليس للتابعين غيره إمام، ولا دون عتبته مُستمسك واعتصام، هي التي لم أزل أدعو الله أن يعقد بعذباتها النصر ويجعل من أشياعها الذئب والنسر.."[3].

9.1 مصادره:

ذكر الخوارزمي الكثير من المصادر التي اعتمد عليها ورجع إليها في أثناء شرحه للتخمير، وبعض هذه المصادر قديمة وبعضها الآخر معاصر له من نحاة والأدباء والشعراء.

وعند ذكر مصادره أحيانا يذكر اسم المصدر نحو:كذا هو في الصحاح، أو (ومن أبيات الكتاب) أو (وفي شرح الكتاب، أو وفي المستقصى[4]، وقد يذكر جزءا من اسم الكتاب كقوله: في بيت السقط)[5].

وأحيانا يسمي صاحب المصدر دون ذكر المصدر وهو الغالب في شرحه نحو: قال ابن جني[6]، وعلى ما ذكره الفراء[7]، وذكر ابن الأنباري[8].

وقد يمدح المؤلَف ببعض الألقاب نحو: ..يقول الفاضل أبي العلاء[9].

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 26/1

(2) طه، الأدب العربي في إقليم خوارزم: 276

(3) الحموي، معجم الأدباء: 248/16

(4) الخوارزمي، التخمير: 355/1.

(5) المرجع نفسه: 300/1.

(6) المرجع نفسه: 62/2.

(7) المرجع نفسه: 195/1.

(8) المرجع نفسه: 224/2.

(9) المرجع نفسه: 447/4.

وهذه ألفا ظ الإمام الجرجاني[1]، وربما ذكر اسم المؤلّف دون شهرته فكان يقول[2]: علي بن عيسى –وهو المعروف بالرماني– ولكنه لم يقل الرماني أبدا.

وأحيانا يذكر المصدر وصاحبه كقوله: قال أبو علي في الشيرازيات[3]، وذكره السيرافي في شرح الكتاب[4].

ومرة نجده يفصل ويوضح نحو: (أنشده أبو العباس المبرد في كتابه الموسوم بالمقتضب[5]، وقال الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتابه الموسوم بـــ"مفتاح الإعراب"[6] وربما ذكر الراوي أيضا نحو: نقله أبو حاتم في كتابه (ما تلحن به العامة) عن الأصمعي، أو يذكر الناسخ كقوله: نقل عن بصائر أبي حيان التوحيدي بخط جار الله[7]، ويشير إذا كان للمصدر تسمية أخرى كقوله: هذه ألفاظه في (شرح النصائح الكبار) وهو كتاب (شرح المقامات) للزمخشري[8].

أما مصادره التي اعتمدها في توضيح وشرح المفردات اللغوية فأبرزها: الصحاح للجوهري وقد اعتمد عليه كثيرا، ونقل عن العين للخليل وتهذيب اللغة للأزهري والحروف للشيباني والأمثال لأبي عبيد والمجمل لأبي فارس والخصائص لابن جني، والمعرب للجواليقي والإصلاح لابن السكيت وما تلحن فيه العامة لأبي حاتم والتثليث للفارابي.

وكثيرا ما يذكر اللغوي دون ذكر المصدر الذي نقل عنه كقوله: قال الأصمعي[9].

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 257/3.

(2) المرجع نفسه: 12/4.

(3) المرجع نفسه: 366/2.

(4) المرجع نفسه: 368/2.

(5) المرجع نفسه: 287/3.

(6) المرجع نفسه: 89/3.

(7) المرجع نفسه: 485/1.

(8) المرجع نفسه: 429/1.

(9) المرجع نفسه: 306/1.

وقال ابن السكيت[1]، وحكاه أبو عبيد. وعن ابن كيسان. وقال ابن دريد، وهو كثير النقل عن كتاب سيبويه وكذلك شرح الكتاب للسيرافي وأخذ عن الفارسي وذكر معظم كتبه منها: الحجة في القراءات والشيرازيات والمسائل القصرية ونقل عن ابن جني وذكر معظم مؤلفاته.

ومن مصادره كتب الزمخشري ومنها: حاشية المفصل والكشاف والمستقصى في الأمثال وأساس البلاغة وكتب عبد القاهر الجرجاني:أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز والمقتصد في شرح الإيضاح وأخذ عن المقتضب للمبرد والأصول لابن السراج.

واعتمد على الحماسة لأبي تمام في الشعر وسقط الزند وعراقيات الأبيوردي والقسطاس للزمخشري والأغاني وذكر بعض الدواوين كديوان العجاج ورؤبة والطفيل، وغالبا ما ينقل شعره عن كتب النحاة فيقول: أنشده سيبويه، وأنشده ابن جني، وذكر من مصادره الاستيعاب لابن عبد البر وأنساب الرواة للسمعاني وفتوح ابن أعثم، واعتمد الخوارزمي في شرحه بعض المصادر المعاصرة له من مشاهير عصره وأصدقائه والنحاة والأدباء ويغلب عليهم أنهم من خوارزم أو ما يجاورها.

فهو ينقل عن بعض تلاميذ الزمخشري كقوله[2]: "العمراني: سألت صاحب الكشاف" والعمراني من تلاميذ الزمخشري.

وربما أخذ عمن جالس الزمخشري نحو: قال الإمام عمر الجنزي: فاوضت الزمخشري.

ويقول[3]: وعن شمس المشرق الكاثي[4] وهو من علماء اللغة والأدب في خوارزم لقبه الزمخشري بالجاحظ الثاني، وقوله قال: أفضل القضاة الجندي[5]، وهو من أشهر الذين قرؤوا على الزمخشري وقوله: وما أنشدنيه بعض الأئمة البناكتية،

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 149/1.

(2) المرجع نفسه: 86/3.

(3) المرجع نفسه: 299/1

(4) المرجع نفسه: 42/2.

(5) المرجع نفسه: 15/2.

فهذه مصادر معاصره للزمخشري وللخوارزمي فأصبحت مصدرا للخوارزمي أخذ عنها وأفاد منها.

10.1 الكتاب (شرح المفصل):

سنة التأليف وسبب التسمية:

ظهر في نهاية الكتاب اسم الكتاب وزمن تأليفه حيث يقول "انتهى (تخمير المفصل) بيد منشئه القاسم بن الحسين الخوارزمي ضحوة يوم الأحد السابع عشر من شعبان الواقع في سنة إحدى عشرة وستمائة هجرية[1].

وهذا التاريخ قريب من سنة وفاة مؤلفه فهو قبل وفاته بحوالي ست سنوات، وهذا يدل على أن التخمير من آخر مؤلفاته بعد أن اجتمعت له الخبرة في التأليف والشرح فظهر التخمير بهذه السعة من البحث والتفصيل والوقوف عند كل ألفاظه ومعانيه.

هذا الكتاب هو شرح كتاب (المفصل) للزمخشري، ومن الطبيعي أن يسمي الخوارزمي شرحه: (شرح المفصل)، ولكنّ الكتاب اشتهر باسم (التخمير)، ولا شك أن الخوارزمي هو الذي وسم كتابه بهذه التسمة (التخمير) فهو يقول: (تم السفر التسمية الأول من كتاب شرح المفصل الموسوم بـــ (التخمير) بحمد الله تعالى ومَنّه، ويتلوه إن شاء الله في السفر الثاني)[2] وقوله:" انقضى القسم الأول من تخمير المفصل"[3]، ولكن من أين جاء بهذا الوصف ؟ ولماذا اختاره؟.

ويظهر أن الخوارزمي كان له مع المفصل رحلة علمية طويلة، ونجزم القول إن الخوارزمي لازم المفصل سنوات وسنوات، وعكف عليه يشرحه مرارا فهو يقول: "وأما حجة الكسائي في هذه المسألة فقد ذكرتها في كتابي الموسوم بـــ (السبيكة) في شرح المفصل وهي الشرح الأوسط وأما (المجمرة) في شرحه أيضـــا

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 482/4

(2) المرجع نفسه: 428/2

(3) المرجع نفسه: 206/3

فأصغر من (السبيكة) "وقد ذكر ياقوت السبيكة والمجمرة في معجمه[1].

والكلام السابق يبين أن الخوارزمي شرح المفصل قبل شرحه الأخير (التخمير) مرتين هما شرحا:المجمرة والسبيكة.

وبعد هذين الشرحين يبدو أن الخوارزمي بقي في نفسه شيء من المفصل، وأن شرحه الأول والثاني فتح عليه آفاقا جديدة، وأظهرا له قضايا ومسائل جديدة وكأن الشرحين اختمرا في ذهنه، حيث يقول في المقدمة[2]: (وإني بعدما حصّلت روايته قراءة حلّقت عليه قريبا من ثلاثين سنة، حتى إذا خمرت جمله وتفاصيله تخميراً، وأصبحت على دقيق ألفاظه وجليل معانيه أميرا، شرحته شرحا آتيا على جميع ما أشكل فيه من لفظ ومعنى ومنثور ومنظوم).

ونظرة في المعنى اللغوي لـــ (خمر) يجعلنا أقرب لهذا المصطلح: (التخمير): فـــ(خامر الشيء: قاربه وخالطه وخامر الرجل بيته وتخمّره أي لزمه فلم يبرحه، وسميت الخمر خمرا لأنها تركت فاختمرت. وقيل سميت لذلك لمخامرتها العقل)[3] وهذه المعاني تنطبق على التسمية فالخوارزمي خالط المفصل مخالطة علمية ولزمه أكثر من ثلاثين عاماً حتى اختمر وخامر عقله كما تخامر الخمر عقل صاحبها فوسمه بهذه الصفة (التخمير) وفعلا هو كما يقول: (خمرت جمله تخميرا) فبعد ثلاثة شروح فلا يفوته شاردة ولا واردة سواء في النحو أو اللغة إلا ويقف عندها.

مدحه للمفصل ومؤلفه:

بعد هذه الشروح الثلاث والسنوات الثلاثين التي قضاها مع المفصل وبالتالي مع مؤلف (المفصل)، فلا بد أن يكون للكتاب وصاحبه مكانة رفيعة عند الخوارزمي فهو معجب أيما أعجاب بهما، وهذا الإعجاب ظهر من خلال العبارات والإشارات المنثورة هنا وهناك في الكتاب. ومن هذا المدح:

---

(1) ياقوت، معجم اللأدباء: 253/16.

(2) الخوارزمي، التخمير: 133/1

(3) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المصري الأنصاري، (2003)، لسان العرب، راجعه وصححه نخبة من الأساتذة المتخصصين، دار الحديث، القاهرة، مصر: 214/3. (خمر)

نجده يلقب الزمخشري (بالشيخ) كقوله: (أشرح أولا كلام الشيخ[1]، وقال الشيخ[2]، والدعاء له أيضا نحو: كذا الرواية عن الشيخ رفع الله درجته[3]، وكذلك: وإن المفصل لشيخنا جار الله العلامة[4].

ومن باب المدح إعجابه بأسلوب الشيخ وتعابيره، حيث يقول: "انظر إلى الشيخ كيف عبر بهذه الكلمة الوجيزة عن معنى شريف بسيط"[5]، وعلق على نص للزمخشري الذي وردت فيه العديد من الآيات بقوله: (تبرّك الشيخ بكتاب الله في جميع هذه الآيات)[6] ولم يشرح شيئا واكتفى بهذا المدح.

ويطالعك مدحه حتى في مقدمة الشارح حتى جعل (المفصل) في منزلة فوق منزلة الكتاب لسيبويه فقال: "كتاب جامع فيه من كل فن إعرابي فصل محصوله معنىً لطيفٌ ولفظٌ جزلٌ ولعمري إنه باكتنازه واختصاره خير من (الكتاب) مع سعته وانتشاره)[7] فيراه كتابا شاملا جامعا مختصراً لطيف المعنى وهذا المدح للمفصل إنما هو لصاحب المفصل وكأنه قدم الزمخشري على سيبويه وهذه شهادة تكفي من الخوارزمي إذا علمنا مكانة سيبويه وكتابه.

تبويب الكتاب:

كما أعجب الخوارزمي بالزمخشري ومفصله أعجب أيضا بتقسيم المفصل وتبويبه ونتيجة لذلك حافظ محافظة تامة على تبويب الكتاب وسار على التقسيم نفسه الذي وضعه المؤلف.

وعندما ذكر الزمخشري أقسام كتابه (قال: "القسم الأول في الأسماء والقسم الثاني في الأفعال والقسم الثالث في الحروف والقسم الرابع في المشترك، ارتضى

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 155/1

(2) المرجع نفسه: 194/1

(3) المرجع نفسه: 231/2

(4) المرجع نفسه: 132/1

(5) المرجع نفسه: 266/1

(6) المرجع نفسه: 185/2

(7) المرجع نفسه: 132/1

الخوارزمي هذا التقسيم، ولم يعلق إلا بقوله: عنى بالمشترك المشترك فيه)[1].

وعندما أنهى الزمخشري القسم الأول قال: "كمل القسم الأول من كتاب المفصل" فقال الخوارزمي: "هذه ألفاظ الشيخ رحمه الله والله الهادي انقضى القسم الأول من تخمير المفصل"[2]. وهذا يدل على أن الخوارزمي سار على طريق الزمخشري واقتفى أثره في تقسيم الكتاب.

تقديمه لنص الزمخشري:

لقد كان الخوارزمي دقيقاً في تعامله مع نص المفصل، فهو يأخذ نصاً محدداً للزمخشري ثم يبدأ بعد ذلك بشرحه وتوضيحه نحو[3]: (قال جار الله: وويحَكَ وويلكَ وويسَكَ وويبَكَ).قال المشرح:هذه كلها بمعنى واحد وظاهر أنها لا فعل لها).

وقد سار الخوارزمي على هذا النهج في الكتاب كله يبدأ بنص الزمخشري بقوله: قال (جار الله) وقد اختار له هذا اللقب (جار الله) ولم يقل الزمخشري أبدًا وقد يكون هذا من باب المدح وإلاعجاب وهذه التسمية جاءت من مجاورة الزمخشري لبيت الله الحرام لفترة من الزمن فلقب بجار الله[4].

ونص الزمخشري يكون قصيراً في الغالب فقد يكون أحيانا بضع كلمات، وإذا طال فإنه لا يتجاوز بضعة أسطر، ويبدأ شرحه للنص بقوله: قال المشّرح، ثم يقوم بالشرح. والمشّرح هو الخوارزمي نفسه وقد اختار لنفسه هذا اللفظ (المشّرح) واعتمدها أيضاً في كل صفحات كتابه وقد يكون رأى في هذه التسمية قوة ومبالغة أكثر من لفظة (الشارح).

ولو نظرنا في كتاب الخوارزمي (ترشيح العلل) الذي ألفّه قبل (شرح المفصل) لوجدناه يبدأ نص المؤلف بقوله: (قال رحمه الله) ويبدأ شرحه هو بقوله: الشرح.

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 152/1

(2) المرجع نفسه: 205/3

(3) المرجع نفسه: 314/1

(4) السيوطي، بغية الوعاة: 279/2

وأحيانا يطيل الخوارزمي في الشرح والتوضيح إطالة ظاهرة يظهر فيها النزعة إلى علم الكلام والمنطق[1].

ومع هذا فهو قد يعلق أحيانا على نص الزمخشري تعليقا قصيراً وهذا قليل[2] وقد يكتفي بضبط كلمة وردت في نص الزمخشري نحو[3]: (تَيْدَ: بفتح التاء والدال وسكون الياء)، وقد يبدأ شرحه بقول لأحد النحاة نحو[4]: (قال المشرح: ابن السراج: لا تقول جعلتك إنك لخارج).

طريقة الشرح:

لم يسر الخوارزمي في شرحه على نهج مطرد وطريقة ثابتة دائما.

فهو يبدأ شرحه حسب ما يراه مناسبا أو مهما، فمرة يبدأ باللغة وشرحها، نحو قوله بعد نصّ للزمخشري ورد فيه لفظ (الخرقاء)[5]: الخرقاء: المرأة في خُلقها هوج، وقد يبدأ الشرح بتوضيح مقصد الزمخشري، فعندما قال الزمخشري: وهو قليل.

قال الخوارزمي يعني به النصب هاهنا قليل[6].

ويمكن أن يبدأ بإعراب كلمة يراها تحتاج إلى ذلك، نحو[7]: وثمود في قراءة الرفع مرفوعة بالابتداء.

وأحيانا يبدأ بشرح الشعر كقوله[8]: أولا أشرح هذا البيت ثم أعود إلى كلام الشيخ، وقد يبدأ بذكر بيت من الشعر[9]، أو بتتمة صدر بيت أو عجزه جاء في نص

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 182/1- 184، 227-230، 103/2- 106، 317-320

(2) المرجع نفسه: 356/4

(3) المرجع نفسه: 227/2

(4) المرجع نفسه: 281/3

(5) المرجع نفسه: 32/2

(6) المرجع نفسه: 414/1

(7) المرجع نفسه: 388/1

(8) المرجع نفسه: 165/1

(9) المرجع نفسه: 306/1

الزمخشري[1] ومرة يبدأ بذكر اسم الشاعر[2] وأحيانا يبدأ بقاعدة نحوية كقوله[3]: (الفرع يتبع الأصل)، وأحيانا نجده يبدأ بقول لأحد النحاة[4].

وهكذا سار الخوارزمي في البدء بالشرح في كل مرة بما يراها الأهم أو الأنسب.

11.1 أساليب للتوضيح:

الخوارزمي كثير الشرح والتوضيح، وأتى ببعض الأساليب الجديدة زيادة في الشرح والتوضيح ومنها:

التخمير:

سبق توضيح هذا المصطلح (التخمير)، وهو مصطلح وَسَم به الخوارزمي الكتاب؛ فإذا أرادا في أثناء شرحه زيادة في التوضيح، أو إضافة جديدة أو تعليقا على مسألة، أتى بهذا المصطلح (تخمير). وهو ظاهر في بعض صفحات الكتاب فقد يمر كثير من الصفحات دون أن نجد هذا المصطلح، وأول ذكر لهذا المصطلح كان في الجزء الأول[5].

وفي الغالب يأتي بهذا المصطلح بعد بحثه للمسألة وعرضها، ثم يجد أن هناك ما يستحق ذكره وإضافته في المسألة ويراه مميزا فيبدأ هذه الإضافة بقوله: (تخمير). ولنأخذ بعض الأمثلة لما ورد بعد هذا المصطلح الذي اشتهر به الكتاب:

تخمير[6]: (بَجَلي) لم يُعمد كقدني وقطني بالنون؛ وذلك لأن اللام والنون متقاربا المخرج فبعد ذلك لو عُمِد بالنون لا يخلو من أن يجري منهما إدغام أو لا

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 238/2

(2) المرجع نفسه: 347/2

(3) المرجع نفسه: 389/4

(4) المرجع نفسه: 285/2

(5) المرجع نفسه: ا/214

(6) المرجع نفسه: 270/2

يجري، فلئن لم يجر لزم الإثقال ولئن جرى لزم الإعلال). وقد يكون ما بعد هذا المصطلح فيه مخالفة للنحاة، كقوله[1]:

تخمير: (أجمع النحويون عن آخرهم على أن عمر وزفر غير منصرفين وهذا إجماع باطل)، وربما أتى بكلام لأحد النحاة بعد هذا المصطلح كقوله[2]: تخمير: سيبويه: سألت الخليل عن قولهم على كم جذع بيتك؟ أمَبنِيّ ؟. وقد يتكرر هذا المصطلح في الصفحة نفسها وهذا نادر [3]

سألت...أجبت:

هذا من الأساليب التي سلكها كثير من النحاة، وهو أسلوب تعليميّ، وظهر هذا عند الخوارزمي أيضا زيادة في التوضيح، فبعد عرض المسألة أو في أثناء شرحها نجده يقول: (فإن سألت ... أجبت). والسائل هو الخوارزمي، وكذلك هو المجيب، فإذا ما أراد الزيادة في البحث والتوضيح، أو إذا ما تخيل أن في نفس القارئ غموضا أو سؤالا يريد طرحه، فهو الذي يقوم بهذا الأمر، نحو[4]:

"فإن سألت: فما تقول في أعد وتعد ونعد؟ أجبت: حذفوا الواو هاهنا لئلا يختلف المضارع في فعل واحد...".

وهذا الأسلوب ظاهر في كتابه أجمع، وقد يتكرر في الصفحة ذاتها، وقصد به الجانب التعليمي والتوضيحي، وقد تكون الإجابة قصيرة كما سبق، وقد تطول الإجابة[5].

وهذا الأسلوب يكون من خلال الشرح وفي ثنايا المسائل التي يبحثها، في حين أن أسلوب (التخمير) يكون منفصلا بعد الشرح على شكل إضافة أو تعليق جديد، يتميز بفكرة جديدة أو مخالفة. وهو نادر إذا ما قيس بأسلوب (سألت وأجبت).

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 214/1

(2) المرجع نفسه: 306/2

(3) المرجع نفسه: 280/3

(4) المرجع نفسه: 377/4

(5) المرجع نفسه: 183/1، 148/2

وهناك أسلوب مماثل لهذا الأسلوب استخدمه الخوارزمي في كتابه الترشيح ولكنه بدل (سألت وأجبت) استخدم (فإن قيل...قيل)، فبعد أن يقول: (فإن قيل) يطرح السؤال والجواب يبدأه بـــ (قيل)، وهذا الأسلوب أيضا ظاهر في كتابه الترشيح.

التوضيح من خلال التمثيل:

ومن باب التوضيح سلك الخوارزمي أسلوب التمثيل لبعض القضايا النحوية فهو شاعر له خيال واسع، فقد يلجأ إلى توضيح قضية نحوية وتمثيلها بقضية من قضايا الحياة أو الطبيعة، نحو:

إن اللفظ المنقول عن شيء فهو على شرف أن يعود إليه، والعلم المنقول عن الجنس يريد الجنس، وهذا مثل الشمس عندما تسخن الماء فيتبخر فيسير هواء فإذا تعرض للبرودة عاد ماء، فهو على شرف أن يعود إلى الماء بخلاف سائر أجزاء الهواء الأخرى[1].

وقوله: الابتداء بالساكن محال، وشبه المتكلم بقاطع المسافة، وكلامه أكثر شبه بالمسافر، وابتداء قطع المسافة لا يكون إلا بالحركة [2]، فهو يرى أن المتكلم لا يبدأ كلامه إلا بالحركة، كالمسافر يبدأ قطع المسافة بالحركة.

وكذلك يرى أن تعريف المضاف في باب الإضافة يطلب من المضاف إليه ولا يطلب من غيره تعريفه، نحو: إذا حضر طبيب لعلاج مريض فلا يعقل طلب العلاج من غيره[3]؛ أي أن المضاف إليه أولى بتعريف المضاف عند وجوده.

وأحيانا يوضح ما يرد عند الزمخشري بألفاظ **فارسية مكتوبة بحروف عربية**، ومن ذلك: (قيصوم)[4]: نبت فيه صفرة وهو الذي يسمى بالفارسية: (نوى مادون)

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 191/1

(2) المرجع نفسه: 288/4

(3) المرجع نفسه: 7/2

(4) المرجع نفسه: 164/3

وقال[1]: كلاليب جمع كلُّوب: وهي حديد طويل في رأسه عقافة وهو بالفارسية (سكاراهيج)

وشقرة[2]: قبيلة من بني ضبة منقولة من الشقرة لواحدة الشقر، وهي من شقائق النعمان.

ويقال له بالفارسية: (لا له كوهي)، وربما كان الخوارزمي على اطلاع بالفارسية فقد كان هناك أدباء ونحاة كتبوا بالعربية والفارسية في خوارزم.

الدقة والأمانة:

أشار الخوارزمي في أثناء شرحه إلى المصادر التي استقى منها وأخذ عنها وكان يشير إلى اسم المصدر وأحيانا إلى مؤلفه، وأحيانا يذكر المصدر وصاحبه وكذلك عندما ينقل من هذه المصادر يشير في نهاية النص المنقول بقوله:هذه ألفاظه أو هذا محصول كلامه.

وكذلك كان الخوارزمي أمينا ودقيقا في تعامله مع نص الزمخشري وهذا يظهر من خلال تقديمه لنص الزمخشري محددا منفصلا عن كلامه وشرحه هو ومن خلال العبارات والإشارات المنثورة التي تظهر تحريه في نقله لنص الزمخشري يعتمد على أكثر من نسخة من نسخ المفصل، فعندما يجد لفظة أو عبارة تثير الشك يقول مثلا: "وكذا وقع في نسخ المفصل"[3] أو وقد وقع في كافة نسخ المفصل: (أعطيتموه بدون كاف والصواب: أعطيتكموه)[4].

وهذا يدل على دقته ولذلك اطلع على عدة نسخ من المفصل وقارن بينها.

ولعل إحدى هذه النسخ هي نسخة المؤلف حيث يقول[5]: والمثبت في نسخة الشيخ: (الضاربوك والضاربي).

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 370/2

(2) المرجع نفسه: 9/3

(3) المرجع نفسه: 228/2

(4) المرجع نفسه: 152/2

(5) المرجع نفسه: 15/2

وكثيرا ما يشير إلى أن هذا الضبط أو التوجيه رواية عن المؤلف نحو[1]: (شُمَّخْز) الناس يقولونه بالراء وصحت الروايه عن الشيخ بالزاي.

و(أوَّه): مشددة الواو ساكنة الهاء كذا الرواية عن الشيخ[2]، وقوله في موطن آخر[3]: ولا شك أن الرواية عن الشيخ بالنون.

ولا نستبعد هذه الدقة والأمانة فالخوارزمي نشأ في هذا المكان الذي ولد فيه الزمخشري وألف كتابه المفصل، وهذا المكان أيضا ترك فيه الزمخشري نسخا من المفصل وتلاميذه الذين سمعوا منه شرح المفصل، وربما كتب بعضُهم نسخا منه، وبالتالي فلا نستبعد أن يكون الخوارزمي أقرب الشّراح الذين شرحوا المفصل زماناً ومكاناً للزمخشري فوقف على أكثر من نسخة من الكتاب وقارن بينها، وربما جالس من سمع وتلقى من الزمخشري مباشرة وهذا ظاهر من عباراته السابقة.

وأحيانا نجد الخوارزمي ينقل ويوثق من حاشية المفصل ويشير إلى ذلك كقوله: وفي حاشية المفصل: بله الأكف اسم فعل تقديره دع الأكف معلقا على (بله الأكف) التي وردت في نص الزمخشري[4] ويبدو أن الزمخشري كان يشرح بعض ألفاظه في الحاشية.

وقد يشير أحيانا من باب الدقة إلى أثر الخط والإملاء كقوله[5]: (لمه: كتبه الشيخ بالهاء وهذا كما يكتب ثَمَّة بالفتح مع الهاء فرقا بينه وبين (ثم) بالضم لأن الخط الإسلامي كان ولم يكن نقط ولا عجم. وقوله أيضا[6]: (وما نقلته عن خط شيخنا: لا أبا لك)

الضبط وإزالة اللبس:

ومن مظاهر الدقة التي نراها في صفحات شرح المفصل ضبط كل ما يحتاج

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 193/3

(2) المرجع نفسه: 231/2

(3) المرجع نفسه: 196/1

(4) المرجع نفسه: 239/2

(5) المرجع نفسه: 418/1

(6) المرجع نفسه: 508/1

إلى ضبط وهذا ظاهر عند الخوارزمي نحو[1]: وهو منطق (هُراء) بالضم والسَّبُعان[2]: بفتح السين وضم الباء: موضع.

وإذا خاف أن يقع تقديم أو تأخير في الحروف المتشابهة بين ذلك كقوله[3]:الجيم في جحوان مقدمة على الحاء وهو رجل من بني أسد.

وبإلاضافة إلى الضبط والتوضيح والشرح، قام الخوارزمي ببيان مقصد الزمخشري، وتوضيح العبارات التي يراها غامضة أو مبهمة،ويزيل اللبس عنها ومن ذلك:

قال الزمخشري[4]: (تقول كلتي وكلتوي على المذهبين) فبين الخوارزمي بأن المراد بالمذهبين مذهب يونس ومذهب أبي عُمر الجرمي، وليس المقصود مذهب يونس وسيبويه.

وعندما ذكر الزمخشري أبا عمرو الشيباني في كلامه. قال الخوارزمي[5]: (الشيباني غير أبي عمرو بن العلاء هذا اسمه إسحاق وذاك اسمه زبان، وهذا كوفي وذاك بصري. فنلاحظ كيف بين اسميهما ومذهب كل منهما.

وعندما ورد ذكر المازني عند الزمخشري علق الخوارزمي بقوله[6]: هو أبو عثمان المازني أستاذ المبرد تلميذ الأخفش فبين كنيته وتلميذه وأستاذه.

12.1 توضيح اللغة وشرحها:

قام الخوارزمي بشرح وتوضيح اللغة فهو لا يكاد يطرق مسألة نحوية إلا بعد توضيح اللغة ومفرداتها، وشرح الشعر فلا يكاد يمر على لفظة عند الزمخشري يراها تحتاج التفسير والتوضح إلا قام بشرحها وتوضيحها، وقام بالاستشهاد لشرح

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 149/1

(2) المرجع نفسه: 9/3

(3) المرجع نفسه: 196/1

(4) المرجع نفسه: 30/3

(5) المرجع نفسه: 219/2

(6) المرجع نفسه: 451/1

الألفاظ والمعاني والدلالات بالقرآن والحديث والشعر والمثل. فهو يقول في مقدمته: (شرحته شرحا آتياً على جميع ما أشكل فيه من لفظ ومعنى ومنثور ومنظوم[1]. ومن ذلك:

جاء في نص الزمخشري: (على سبيل الاعتباط). قال الخوارزمي:عبط البعير واعتبطه إذا نحره من غير علة[2]، وجاء أيضا في قول الزمخشري (إلا الرشق بألسنة اللاعبين والمشق بأسنة الطاعنين) فقال الخوارزمي:الرشق: هو الرمي وقد رشقته بالنبل أرشقه رشقا. وأما المشق فهو:السرعة في الطعن والضرب[3]، وعندما وردت لفظة (تقاسما)عند الزمخشري شرحها بقوله[4]: تقاسما: تحالفا وفي التنزيل: ﴿تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ﴾[5]، وقوله[6]: (الإرسال) لها معنيان: أحدهما البعث كقوله تعالى[7]: ﴿أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾.

واستشهد بالحديث أيضا فعندما وردت كلمة (الحمو) التي وردت عند الزمخشري ذكر الخوارزمي[8] الحديث: (ولا يدخلن رجل على امرأة وإن قيل حموها ألا حموها الموت)[9].

وهنالك العديد من المواطن التي استشهد فيها الخوارزمي لشرح الألفاظ والمعاني[10]

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 133/1

(2) المرجع نفسه: 367/1

(3) المرجع نفسه: 137/1

(4) المرجع نفسه: 287/2

(5) سورة النحل: 49

(6) الخوارزمي، التخمير: 433/1

(7) سورة نوح: 1

(8) الخوارزمي، التخمير: 204/1

(9) الكوفي، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، (1989)، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ج4، ص48.

(10) الخوارزمي، التخمير: 342/2، 35/3، 177، 344/4

وأحيانا يستشهد بقول لأحد الصحابة نحو: (سبهلل) أي الفارغ وفي قول عمر ﷺ: (إنّي أكرهُ أن أرى أحَدُكم سبهللاً)[1].

واستشهد بالشعر أيضا، فعندما وردت كلمة أبلج في حديث الزمخشري قال[2]: وصبح أبلج: بين البلج أي مشرق وذكر البيت:

حتّى بدت أعناقُ صُبحٍ أبلَجَا[3]

وقال [4]: (أيّة: طريقة) وفي شعر البحتري وهو[5]:

ألستُ مُحَدِّثا عن جَرمِ رأيك أيّةً ذَهَبَاً

وهكذا سار في شرحه واستشهد أيضا بشعره[6] ولكثير من الشعراء لتوضيح اللغة.

وكذلك نجد كثيرا من أمثال العرب التي جلبها الخوارزمي لتوضيح المعاني والألفاظ كقوله[7]: (الشُّقور هي الأمور) ومنه المثل[8]: (أفضيتُ إليه بشُقُوري)؛ أي أخبرته بأموري وقوله[9]: مررت برجل شَرعُك؛ أي: حسبك، وفي المثل[10]:

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 197/3

(2) المرجع نفسه: 140/1

(3) العجاج، عبد الله بن رؤبة، (1997)، الديوان، رواية وشرح عبدالملك بن قريب الأصمعي، قدم له وحققه: سعدي ضنّاوي، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان: 287. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد، (1998)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 681/1

(4) الخوارزمي، التخمير: 143/1.

(5) البحتري، أبو عبادة الوليد بن عبيد، (د.ت)، الديوان، شرح وتقديم: حنا الفاخوري، (د.ط)، دار الجيل، بيروت، لبنان: 37/1، وفيه (مُخبِّري بدل محدثا).

(6) الخوارزمي، التخمير: 143/1

(7) المرجع نفسه: 357/1

(8) الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، (1996)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان: 144/1

(9) الخوارزمي، التخمير: 91/2

(10) الميداني، مجمع الأمثال: 158/2

(شَرعُكَ ما بلَّغك المحل)، واستخدم الخوارزمي العديد من أمثال العرب كشواهد لتوضيح اللغة ومعانيها [1]

وهكذا نرى أن الخوارزمي استشهد للعة بالقرآن الكريم والحديث وكلام العرب لتوضيح اللغة وشرحها.

(1) الخوارزمي، التخمير: 243/2، 299، 179/3

الفصل الثاني
الأصول النحوية

1.2 الأصل:

معنى الأصل اللغوي:

قيل في **الأصل**[1]: "أصل مؤصل"، وأَصُل الشيء: صار ذا أصل، ورجل أصيل: له أصل، والأب أصل الولد، واستأصَلتْ هذه الشجرة أي ثبت أصلها، والأصل واحد الأصول، وهو أسفل الشيء، وأصل كل شي قاعدته، فهو أول يبنى عليه ثانٍ، فيثبت حكمه بنفسه ويُبنى عليه غيره. فيُفتقر إليه ولا يَفتقر هو إلى غيره".

وقال المحدثون: الأصل هو ما ينبغى أن يكون الشيء عليه فهو أساسه الذي يقوم عليه[2]، وهذا نلمحه من كلام ابن جني عندما بيّن أن الشيء المطرد في

---

(1) الجوهري، إسماعيل بن حماد، (1984)، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان: 1623/4، الزبيدي، محب الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الحنفي (د.ت)، تاج العروس، ط1، المطبعة الخيرية، القاهرة، مصر: 207/7، الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، (1984)، رسالتان في اللغة، حققهما وعلق عليهما وقدم لهما: إبراهيم السامرائي، (د.ط)، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن: 73، ابن منظور، لسان العرب: 162/1-163، الجرجاني، علي بن محمد بن علي، (1998)، التعريفات، حققه وقدمه ووضع فهارسه: إبراهيم الأبياري، ط4، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان: 45، الكفوي، أبو البقاء أيوب أبو موسى الحسيني، (1992)، الكليات، قابله على نسخه خطيه أعد للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 122.

(2) عبد المسيح، جورج متري؛ وتايري، هاني جورج، (1990)، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، تصدير محمد علام، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان: 81، التونجي، محمد؛ والأسمر، راجي، (1993)، معجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)، مراجعة: إميل يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان: 64/1، بابتي، عزيزة فوال، (1992)، المعجم المفصل في النحو العربي، ط1، دار الكتب العلميه، بيروت، لبنان: 171/1.

الاستعمال ولكنه شاذ في القياس، فإنه: لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره[1]، أي لا يصلح قاعدة يبنى عليها، فالأصول من حيث إنها مبني وأساس لفروعها سميت قواعد[2].

والأصول (اصطلاحاً)[3]: هي إبطال دليل بالرجوع إلى الأصل، فإذا استُدل على أنَّ المضارع يرفع لتجرده من الناصب والجازم يكون في ذلك مخالفة للأصل الذي يشير إلى أنَّ الرفع قبل النصب والجزم.

أما **المعنى الاصطلاحي لأصول النحو**: فأول من عرّف (أصول النحو) اصطلاحا هو الأنباري.

فقال: "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"[4].

وعرفه السيوطي فقال: "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"[5].

أما الشاوي فقال: أصول النحو: "دلائله الإجمالية وقيل معرفتها، والأصوليّ العارف بها"[6].

---

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (2003)، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 140/1.

(2) الكفوي، الكليات: 122، عبد المسيح وتايري، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي: 80.

(3) عبد المسيح وتايري، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي: 81، التونجي والأسمر، المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات): 67/1، بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي: 171/1.

(4) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (د.ت)، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة، تحقيق: سعيد أفغاني، (د.ط)، دار الفكر، بيروت، لبنان: 80.

(5) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (1976)، الاقتراح، تحقيق وتعليق: أحمد محمد قاسم، ط1، مطبعة السعادة، بيروت، لبنان: 27.

(6) الجزائري، يحيى بن محمد أبو زكريا الشاوي المغربي، (د.ت)، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، (د.ط)، دار بغداد، العراق: 35.

وعرّفه المحدثون تعريفات قريبة من التعريفات السابقة[1]، والتعريفات السابقة وإن اختلفت ألفاظها ولكن مدلولها واحد، وهو أن للنحو أصولا وأدلة تبنى عليها قواعده وأحكامه.

1.1.2 وضع أصول النحو:

أحسّ النحاة بالحاجة إلى وضع أصول للنحو بعد أن ظهر اللحن وفسدت السليقة، فبدأ النحاة وأهل اللغة بجمع اللغة من مصادرها الموثوق بفصاحتها للحفاظ على اللغة،ثم بدأت عملية التقعيد لضبط اللغة ولكن لا بد لهذه القواعد والأحكام من أدلة ثبت أصولها النحوية ترد إليها للحكم بصحتها، وهذه الأصول كان العربي الفصيح يلتزمها في حديثه وشعره دون أن يبوح بها أو يبحثها ويصنفها، ولكن بعد ظهور اللحن، بدأت عملية التقعيد فكان لا بد من تحديد هذه الأصول لرد الأحكام إليها.

لذلك قال ابن جني: "إنا لم نرَ أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[2]، فهو يعلن الحاجة لها، ويرى في أصول الفقه منهجاً مقبولاً لتقليده، وقد سبقت أصول الفقه في الظهور لحاجة الفقهاء لها،يقول الأفغاني: وسبقت هذه الأصول في كتب الشيباني والشافعي، فحاول النحاة السير على نهجها لوضع أصول للنحو[3].

وقال السيوطي في الاقتراح: "وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة للفقه"، ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه[4]، فوصل تأثير أصول الفقه في أصول النحو حتى في الترتيب والتبويب، وإذا ما نظرنا في عناوين

---

(1) عبد المسيح وتايري، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي: ص81، بابتي، المعجم المفصل: 172/1، التونجي والأسمر، المعجم المفصل: 67/1.

(2) ابن جني، الخصائص: 56/1.

(3) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة: 19 (مقدمة المحقق).

(4) السيوطي، الاقتراح: 21، 22 (المقدمة).

البحوث في خصائص ابن جني يظهر التأثر بأصول الفقه"[1]. والتشابه شديد في العناوين والمصطلحات. فأدلة الفقه الرئيسة هي النقل والإجماع والقياس، وكذلك هي أدلة النحو[2]. حتى عندما عرّف الأنباري والسيوطي أصول النحو ظهر في ألفاظهما أثرٌ لمصطلحات الفقه.

وظهر التأثير في عناوين مؤلفاتهم، فالأسنوي سمّى كتابه "الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية"[3].

ويظهر كذلك أن هناك محاولات للكتابة في أصول النحو أو في جزء من هذه الأصول التي سبقت ابن جني[4]..ولكن وضع أصول للنحو بقي هاجسا للنحاة، فظهرت مصطلحاته متناثرة في مؤلفاتهم، حتى وضع ابن السراج الاسم الصريح لكتابه "الأصول في النحو"، ولكنه لم يوفق لبحث الأصول النحوية فعلاً، ويبدو أن ابن جني اطلع على هذا الكتاب، ووجد أن ابن السراج لم يعطِ التسمية حقها، فقال[5]: "فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله"، أي أن ابن السراج اتجه إلى قواعد النحو الأساسية لا إلى أدلته التي استنبطت منها هذه القواعد[6].

وحاول الأخفش الكتابة في الأصول، إلا أن ابن جني يرى كذلك أنه لم يفِ بالغرض، فقال: "على أن أبا الحسن قد كان صنّف في شيء من المقاييس كتيباً، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذلك أنّا نِبْنا عنه فيه وكفيناه كلفة التعب"[7].

---

(1) السامرائي، فاضل صالح، (1969) ابن جني النحوي، (د.ط)، دار النذير، عمان، الأردن: 143.

(2) الأسنوي، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن، (1985)، الكوكب الدري فيما يخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تحقيق: محمد حسن عواد، ط1، دار عمار، عمان، الأردن: 49 (المقدمة).

(3) الأسنوي، الكوكب الدري، ص50.

(4) نحلة، محمود أحمد، (1987)، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان: 22.

(5) ابن جني، الخصائص: 56/1.

(6) نحلة، أصول النحو العربي: 17.

(7) ابن جني، الخصائص: 56/1.

وهذه إشارات واضحة من ابن جني إلى قصور جهود السابقين عن الإحاطة بأصول النحو، وأنه صَعُب عليهم وتحاموه وابتعدوا عن الخوض فيه[1]، ولكن ابن جني مع بسطه لهذا العلم، والخوض فيه فإنه لم يَسْلم أيضا من النقد فقال السيوطي عن الخصائص: "لكنَّ أكثره (أي الخصائص) خارج هذا المعنى ليس مرتباً وفيه من الغث والسمين (الاستطراد)[2]، أي أنَّ عمل ابن جني نفسه لم يخل من شوائب، فقد "حشد فيه ما كان حرياً أن يبعد عنه مما لا صلة له به"[3]، ولكننا نقول إن ابن جني اتجه حقيقة إلى البحث في أصول النحو، وبسط القول فيه واستطاع أن يميز ملامحه ويضع مصطلحاته ويبين أدلته وربط ذلك بكلام العرب، وهذه ميزة عن سابقيه، وهو "أول من ألف فيه بهذه السعة والشمول"[4]، ولكن محاولة النحاة بقيت دون ما وصل إليه الفقهاء في أصولهم[5]، أي من حيث التنظيم والمنهج.

ثم يأتي الأنباري (صاحب التنظيم والتنسيق)[6] فيكتب في هذا العلم بمنهجية وترتيب، حتى عدّه الأفغاني "صاحب الأسبقية بلا منازع"[7]، أي أن الذين سبقوا الأنباري لم يصلوا في المنهج والتبويب لأصول النحو إلى ما وصل إليه، ثم يأتي السيوطي بعد أربعة قرون من الأنباري بكتابه الاقتراح واعتبره جديداً في هذا العلم "غريب الوضع، عجيب الصنع، ولم ينسج ناسج على منواله"[8]، ولكنه مع هذا المدح ضمّن كتابه كثيراً من الخصائص وجدل ابن الأنباري وأشار هو إلى ذلك في مقدمته، ويمكن أنه أراد من غرابة الوضع وعجيب الصنع الترتيب والمنهج، فقال:

---

(1) ابن جني، الخصائص: 56/1.

(2) السيوطي، الاقتراح: 22.

(3) عبابنة، جعفر نايف، (1984)، مكانة الخليل بن أحمد في النحو، ط1، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن: 40.

(4) السامرائي، ابن جني النحوي: 141.

(5) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة ولُمع الأدلة: 19 (المقدمة).

(6) السامرائي، فاضل صالح، (2009)، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ط2، دار عمار، عمان، الأردن: 41.

(7) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة: 19 (المقدمة).

(8) السيوطي، الاقتراح: 21.

"فجمعه وترتيبه صنع مخترع"[1]. فالسيوطي اطلع على تجارب سابقيه، فأخذ ينظم ويهذب ويعمل على منهجية من سبقه، فاستطاع "أن يجمع شتات الأبحاث السابقة له ويؤلف بينها ويجعلها علماً محدد المعالم"[2]، أي أنه هذب ما جاء به ابن جني وبسط ما جاء به ابن الأنباري.

ولبعض مصطلحات أصول النحو أصول لغوية: كالفرع والأصل، وبعضها لها علاقة بعلوم الحديث: كالإسناد والمتن والمرسل، وثالث له علاقة بعلوم أصول الكلام: كالنقض والاستدلال والدفع[3].

ويمكن القول: إن أصول النحو كانت قائمة في عقول النحاة القدماء، ولكنهم تطلعوا لضبطها ومنهجتها اقتداءً بأصول الفقه، وربما كان لبعضهم رسائل فيها قبل ابن السراج وابن جني، فجاءت التسمية على يد ابن السراج، فوضع لها الاسم "الأصول في النحو" وخلفه ابن جني فبحثها بشمول وإطالة، ولكن الأنباري ضبطها وبوّبها، وجاء السيوطي ببسط الأمر وإزالة الغموض، فكان لكل منهم حظ من الاجتهاد.

2.1.2 أدلة النحو:

لا بد للنحوي وهو يبني القاعدة النحوية من دليل يظهر صحة ما ذهب إليه،و" الاستدلال طلب الدليل كما أن الاستفهام طلب الفهم، والاستعلام طلب العلم، والدليل ما يرشد للمطلوب، فهو عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في مستقر العادة اضطراراً"[4].

---

(1) السيوطي، الاقتراح: 21.

(2) أبو المكارم، علي، (1973)، أصول التفكير النحوي، (د.ط)، منشورات الجامعه الليبية، ليبيا: 5.

(3) النواجي، أشرف ماهر محمود، (2001)، مصطلحات علم أصول النحو دراسة وكشاف معجمي، دارغريب، القاهرة، مصر: 7، 13، 70، 73، 91.

(4) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة: 45، 81.

فأدلة النحو ترشدنا للمطلوب، وهو صحة ما ذهبنا إليه من الأحكام "فأصل العلم مبناه وليس مبناه إلا دليله"[1].

وعند ابن جني: أدلة النحو ثلاثة: السماع والقياس والإجماع [2]، وذكر الأنباري ثلاثة أدلة للنحو أيضاً: نقل وقياس واستصحاب حال[3]، فأسقط الأنباري الإجماع الذي ورد عند ابن جني، وأضاف استصحاب الحال.

فجاء السيوطي وذكر القولين السابقين، وقال[4]: "وقد تحصل مما ذكراه أربعة وقد عقدت لها أربعة كتب"، أي أن السيوطي جمع بين أدلة ابن جني وابن الأنباري، فأصبحت أدلة النحو عنده أربعة: السماع (النقل) والإجماع، والقياس واستصحاب الحال.

2.2 السماع:

ظهور السماع مدلولا جديدا:

ظهر اللحن فنهض النحاة لجمع اللغة، وكانت أول عملية قاموا بها هي السماع من أهل البادية، ومن الفصحاء الموثوق بفصاحتهم.

ثم تمت عملية استقراء المادة المسموعة لبناء قواعدهم النحوية عليها فأصبح السماع دليلا يُردُّ إليه لبناء القواعد والأحكام النحوية، فأصبح لهذا اللفظ (السماع) معنى اصطلاحي غير الذي كان يفهم من المعنى اللغوي.

أما معناه اللغوي:

السماع[5]: جاء في المعاجم: سَمِعْتُ الشيء سمعاً وسماعاً وسَماعةً وسماعيةً، استمعتُ كذا أي أصغيتُ وتسمَّعتُ إليه، ويقال: استمع له وتسمَّع إليه، أي: أصغى،

---

(1) النواجي، مصطلحات علم أصول النحو دراسة وكشاف معجمي: 20.

(2) السيوطي، الاقتراح: 28.

(3) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة: 81.

(4) السيوطي، الاقتراح: 28.

(5) الجوهري، الصحاح: 1232/3، ابن منظور، لسان العرب: (سمع): 684/4، 683، الزبيدي، تاج العروس: 223/21، 224.

والسَّمْعُ: حسُّ الأُذن وهي قُوَّة فيها، فالسماع ما سمَّعت به وانتشر وشاع وتُكلم به.

أما في الاصطلاح فعرفه ابن الأنباري:

قال: "النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، فخرج عنه إذاً ما جاء في كلام غير العرب من المولدين وما شذ من كلامهم.."[1].

والسماع عند السيوطي هو: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب، قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين"[2].

فالنقل هو السماع وكلا التعريفين اشترط الفصاحة وصحة النقل، وفصَّل السيوطي في نوعه وزمنه، وعرفه الشاوي المغربي[3]: "والمراد به الكلام الذي اتفق على فصاحته ككلام الله ونبيه، وكلام العرب".

وبنى أبو المكارم تعريفه على التفريق بين الرواية والسماع، فالسماع هو: "الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها"، وإذا لم يسمع الناقل بنفسه فهي رواية [4].

وعرفه بعض المحدثين وبينوا حدوده المكانية والزمانية فقالوا: السماع: أحد أدلة النحو وهو الأخذ عن العرب الذين يوثق بكلامهم، وعاشوا قبل منتصف القرن الثاني الهجري، بالنسبة لعرب الأمصار، وقبل نهاية القرن الرابع الهجري بالنسبة للأعراب من أهل البادية[5].وهكذا يكون السماع هو النقل الواعي للغة من مصادرها الموثوق بها أبّان عصور الاحتجاج.

---

(1) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة: 81.

(2) السيوطي، الاقتراح: 44.

(3) الجزائري، ارتقاء السيادة: 47.

(4) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي: 21.

(5) عبد المسيح وتايري، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي: 226، التونجي والأسمر، معجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات): 338/1، بابتي، المعجم المفصل: 554/1.

1.2.2 مكانة السماع:

السماع له مكانته عند القدماء وبنوا عليه القواعد والأحكام، وهو مقدم على أدلة النحو، فـ (تأخذ بالمسموع ولو كان على غير القياس ولا تقس عليه غيره)[1]، "فالسماع مقدم على أدلة النحو جميعاً"[2].

وأيضا تعريف ابن جني للنحو جاء بناء على السماع، فقال: "هو انتحاء كلام العرب"[3]، أي أنك تسمع كلام العرب ثم تنحو نحوهم.وابن قتيبة جعل كل علم محتاج للسماع وخاصة علم الدين ثم الشعر[4].

وبين الخليل أن مصدر علمه من بوادي الحجاز ونجد وتهامة[5]، والمقصود السماع من أهلها، ونظرة في بعض أقوال سيبويه نجد مفهوم السماع وضوابطه وشروطه واضحة ومنها قوله[6]:

"حدّثني من لا أتهِمُ عن الخليل أنه سمع أعرابياً، وسمعنا بعضَ العرب الموثوق به، وسمعنا الثقة من العرب يقول..وبلغني عن العرب الموثوق بهم، ولو قالت العرب اضربْ أيٌّ أفضلُ، لقلتُه، ولم يكن بدٌّ من متابعتهم، ويقول: ولا يجوز (من أَفْعَلْتُ) لأنَّا لم نسمعه من بنات الأربعة، إلاّ أَن تسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعتَ ولا تجاوِزَه".

وإذا أنعمنا النظر فيما سبق نجد مفهوم السماع وشروطه: فقوله: (حدثني، وسمع، وسمعنا، لم نسمعه) هذا دليل على أن السماع أصبح دليلاً للتقعيد وأصلا من

---

(1) ابن جني، الخصائص: 156/1، 162.

(2) حسانين، عفاف، (1996)، في أدلة النحو، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر: 15.

(3) ابن جني، الخصائص: 88/1.

(4) الدينوري، ابن قتيبة أبو محمد عبدالله بن مسلم، (1985) الشعر والشعراء أو طبقات الشعراء حققه: مفيد قميحه راجعه وضبطه: نعيم زرزور، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لنبان: 32.

(5) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (د.ت)، نزهة الألباء، (د.ط)، دار النهضة، القاهرة، مصر: 59.

(6) سيبويه، الكتاب: 279/1، 319 – 2/ 244، 359، 402 – 280/3.

أصول النحو، فهو يبني على السماع أو عدمه.

وقوله: "أعرابياً، وبعض العرب" هذا دليل على مصدر السماع من الأعراب، والعرب الخلّص وسيبويه يقصد ذلك، وهذا شرط الفصاحة.

أما قوله: "من لا أتهم، والموثوق به"، فهذا دليل على صحة النقل والمصدر، وإن للسماع مصادره الموثوق بها، وقوله: لو قالت العرب، لقلته دليل على متابعة العرب في المسموع.

ولم يجوّز سيبويه (من أفعلت) – كما ورد في النص ــ بناء على السماع لأنك تجيز على قدر المسموع ولا تتجاوزه، وهكذا نجد في أقوال سيبويه ما يدل على أن السماع دليل يُردَّ إليه مع وجود الضوابط له.ومثل هذه العبارات رددها سيبويه كثيرا في كتابه.

وفي المسألة الزنبورية قال الكسائي للخليفة "هؤلاء العرب ببابك وفدوا عليك من كل صقع"[1]، أي أن إصدار الحكم سيكون بناءً على السماع من العرب. فالقدماء مثل الخليل وسيبويه وغيرهم بنوا على السماع وطبقوه في بناء الأحكام والقبول والرد وإن لم يحددوا السماع بتعريف مستقل وهكذا يكون "السماع هو الأساس الذي دوّنت بموجبه اللغة، وهو أقرب سبيل إلى ضبط العربية ومعرفة المستعمل منها"[2].

2.2.2 موقف الخوارزمي من السماع:

عاش الخوارزمي في خوارزم وهي كما سبق بيئة علمية أحبت العلم واللغة، فكان منهم علماء القرآن والحديث واللغة والشعراء، وهذا جعله يعتدّ بالسماع، والناظر في شرحه للمفصل يرى اعتداده بالسماع، ويلمح ذلك من عباراته وأحكامه أحياناً.

---

(1) الطنطاوي، محمد، (د.ت)، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2، دار المعارف، القاهرة، مصر: 53.

(2) الحديثي، خديجة، (1974)، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، (د.ط)، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت: 135.

ومن عباراته التي تنبئك باهتمامه بالسماع وبناء الأحكام عليه التي نجدها منثورة في كتابه نحو قوله:

"أو مسْكنة" بسكون السين، كذا السماع[1].وقوله: النُّون في المَنَيَان والمَنَيُون ها هنا مكسورة ومفتوحة كما في التثنية وجمع السلامة كذلك السماع[2]. والسماع عنده وسيلة لترجيح لفظ معين، يقول: الناس في هذا الأمرِ (شرَعٌ)، أي: سَواءٌ يحرك ويسكن والسَّماع ها هنا التحريك[3].

وربما يرجح رواية على أخرى بناءً على السماع، نحو: "جُلاجِل: بضم الجيم الأولى وكسر الثانية ورُوي بالحاءين المُهملتين أيضاً والأول السماع، وهو أصح الروايتين"[4].

وأحياناً يكون السماع عنده دافعاً لمعارضة الزمخشري، فعندما ورد في نص الزمخشري: مه: أي اسكُت، وصَه: أي اكفُف، رد الخوارزمي بقوله والمسموع فيه: مَه: أي اكفف، وصَه: أي اسكت [5].

وقد يَردُّ رأياً أو مسألة بناءً على السماع، كقوله[6]: ليس في كلام العرب، وقوله: وليس ذلك من كلام العرب[7]، وكذلك قوله[8]: ولم يوجد في كلام العرب، ونحو[9]: ومثله لا يجوز أن يكون في كلام الناس، فضلاً أن يكون في كلام العرب العرباء.

هذا يبين لنا أن الخوارزمي اعتدَّ بالسماع وبنى عليه، وقبل ما كان مسموعاً عن العرب وردّ ما لم يرد عن العرب.

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 25/4.

(2) المرجع نفسه: 217/2.

(3) المرجع نفسه: 11/2.

(4) المرجع نفسه: 269/1.

(5) المرجع نفسه: 228/2.

(6) المرجع نفسه: 284/4.

(7) المرجع نفسه: 184/4.

(8) المرجع نفسه: 509/1.

(9) المرجع نفسه: 249/1.

3.2 الاحتجاج:

في اللغة: الحجّ: القصد إلى الشيء[1]،واحتجَّ: أتي بالحُجَّة،واحتج بالشَّيء جعله حُجَّة له[2].

فالاحتجاج: (هو الاستدلال بأقوال من يحتج بهم في مجال اللغة والنحو، ويكون ضرب الأدلة والإتيان بالشواهد من القرآن الكريم، والحديث الصحيح وكلام العرب ضمن عصور الاحتجاج)[3].

فالاحتجاج هو تقديم الدليل والحجة لبيان صحة ما ذهبتَ إليه من أحكام النحو وبناء القاعدة.

فالاحتجاج هو اعتماد السماع أو القياس لتسويغ حكم نحوي عام[4]. وجاءت الحاجة إليه (لما خافوا على سلامة اللغة)[5].

وقد احتج الخوارزمي كباقي النحاة بالقرآن وقراءاته وبعض الأحاديث، وكلام العرب شعرا ونثرا، وجعل هذا السماع مصدراً لبناء القاعدة النحوية وإثبات الحكم.

1.3.2 الاحتجاج بالقرآن الكريم:

لا شك في أنَّ القرآن هو الذي حفظ اللغة، ودفع النحاة لجمع اللغة وتقعيدها، ويرى السيوطي أن أصل كلام العرب كان نثرا، وقد جاء القرآن الكريم نثرا لأنه

---

(1) الجرجاني، التعريفات: 111.

(2) بابتي، المعجم المفصل: 56/1، عبد المسيح وتايري، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي: 35.

(3) اللبدي، محمد سمير نجيب، (1985)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 61، 83

(4) الأفغاني، سعيد، (1987)، في أصول النحو، (د.ط)، المكتبة الإسلامية، القاهرة، مصر: 6، عبد المسيح وتايري، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي: 35، التونجي والأسمر، المعجم المفصل (الألسنيات): 18/1.

(5) الأفغاني، في أصول النحو: 6.

أظهر برهانا من الشعر[1]، فمنذ نزول القرآن تأكدت الرابطة بين اللغة والدين الجديد،فلا يوجد أثر أعظم من الإسلام في تقرير مصير اللغة[2] ولا شك أن القرآن أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه[3].

وجعله الرافعي أهم ينبوع للشاهد[4]؛ لأن النص القرآني توافر له تواتر الرواية وعناية العلماء وتدوينها وضبطها بالمشافهة، فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته[5]، فالقرآن عند النحاة في رأس الشواهد النحوية مع أن بعضهم طعن في بعض القراءات[6].

والخوارزمي كسائر النحاة استشهد بالقرآن، ولكنه لحّن بعض القراءات وردها.

وهذا شأن كثير من النحاة فقد "وقفوا منه موقفاً مزدوجاً تارة يحتجون به وتارة يحتجون له وبعضهم يخضع القراءة للقياس النحوي"[7].

عرضه للشاهد القرآني:

لقد تنوعت طرق الخوارزمي في تناوله للشواهد وعرضها للقارئ، فهو عندما يقدم الشاهد القرآني يستعمل عبارات نحو:

---

(1) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (1998)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، صححة: فؤاد علي صقور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 400/1

(2) يوهان فك، (1951)، العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، نقله إلى العربية وحققه وفهرس له: عبد الحليم النجار، (د.ط)، الناشر مكتبة الخانجي، مطبعة دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر: 1

(3) السيوطي، الاقتراح: 48، البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1989)، خزانة الأدب ولب لباب العرب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر: 9/1.

(4) السامرائي، ابن جني النحوي: 124.

(5) الأفغاني، في أصول النحو: 28.

(6) السامرائي، الدراسات النحوية: 169.

(7) عبادة، محمد إبراهيم، (1980)، عصور الاحتجاج في النحو العربي، ط1، دار المعارف، القاهرة، مصر: 131.

"ومنه قوله تعالى"[1]، وقال الله تعالى[2]، وفي التنزيل[3]، وعليه القرآن[4]: وعليه قوله عز وجل[5].

وأحياناً يذكر النص القرآني مباشرة دون ذكر شيء مما سبق[6]، أو يسبقه بكلمة كقوله[7]: (نحو) ثم يذكر الآية.

وقد يستشهد بالآية كاملة، نحو[8]: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[9]، أو بجزء منها[10]، وهو الغالب.

وقد يذكر الزمخشري جزءاً من الآية ويكملها الخوارزمي[11]، وأحياناً يحدد موطن الشاهد[12] وقد ينفرد الشاهد القرآني[13].

وقد يأتي الشاهد القرآني عنده داعماً لشاهد المؤلف القرآني[14].

وقد يأتي بالشاهد القرآني داعماً للشعر[15]، وقد يكون الشاهد القرآني مدعوماً بالشعر[16].

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 244/1.

(2) المرجع نفسه: 460/1، 162/4.

(3) المرجع نفسه: 476/1، 525، 478/4.

(4) المرجع نفسه: 171/2.

(5) المرجع نفسه: 298/3.

(6) المرجع نفسه: 54/4، 158.

(7) المرجع نفسه: 454/4.

(8) المرجع نفسه: 476/1، 525/1، 478/4

(9) سورة الحجر، الآية: 30.

(10) الخوارزمي، التخمير: 213/1، 436، 2 /208، 281/3.

(11) المرجع نفسه: 55/2.

(12) المرجع نفسه: 396/1.

(13) المرجع نفسه: 476/1.

(14) المرجع نفسه: 310/3.

(15) المرجع نفسه: 441/1.

(16) المرجع نفسه: 151/4.

2.3.2 المسائل التي استشهد لها بالقرآن:

إضمار الفاعل:

يضمر الفاعل في عدة مواضع[1]، ويقع هذا الإضمار طلبا للخفة لأنه معلوم، قال سيبويه: "إنما أضمروا ما كان يقع مُظهراً استخفافاً؛ لأن المخاطب يعلم ما يعنى"[2]. وكأن السياق أغنى عن ذكر الفاعل فأضمر استخفافا لعلم السامع به.

وتحدث الخوارزمي عن إضمار الفاعل [3]، وقال: ومثل هذا الإضمار قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾[4]، أي بدا لهم الأمر؛أي أنه قدر لـــ(بدا) في الآية فاعلاً وهو (الأمر)، وعضد هذا ببيت من الشعر أُضمر فيه الفاعل. يقول سوار بن المُضرب[5]:

وإن كان لا يُرضيك حتّى ترُدَّني

فجاء (يرضيك) فعلا بدون فاعل ظاهر. فقال الخوارزمي: يريد: فإن كان لا يُرضيك ما جرى وما الحال عليه. وإضمار الفاعل هنا المقصود به حذفه، وتقديره يعتمد على السياق، وقد تجد أكثر من وجه في تقديره،فقد قدر السمين أربعة أوجه لفاعل (بدا) في الآية السابقة وقال أفضلها: أنه ضمير يعود على السجن[6].

---

(1) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الأنصاري، (2004)، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك أي تحقيق أوضح المسالك، تأليف، محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، مكتبة الساعي، الرياض، السعودية: 75/2

(2) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (2004)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط4، الدولية للطباعة، القاهرة، مصر: 224/1.

(3) الخوارزمي، التخمير: 244/1.

(4) سورة يوسف، الآية: 35.

(5) ابن جني، الخصائص: 200/2، ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبد القادر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 237/2.

(6) الحلبي، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم السمين، (1994)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي محمد معوض، جاد مخلوف جاد، عادل أحمد عبد الموجود، زكريا عبد المجيد، قدم له: أحمد محمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 181/4.

مجيء (أجمعون) تأكيدا لـــ (كلهم):

قد يؤكد لفظ التوكيد بلفظ توكيد ثانٍ فـــ "إذا جمعت بين لفظي توكيد كان الثاني مفيدا زيادة التوكيد"[1] وعند الجمع بين ألفاظ التوكيد المعنوي تقدم النفس،ثم العين ثم الكل ثم أجمعين..[2]، وكُلُّهم قد تكون بمنزلة أجمعين لأن معناها معنى أجمعين فهي تجري مجراها"[3].

وقال الخوارزمي: إن (أجمعون) تقع أبدا تأكيدا لـــ (كلهم)،وذكر قوله تعالى[4]:﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾، فجاءت (أجمعون) في الآية تأكيدا لـــ(كلهم) وبين أن معنى (كلهم) لم يخرج منهم أحد، وأما (أجمعون) فمعناه: أنه وقع السجود دفعة لاجتماعهم عليه[5].

وقال سيبويه والخليل (أجمعون) توكيد بعد توكيد[6]، فهي تأكيد ثانٍ لا يفيد الاجتماع في الوقت[7].

إضمار كان:

قد تحذف كان مع اسمها،أو مع خبرها ويبقى الاسم، وقد تحذف وحدها نحو:

---

(1) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسن، (1995)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، عبدالإله نبهان، ط1، دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان: 403/1

(2) الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (2000)، شرح الكافية في النحو، لجلال الدين أبي عمر، عثمان بن عمر والمعروف بابن الحاجب النحوي المالكي، شرح وتحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر: 110/3

(3) سيبويه، الكتاب: 380/2.

(4) سورة الحجر، الآية: 30.

(5) الخوارزمي، التخمير: 476/1.

(6) الزجاج، أبو اسحاق إبراهيم بن السري، (2003)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (د.ط)، دار الحديث، القاهرة، مصر: 146/3، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (2004)، إعراب القرآن، علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 239/2.

(7) الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 296/4.

"إما أنت مُنطلقا انطلقتُ": أصله: انطلقت لأن كنتَ منطلقا[1].

ويرى الخوارزمي أن المضمر إذا أضمرته لتقدّم ذكره كان بمنزله المُظهر ومن ثم لا يجوز: عبدَ الله المقتول، وأنت تريد: كُن عبد الله المقتول. وجاز إضمار كان في قوله: ﴿ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ ﴾ [2]، ألا ترى أن المعنى: فليكن رجلٌ وامرأتان لتقدم ذكرها قبلُ[3]. فرُفع (رجل) هنا على تقدير كان المضمرة؛ لتقدم ما يدل عليها.

وقيل رُفع على إضمار فعل نحو فليشهد أو يكفى[4]، وقيل رُفع على الابتداء، وقيل (رجل) خبر والمبتدأ محذوف[5].

ورأي الخوارزمي أجود لدلالة السياق عليه كما في الآية: "فإن لم يكونا رجلين فرجل"؛ أي فليكن رجلٌ.

بناء المعرب:

قد يتأثر المعرب بمجاورته للمبني أو إضافته له، ويرى ابن جني:أن الإضافة تكون داعية للبناء من حيث كان المضاف من المضاف إليه بمنزلة صدر الكلمة من عجزها[6].

---

(1) ابن عقيل بهاء الدين عبدالله، (د.ت)، شرح ابن عقيل، ط6، دار الفكر، بيروت، لبنان: 293/1، ابن هشام، أوضح المسالك: 234/1.

(2) سورة البقرة، الآية: 282.

(3) الخوارزمي، التخمير: 59/2.

(4) ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي، (2001)، المحرر الوجيز في شرح الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 381/1.

(5) الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 674/1

(6) ابن جني، الخصائص: 530/1، السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، (د.ت)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالرحمن هنداوي، (د.ط)، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر: 141/2

ويقول الخوارزمي:"المعرب إذا بُني فلا بُدّ فيه من سبب، وسبب بنائه مناسبة ما لا تمكُّن له، ومناسبته بأحد أسباب، وهي: إما جريُه مجرى الحرف، وإما مجاورة المبنيّ مُجاورة مخصوصةً"[1]. وأضاف: ومما سرى منه إليه البناء: (مثل) في قوله تعالى[2]: ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ ﴾، فكان من الواجب أن يرفع (مثل) لكونه وصفاً إلا أنه بنى لكونه مضافاً إلى (ما) [3]، فكأن (مثل) تأثرت بإضافتها إلى (ما) المبنية فبنيت، فـــ(المضاف إليه قد يكسب المضاف بعض صفاته) [4]،وقال السمين: وقراءة الفتح في الآية؛ فلأنها مبنية، وبعض العرب يجعل (مثل) نصباً أبداً[5].

الاستمرارية في خبر كان:

(كان) من الأفعال الناقصة التي تدل على الماضي وبالتالي يكون خبرها قد وقع وانتهى زمن التكلم،وقد تنعكس هذه الدلالة ويقول السيوطي: كان: معناه في الأصل المضي والانقطاع، وتأتي بمعنى الدوام والاستمرار[6].

قال الخوارزمي إن دلالة خبر كان قد يكون معناه دالاً على الماضي منقطعاً عن زمن التكلم، وقد تكون دلالة الخبر غير منقطعة عند زمن التكلم.فإذا قلت[7]: كان زيد قائماً، جاز أن يكون منقطعاً أي أن زيداً غير قائم في وقت التكلم،وجاز أن يكون الزمان غير منقطع فيكون زيد في وقت الإخبار قائماً، وعليه قوله عز وجل: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾[8]، والمراد هنا أن علم الله وقدرته مستمرة لا

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 133/2.

(2) سورة الذاريات، الآية: 23.

(3) الخوارزمي، التخمير: 138/2.

(4) ابن عطية، المحرر الوجيز: 176/5.

(5) الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 186.187/6

(6) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (2003)، الإتقان في علوم القرآن، ضبطه وصححه: محمد سالم هاشم، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان: 239/1.

(7) الخوارزمي، التخمير: 289/3.

(8) سورة النساء، الآية: 17.

تنقطع رغم دلالة كان على الزمن الماضي، ويمكن القول إن كان في القرآن الكريم تتصف بالاستمرارية إذا تعلقت بقدرة الله وعلمه.

استعمال أفعال الظن والرجحان للعلم واليقين:

قد تأتي أفعال الظن بمعنى اليقين [1]، وبيّن الخوارزمي أن أفعال الظن بمعنى العلم واليقين[2] في قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾[3]، وكذلك قوله: ﴿ وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن تَقُولَ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾[4]، فجاءت (حسب وظن) لليقين كما في الآيتين، وجاء بعضها في شعر العرب أيضا لليقين كقول النمر بن تولب: [5]

دعاني الغواني عمَّهُنَّ، وخلتُني لِي اسمٌ؛فلا أُدعى به أوّلُ [6]

فجاءت (خِلتُني) بمعنى اليقين.

(لا) النافية إذا أفردت مع الماضي:

(لا) النافية إذا جاء بعدها جملة صدرها فعل ماضٍ لفظا أو تقديراً وجب تكرارها[7]، فالعرب لا تكاد تفرد (لا) في الكلام حتى يعيدوها عليه في كلام آخر[8].

---

(1) سيبويه، الكتاب: 166/3. الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 578/2.

(2) الخوارزمي، التخمير: 64/4.

(3) سورة القيامة، الآية: 3.

(4) سورة الجن، الآية: 5.

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 33/2-36.

(6) العكلي، النمر بن تولب، (2000)، الديوان، جمع وشرح وتحقيق محمد نبيل طريفي، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان: 88.

(7) السيوطي، الإتقان: 346/1.

(8) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (د.ت)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، (د.ط)، دار السرور، القاهرة، مصر: 264/3، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 250/5، أبو حيان، محمد بن يوسف، (2005)، البحر المحيط، بعناية: عمر عرجان العشا حسونه، (د.ط)، دار الفكر، بيروت، لبنان: 482/10.

وبين الخوارزمي: أن (لا) إذا أدخلت على الماضي فلا تكاد تفرد، ولكنها جاءت مفردة في قوله تعالى: ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾[1]، وفسر هذا بقوله: "فلأنه فيما كان في آخره فعناه فاكتفى بواحدة من الأخرى، ففسر اقتحام العقبة بـــ: فك رقبة، أو إطعام في يوم ذي مسغبة، ثم كان من الذين آمنوا، فكأنه قيل: فلا فعل ذا ولا ذا"[2]، فـــ (لا) وإن جاءت مفردة في الآية، لكنها في تقدير المكررة كما يظهر من الآيات التابعة لهذه الآية، فأفرد (لا) ها للدلالة آخر الكلام عليها فهي متكررة في المعنى.

الفعل بعد (لمْ) ليس متوقع الحصول أما بعد (لمّا) فمتوقع الحصول:

لمّا(نفيها مستمر إلى الحال وقريب منه ومتوقع ثبوته)[3]و(لمْ) من خواص الفعل المضارع وتصرف معناه إلى الماضي[4].

قال الخوارزمي: و(لم) ليس فيها توقع، لقوله تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ ﴾ [5]، وأما أن في(لما) توقعاً فلقوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم ﴾[6]، و(لمّا) تزيد على معنى (لمْ) بطول زمانها[7]؛ أي أنَّ ما بعد (لمّا) متوقع الحصول بخلاف ما بعد (لم) فما بعدها غير متوقع، فالله ــ كما في الآية ــ لم يتخذ ولدا وغير متوقع.

---

(1) سورة البلد، الآية: 11.

(2) الخوارزمي، التخمير: 86/4؛ السمين، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 525/6.

(3) السيوطي، الإتقان: 349/1.

(4) المرادي، الحسن بن القاسم، (1983)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوه، محمد نديم فاضل، ط2، دار الآفاق الحديثة، بيروت، لبنان: 267

(5) سورة الإسراء، الآية: 111.

(6) سورة البقرة، الآية: 214.

(7) الخوارزمي، التخمير: 87/4.

حرف الخطاب: (الكاف) في (أرأيتَك) ليس اسماً:

اختُلف في هذه الكاف فقيل: " إنها حرف،وقيل اسم في محل رفع، وقيل: في محل نصب، والأول أرجح"[1]، ويقول سيبويه:"ومما يدل على أنه ليس باسم قول العرب: (أرأيتك فلانا ما حاله)..ولو لم تُلحق الكاف كنت مستغنيا كاستغنائك حين كان المخاطب مقبلا عليك عن قولك: يا زيد "[2].

ويقول الخوارزمي عن الكاف في: "(أرأيتَك): بمعنى: أخبرني، والدليل أنه ليس باسم قولهم: "أريتك زيداً ما صنع".وقوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾[3] ولو كان الكاف فيها اسماً، ولم يكن للخطاب لوجب أن يكون الاسم الذي بعد الكاف هو الكاف في المعنى؛ألا ترى أن (أرأيت) يتعدى إلى مفعولين يكون الأول منهما هو الثاني، وفي كون المفعول الذي بعده ليس الكاف وإنما هو غيره دلالة على أنه ليس باسم"[4] فالكاف هنا ليست اسما؛ لأن الاسم الذي يليها ليس له مدلول الكاف.

زيادة (أنْ):

تقع (أنْ) زائدة بعد لمّا التوقيتية، وكذلك بين (لو) وفعل القسم، وبعد (إذا)[5]، قال الخوارزمي: أما(أنْ)،الزائدة، فتوكيد معنى الكلام فقط، كقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾[6]، ودليل ذلك جواز حذفها، وهي بمنزلة لام القسم عند سيبويه[7] فزيادة (أنْ) هنا لتوكيد معنى الكلام ويجوز حذفها وشبهها سيبويه بلام القسم.

---

(1) السيوطي، الإتقان: 338/1.

(2) سيبويه، الكتاب: 245/1.

(3) سورة الإسراء، الآية: 62.

(4) الخوارزمي، التخمير: 107/4.

(5) ابن هشام، مغني اللبيب: 33/1.

(6) سورة العنكبوت، الآية: 33.

(7) الخوارزمي، التخمير: 114/4

حذف جواب لو:

(لو) من الحروف الهوامل وفيها معنى الشرط ومعناها امتناع الشيء لامتناع غيره، ولا يليها إلا الفعل مُظهرا أو مضمرا، وربما حُذف جوابها[1]، ويجوز حذف جواب (لو) إذا كان معلوما،و العرب تحذف جواب الشيء للعلم به وطلبا للإيجاز[2].

قال الخوارزمي:..ويحذف جواب (لو) في القرآن كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾[3] ومعناه: لكان هذا القرآن[4]. فقدر جوابا لـــ(لو) لأن جوابها محذوفٌ كما يظهر من الآية.

وقالوا تقديره: لو أن قرآنا سيرت، لما آمنوا به، وترك جواب (لو)؛ لأن في الكلام دليلاً عليه، والعرب تحذف جواب الشيء إذا كان معلوماً[5]، وقال الكسائي: المعنى: وددنا أنَّ قرآناً سُيِّرت به الجبال،فهذا بغير حذف[6]. وعضد الخوارزمي حذف جواب (لو) ببيت شعر لامرئ القيس:

وجِدَّك لو شيء أتانا رسُولُه سِواكَ، ولكن لم نجد عنك مَدفعا[7]

والمعنى لو أتانا رسول سواك لدَفعناه[8]، فحذف الجواب (لدفعناه) كما يفهم من أول البيت، فالشاعر لا يريد أن يذكر جواب (لو)، الذي يحمل الدفع والرد،ولكنه سارع وذكر النقيض بقوله: (ولكنْ لمْ نجدْ عنك مَدفَعا)؛ فحذف الجواب؛ لأنه لا يريد

---

(1) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، (د.ت)، معاني الحروف، حققه: عبد الفتاح اسماعيل شلبي، (د.ط)، دار نهضة مصر، القاهرة، مصر: 101

(2) المالقي، أحمد بن عبد النور، (2004)، رصف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، (د.ط)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا: 290، الفراء، معاني القران: 63/2

(3) سورة الرعد، الآية: 12.

(4) الخوارزمي، التخمير: 151/4

(5) الفراء، معاني القرآن: 63/2، الزجاج، معاني القرآن: 121/3.

(6) النحاس، إعراب القرآن: 224/2.

(7) الفراء، معاني القرآن: 7/2، 192/3.

(8) الخوارزمي، التخمير: 151/4.

وقوعه وأثبت نقيضه فالحذف في الشعر والقرآن جائز إذا وجد ما يدل عليه وفهم من السياق وربما كان فيه جمالا ودافعا للفكر.

دخول اللام الموطئة للقسم على حرف الشرط ووقوع فعل الشرط ماضيا:

قال الرضي عن فعل الشرط وجوابه: والأجود كونهما مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى، وإن تخالفا ماضيا ومضارعاً، فالأولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا[1].

وقال الخوارزمي عن اللام الموطئة للقسم [2]: واعلم أنَّ العرب إذا أدخلت هذه اللام على حرف الشرط آثروا الماضي على المستقبل إشفاقا على الإتيان بمستقبل غير مجزوم لأنه يبطل منهاج القسم، وعليه فصحاء العرب، وبه نزل الكتاب[3]: ﴿ لَئِنۡ أُخۡرِجُواْ لَا يَخۡرُجُونَ مَعَهُمۡ وَلَئِن قُوتِلُواْ لَا يَنصُرُونَهُمۡ وَلَئِن نَّصَرُوهُمۡ لَيُوَلُّنَّ ٱلۡأَدۡبَـٰرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾"،فجاء الفعل الماضي بعد اللام وحرف الشرط للتخلص من فعل مضارع غير مجزوم، و(هذه اللام تدخل على حرف الشرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها) [4].

ونرى الخوارزمي قد بنى أحكامه على كثير من كلام الله،وكان أحيانا يقدم للآية بمثال مصنوع، وقد يدعم الشاهد القرآني بشاهد شعري أو بقول لأحد النحاة كقوله: قال سيبويه، أو يبين أن هذا الحكم عليه فصحاء العرب.

4.2 القراءات:

القراءات علم بكـــيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها بعـــزو النّاقلة [5]، وقال

---

(1) الأستراباذي، شرح الكافية: 116/5.

(2) الخوارزمي، التخمير: 169/4.

(3) سورة الحشر، الآية: 12.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب: 235/1.

(5) ابن الجزري، محمد بن محمد، (1980)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 3

الزركشي: القراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما، ولكن القرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز[1]

وبين ابن الجزري شروط صحة القراءة: فكل قراءة وافقت العربية ولو بوجه،ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً،وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها[2].

وقال سيبويه: "القراءة لا تخالف لأنها السُّنَّة"[3]، فسيبويه فلم يعب قارئاً ولم يخطّئ قراءة بل كان يذكرها؛ ليقويّ ما ورد عن العرب، وإن كانت من القراءات المفردة فإنَّه يحاول تخريجها على إحدى لغات العرب ولا يخطئ القارئ[4]، وأجاز السيوطي كلّ ما قُرئ به، فقال: ولذلك جاز الاحتجاج بكل ما قُرئ به في القرآن في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً[5]، فكلام الله أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه[6].

وبدأت المخالفة للقراءات عندما وضع النحاة القواعد النحوية وأصبحوا يطلبون ما يوافق هذه القواعد "فالمفروض أن تسير القواعد وراء النصوص الفصيحة لا أمامها، وخصوصاً بالنسبة للقرآن الكريم والقراءات المعتمدة الموثقة"[7]، فعلى النحاة أن يصححوا قواعدهم تبعاً للقراءات الصحيحة التي خالفت قواعدهم[8].

---

(1) الزركشي، بدرالدين محمد بن عبدالله، (1988)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط)، دار الجيل، بيروت، لبنان: 318/1.

(2) ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، (2002)، النشر في القراءات العشر، قدم له: علي محمد الضباع، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 15/1.

(3) سيبويه، الكتاب: 148/1.

(4) الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص50.

(5) السيوطي، الاقتراح، ص48.

(6) البغدادي، خزانة الأدب ولب ألباب العرب: 9/1.

(7) السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ص43.

(8) الأفغاني، في أصول النحو، ص32.

ومع هذا المكانة للقراءات فإننا نجد من النحاة من رد بعض القراءات وأنكرها بسبب عملية التقعيد فـ(الدراسات اللغوية بدأت وصفية ثم انتهت إلى المعيارية فأخضعت المادة اللغوية القديمة والمستجدة لما وضعوه من قواعد)[1]، فالنحاة أرادوا للقاعدة النحوية أن تكون مانعة جامعة ولكن تعدد القراءات في اللفظ الواحد يعني تعدد الحكم النحوي وهذا يضعف القاعدة؛ وهذا ما لا يرضاه النحاة لقواعدهم، فأنكروا ما خالف القاعدة.

ولكن القراءة سنة متبعة، قال الداني: "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية، وإذا ثبت عنهم لم يردّها قياس عربية ولا فشوّ لغة، لأنَّ القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها"[2]؛ أي يجب أن تخضع القواعد للقراءات، وتُبنى عليها ولا تخضع القراءات للقاعدة والقياس، (ولكن الاتجاه المعياري لم يصف اللغة كما هي بل توجه إلى وضع الأسس والقواعد التي يجب تطبيقها عند استخدام اللغة)[3]

واعتبر الكوفيون القراءات مصدراً من مصادر النحو ولكن البصريين جعلوها كسائر نصوص اللغة وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم فقبلوا ما وافق أصولهم ورفضوا ما خالفها[4]، ورفض بعض النحاة أيضا بعض القراءات صراحة وردوها، ومنهم المبرد الذي وصف بعض القراءات بقوله:ضعيفة جداً، ولحن فاحش[5]، وكذلك ابن جني رفض بعض القراءات ووصفها بالشذوذ والضعف[6].

---

(1) زوين، علي، (1986)، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق: 18

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 16/1.

(3) عبابنة، يحيى؛ والزعبي، آمنة، (2005)، علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات، دار الكتاب الثقافي، عمان، الأردن: 15

(4) المخزومي، مهدي، (1958)، مدرسة الكوفه ومنهجها في اللغة والنحو، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ص337.

(5) نحلة، أصول النحو، ص39.

(6) السامرائي، ابن جني النحوي، ص127.

وقد اختلف موقف النحاة من القراءات بين المؤيد لها والرافض لبعضها[1]، ويرى محمد عيد أن النحاة أقروا بصحة القرآن وقراءاته، ولكنهم في التطبيق والاستشهاد ابتعدوا في الغالب عن هذا الإقرار واتجهوا للشعر[2].

وقد دفع هذا الموقف بعض القدماء إلى الرد على الرافضين، فقال ابن حزم: والعجب ممن وجد لأعرابي جلف أو لامرئ القيس لفظاً شعراً أو نثراً احتج به ولم يستشهد بكلام الله ورسوله[3]، وقال الرازي بعد استشهاد البصريين ببيتين من الشعر مجهولين: "عجباً لهؤلاء النحاة يحتجون بشعر مجهول ولا يستحسنون الاحتجاج بقراءة حمزة ومجاهد"[4].

وخلاصة القول إن كثيراً من النحاة غلبهم حب التقعيد وما وضعوه من أصول لهم فوقفوا عند هذا الحد، فردوا القراءات إلى قواعدهم وأصولهم فضاقت هذه القواعد ببعض القراءات فضعّفوها ووصفوها بالشذوذ، بل طعن بعضهم بالقرّاء ووصفهم بالجهل في العربية، ولكنّ هؤلاء النحاة التمسوا للشعر الذي خالف قواعدهم الأعذار والضرورة. وأنكر السيوطي على من ردَّ أو خطَّأ قراءة من النحاة، وقال: "وهم مخطئون في ذلك فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة"[5]، فالقراءات صحت نقلا وليس اجتهادا..وأجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها[6].

---

(1) الحديثي، الشاهد وأصول النحو: 49–50. البكاء، محمد عبد المطلب، (1990)، منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه، ط1، دار الشؤون الثقافية، بيروت، لبنان: 168. عبادة، عصور الاحتجاج، ص135.

(2) عيد، محمد، (1972)، الرواية والاستشهاد باللغة، دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث، (د.ط)، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ص124.

(3) المرجع نفسه، ص124.

(4) الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر، (2001)، التفسير الكبير، تحقيق: مكتب دار إحياء التراث، ط4، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان: 480/9.

(5) السيوطي، الاقتراح: 49.

(6) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 16/1.

قراءات ردّها الخوارزمي:

تغلب أحياناً الجانب النحوي والتقعيد على موقف الخوارزمي في الحكم على بعض القراءات، فردّ بعض القراءات وغلطها، ومنها:

1.4.2 تقديم الخوارزمي للقراءة:

أورد الخوارزمي العديد من **القراءات** في أثناء شرحه، وكان عند ذكره للقراءة غالباً يسمي القارئ قبل القراءة، نحو: وعليه قراءة النبي ﷺ[1]، وأما قراءة سعيد بن جبير[2]، وفي قراءة نافع[3].

وقد يذكر القارئ بعد ذكره القراءة كقوله بعد ذكر القراءة: وهي قراءة الكسائي[4].

وقد ينسب القراءة للعمـــوم، نحـــو: وهي قراءة الجمهور[5]، أو وهي قراءة جميع القراء[6]، أو وهي قراءة أكثر القراء[7].

وأحياناً يقول إنّ بعض القراء قرأ[8]، ومرة ينسب القراءة لمذهب من المذاهب كقوله: وفي القراءة الكوفية والمقصود القراءة المنسوبة لقرّاء الكوفة كحمزة والكسائي وعاصم[9]، وقد ينسب القراءة للمجهول نحو: وقُرئ قوله تعالى[10]، وقد يقول: (وقرئ) [11] فقط.

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 259/3.
(2) المرجع نفسه: 48/4.
(3) المرجع نفسه: 61/4.
(4) المرجع نفسه: 43/4.
(5) المرجع نفسه: 170/4.
(6) المرجع نفسه: 464/1.
(7) المرجع نفسه: 466/1.
(8) المرجع نفسه: 230/4.
(9) المرجع نفسه: 283/4.
(10) المرجع نفسه: 232/3.
(11) المرجع نفسه: 280/4.

وقد يصدر حكماً عند ذكر القراءة، نحو: والقراءة الصحية التي جل أهل العلم عليها[1]، ثم يذكرها.

2.4.2 المسائل التي استشهد لها بالقراءات:

واستشهد الخوارزمي، بالعديد من القراءات القرآنية وهذا ظاهر في شرحه، ومنها:

إعراب المعطوف حسب لفظ المعطوف عليه أو محله:

قال ابن يعيش في باب النداء: إذا عطفت اسما فيه الألف واللام على مفرد جاز فيه الوجهان: الرفع والنصب، نحو: (يا زيد والحارثُ) برفع الحارث ونصبها[2]، "فجاء الحمل تارة على اللفظ وتارة على الموضع"[3] وفي هذا الباب أجاز الخوارزمي كذلك في المعطوف أن يُعرب حسب لفظ المعطوف عليه أو محله، كما في قوله تعالى[4]:﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ ، والطيرُ[5]، فالطير قرئت بالرفع وقرأ بها الأعرج وأبو عبد الرحمن والنصب وقرأ بها أبو عمرو بن العلاء[6].

والمقصود أن نصب (الطير) هنا يكون عطفا على محل (الجبال) لأنها مبنية على الضم ومحلها النصب على النداء، وفي حالة الرفع تكون عطفا على اللفظ (جبالُ).

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 440/1.

(2) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي، (د.ت)، شرح المفصل، (د.ط)، مكتبه المتنبي، بيروت، لبنان: 3/2، وانظر: العكبري، اللباب: 333/1

(3) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (د.ت)، أسرار العربيه، تحقيق: فخر الدين صالح قداره، (د.ط)، دار الجيل، بيروت، لبنان: 206

(4) سورة سبأ، الآية: 10.

(5) الخوارزمي، التخمير: 511/1.

(6) النحاس، إعراب القُرآن: 229/3.

وقالوا: ويجوز نصبها بفعل: وسخرنا له الطير، وقيل نصبت على معنى (مع)، وأما الرفع فقيل: عطفاً على الضمير في (أوبي)، أي:أوبي أنت والطير[1].

ترخيم (مالك):

الترخيم: حذف أواخر الأسماء المفردة المعرفة في النداء[2] واختص الترخيم بالنداء لكثرة التغيير فيه[3]،ويقع ترخيم المنادى تخفيفاً [4].

وبين الخوارزمي أن الترخيم مختص بالنداء، ولأهميته لا يمكن تأخيره ريثما يتم اسم المنادى، فقيل: في حارث (يا حارِ)، فجعل المحذوف كالثابت في التقدير، وأما (يا حارُ) فكأنه اسم برأسه كما يُضم (يا زيدُ)، وقرئ: ﴿ وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ ﴾[5]، ويا مالُ بالكسر والضم في ترخيم مالك[6]. فقرأ ابن وثاب والأعمش (يا مالِ)،وقرأ أبو سوار الغنوي (يا مالُ) بالرفع[7].

أي أن قراءة الضم (يا مالُ) على لغة من لا ينتظر وقراءة الكسر (يا مالِ) على لغة من ينتظر، قال أبو حيان (يا مال) بالترخيم على لغة من ينتظر الحرف،وقرأ بعضهم (يا مالُ) بالبناء على الضم، فجعلوه اسما على حياله[8]، وأفصح اللغتين (يا مالِ)[9]، وعلل ابن جني هذا الترخيم بعظيم الموقف وضعف أهل

---

(1) الفراء، معاني القرآن: 355/2، الزجاج، معاني القرآن: 184/4، النحاس، إعراب القرآن: 229/3.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1988)، اللمع في العربيه، تحقيق: سميح أبو مغلي، (د.ط)، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن: 83، النحوي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، (1996)، الإيضاح، تحقيق: كاظم عمر بحر المرجان، ط2، عالم الكتب بيروت، لبنان: 191

(3) العكبري، اللباب: 345/1

(4) ابن هشام، أوضح المسالك: 52/4.

(5) سورة الزخرف، الآية: 77.

(6) الخوارزمي، التخمير: 368/1.

(7) الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 107/6.

(8) أبو حيان، البحر المحيط: 389/9

(9) النحاس، إعراب القرآن: 80/4.

جهنم وذلتهم وصغر كلامهم[1].

كان التامة:

كان من الأفعال الناقصة، وتأتي تامة وهذا قليل،قال سيبويه: وتأتي كان تامة، نحو: وقد كان الأمرُ؛ أي وقع[2]، فتدل على الزمان والحدث كغيرها من الأفعال الحقيقية، ولا تحتاج إلى الخبر[3]

وذهب الخوارزمي إلى أن كان جاءت تامة في قراءة قوله تعالى: "فإذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان"[4]، أي حصلت سماء وردة، فقرئت (وردةٌ) بالرفع[5]، وقرأ بالرفع عمرو بن عبيد [6] فـــ (كان) هنا التامة تأخذ فاعلا، وليست الناقصة التي تحتاج للخبر.

النصب بفعل مقدر:

ذكر الخوارزمي أن (ثمود) في قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾[7]، مرفوعة بالابتداء، وهديناهم خبرها،وأما على قراءة النصب فهي منصوبة بعامل تقديره: وأما معاملتنا (ثمودَ)، وعند النحويين تقديره:مهما يكن من شيء فهديناهم ثمودَ[8]، وقرأ الجمهور برفع (ثمودُ) وقرأ (ثمودَ) بالنصب الأعمش وعاصم[9]، فنصب (ثمود) عند الخوارزمي على تقدير فعلٍ لها: (معاملتنا).

---

(1) ابن جني، المحتسب: 304/2.

(2) سيبويه، الكتاب: 46/1.

(3) الأنباري، أسرار العربية: 131

(4) سورة الرحمن، الآية: 37.

(5) الخوارزمي، التخمير: 491/1.

(6) الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 6 /244، الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود، (2003)، روح المعاني في تفسير القران العظيم السبع المثاني، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان: 136/14

(7) سورة فصلت، الآية: 17.

(8) الخوارزمي، التخمير: 388/1.

(9) ابن عطية، المحرر الوجيز: 9/5.

الرفع على البدل:

هناك علاقة ما بين الاستثناء والبدل فـــ(إذا كان الكلام غير موجب،وكان الاستثناء متصلا ــ وهو أن يكون المستثنى داخلا في جنس المستثنى منه ــ جاز في المستثنى النصب على أصل الاستثناء،وجاز أن يكون بدلا من المستثنى منه)[1] وأجاز الخوارزمي نصب (امرأتك) في قوله عز وجل: ﴿ فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ ﴾[2]، على الاستثناء من قوله (فأسرِ بأهلِكَ)، ويجوز في (امرأتك) الرفع على البدل من أحدٍ [3]. والبدل أجود[4] وقرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو[5]. فرفعت (امرأتك) بدلاً من (أحد) وهي فاعل يلتفت.

3.4.2 قراءات ردّها الخوارزمي:

الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

اختلف النحاة في الفصل بين المضاف والمضاف إليه فأجازه بعضهم في الشعر وذكر ابن هشام سبع مسائل في الفصل منها ثلاثة جائزة في السعة[6]، وقال النحاس: التفريق بين المضاف والمضاف إليه أجازه النحويون في الشعر بالظرف فأما بالأسماء فلحن[7]

---

(1) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد ابن عبدالله الأنصاري المصري، (1999)، شذور الذهب، شرح وتعليق: محمد السعدي فرهود، محمد عبد المنعم خفاجي، عبدالعزيز شرف، (د.ط)، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان: 209، المرادي، الجنى الداني: 515

(2) سورة هود، الآية: 81.

(3) الخوارزمي، التخمير: 464/1.

(4) ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبدالله، (1999)، علل النحو، تحقيق ودراسة: محمود جاسم محمد الدرويش، ط1، مكتبة الرشيد، الرياض، السعودية: 350

(5) النحاس، إعراب القرآن: 179/2.

(6) ابن هشام، أوضح المسالك: 150/3؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 82/3-86

(7) النحاس، إعراب القرآن: 33/2.

أما الخوارزمي فقال: الفصل بين المضاف والمضاف إليه جائز في الشعر سواء كان الظرف حقيقياً أو مجازياً، أما إذا كان الفصل بغير الظرف فإنه مستكره، أما قراءة عاصم[1]: "وكذلك زُيِّن لكثيرٍ من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائهم"[2]، فمردودة[3].

والقراءة لابن عامر كما في كتب القراءات وليست لعاصم، فرفع (قتلُ) نائب فاعل لزُين وجر (شركائهم) بالإضافة وفصل بين المضاف والمضاف إليه بـــ(أولادَهم) وهذا ليس ظرفاً.

وقد أيّدّ هذه القراءة الكوفيون واحتجوا لها،ولكنَّ البصريين أخضعوها لقواعدهم فلم يجيزوها[4]، وأنكر هذه القراءة كثير من المفسرين: وقال الفارسي هذا قبيح قليل ولو عدل عنها كان أولى[5]، واستصعبها ابن جني[6]، وضعّفها بعضهم[7].

واحتجّ السمين الحلبي لهذه القراءة بقوله: "وقد تجرأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغي وهو أعلى القراء السبعة سنداً وأقدمهم هجرة، وأضاف بعد أن ذكر أقوال المعارضين للقراءة: وهذه الأقوال لا يلتفت إليها لأنها طعن في المتواتر،

---

(1) انظر القراءة: الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 188/3؛ النحاس، إعراب القرآن: 33/2، وذكروا أنها قراءة ابن عامر.

(2) سورة الأنعام، الآية: 137.

(3) الخوارزمي، التخمير: 52/2.

(4) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (د.ت)، الإنصاف في مسائل الخلاف، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ط)، دارالطلائع، بيروت، لبنان: 6/2-10.

(5) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (2001)، الحجة للقراء السبعة، علق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 214/2.

(6) ابن جني، الخصائص: 177/2.

(7) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (1981)، الكشف عن وجوه القراءات، تحقيق: محيي الدين رمضان، (ط1) مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 454/1؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 350/2.

وذكر الشواهد العديدة المؤيدة لهذه القراءة، وذكر قراءة لابن عامر بجر (أولادهم)[1].

ورد السيوطي على النحاة المعترضين على بعض القراءات، وقال: إن قوما من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها"[2]. وقد رد الخوارزمي أيضا أبياتا شعرية جاءت من هذا الباب.

عطف الظاهر على الضمير المجرور:

هناك خلاف بين النحاة في العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

فأجازه الكوفيون ومنعه البصريون[3]، ومن القراءات التي أنكرها وضعّفها الخوارزمي قراءة حمزة: "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ"[4]، بجر (الأرحامِ)[5]، وقال: وهذا العطف لا يجوز فالمضمر المتصل صار عوضاً لما كان فيه التنوين فقبح أن يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين[6].

فقاس العطف على الضمير المتصل على العطف على التنوين وبالتالي لا يجوز العطف عليه.

---

(1) الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 3/184-194؛ انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 2/198.

(2) السيوطي، الاقتراح: 49.

(3) ابن النحاس، أبو عبد الله بهاء الدين محمد بن إبراهيم، (2004)، التعليقة على المقرب (مقرب ابن عصفور)، في علم النحو، تحقيق: جميل عبدالله عويضه، ط1، منشورات وزارة الثقافه، عمان، الأردن: 348 -350. انظر: الأستراباذي، شرح الكافية: 3/65 - 67.

(4) سورة النساء، الآية: 1.

(5) القراءة في: الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 2/61

(6) الخوارزمي، التخمير: 2/131.

وقد ضعّف هذه القراءة كثير من أهل القراءات[1]. وقال الكوفيون بصحتها واحتجوا لها بالقرآن وكلام العرب[2].

و ضعّفها الأزهري.. ولكنه قال: إلا أن حمزة جر الأرحام نسقاً على الهاء في به[3]، وكأنه يرى فيها أثراً للصوت فقام بإتباع حركة الميم في الأرحام إلى حركة الهاء في (به).

ولكن ابن جني احتج لهذه القراءة بكلام لطيف، فقال[4]: "ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف"، والأمر فيها دون ذلك وأقرب وألطف"، وأضاف أن التقدير (بالأرحام) وحذف الباء لتقدم ذكرها كما حذفت في: (على من تنزلْ أنزلْ)؛ أي أنزل عليه كما حُذفت في قول الفرزدق:

وإنّي من قوم بهم يُتَّقى العدا ورَأْبُ الثأى والجانبُ المتخوَّف[5]

أراد: (وبهم رأب الثأي) لتقدمها في قوله: (بهم يتقى العدا)[6]، وذكر ابن خالويه: أن ابن مجاهد حدث بإسناد يعزيه إلى رسول الله ﷺ أنه قرأ أيضاً (والأرحامِ) بالكسر وحمزة لا يقرأ حرفاً إلا بأثر[7]، وقرئ والأرحامُ بالرفع[8].

---

(1) الفراء، معاني القرآن: 252/1. الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 5/2. الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 62/2، النحاس، إعراب القرآن: 1/ 197، القيسي، الكشف عن وجوه القراءات: 376/1.

(2) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 34/2.

(3) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (1999)، معاني القراءات، حققه وعلق عليه: أحمد فريد المزيدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 118.

(4) ابن جني، الخصائص: 293/1.

(5) الفرزدق، همام بن غالب، (1987)، ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه: علي فاعور، (د.ط)، دار الكتب العلمية، لبنان، لبنان: 389. ابن جني، الخصائص: 294/1.

(6) ابن جني، الخصائص: 293/1.

(7) ابن خالويه، أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر، (1971)، إعراب القراءات السبع وعللها، ضبط نصه وعلق عليه: أبو محمد السيوطي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 80.

(8) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 278/1، الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 297/2.

ولكن كيف ينكر النحاة بعد هذا الأدلة، ومهما يكن فهذه القراءة لأحد القراء المشهورين فلا يمكن ردها خصوصاً أنها وردت عن الرسول ﷺ (وكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو، وأجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها) [1]، وذكر الخوارزمي نظيراً لهذه القراءة التي ردها من الشعر، وهو قول الشاعر:

فاذهبْ فما بكَ والأيَّامِ من عجبِ[2]

فجر الأيام عطفاً على الضمير في (بك) قبلها، وأنكره أيضاً الخوارزمي وقال: وهذا العطف ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال[3]، في حين أن الزجاج قال عنه: (وقد جاز ذلك في الشعر)[4]، ولكن الناظر في هذا البيت بعيدا عن النحاة والتقعيد يرى فيه جمالا في الذوق وخفة في السمع، ولا يمكن أن نقيس الشعر على المثال المصنوع، فلا يقاس العطف في بيت الشعر على العطف في قولهم: (ومررت بك وزيد)، فعندما تقرأ: (فاذهبْ فما بكَ والأيامِ) تجد المعنى مختلفا.

فتح الشين في "عشرة":

إذا كانت (عشرة) بالتاء سُكنت شينها في لغة الحجاز وكُسرت في لغة تميم وبعضهم يفتحها[5]، وسكُنت مع التاء لثقل التأنيث [6].

وجاءت (عشرة) المفتوحة الشين في قراءة الأعمش[7]، في قوله تعالى: "فانفجرت منه اثنتا عشرةَ عيناً"[8]، وهذه من القراءات التي غلّطها الخوارزمي فقال الخوارزمي، وفتح الشين غلط[9] ولكنه لم يذكر الوجه الصحيح لها،ويبدو أنه اعتمد

---

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 16/1.

(2) النحاس، إعراب القرآن: 197/1، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 34/2، الزجاج، معاني القرآن: 6/2. وصدره: اليوم قربت تهجونا وتشتمنا.

(3) الخوارزمي، التخمير: 131/2.

(4) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 6/2.

(5) ابن هشام، أوضح المسالك: 221/4.

(6) ابن الوراق، علل النحو: 438

(7) الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 1/ 237

(8) سورة البقرة، الآية: 60.

(9) الخوارزمي، التخمير: 55/3

قول الزمخشري السابق لشرحه: "وشين عشرة يسكنها أهل الحجاز ويكسرها بنو تميم". وروي عن الأعمش أيضاً: الإسكان والكسر[1].

وأكثر القراء قرأ بإسكان الشين (عشْرة) وقرأ بعضهم بكسرها وكلاهما جيد[2]، والتسكين هو اللغة الفصيحة أما فتح الشين (عشَرة) فضعيفة[3]، ووصفها ابن جني بالشذوذ ثم قال: "ألفاظ العدد قد كثر فيها الانحرافات والتخليطات"[4]، ولم أجد من أهل القراءات من دافع عن هذه القراءة، ولكن ربما أتبع الأعمش الشين حركة العين السابقة لها ففتح الشين إتباعاً لحركة العين.

وكما سبق نرى الخوارزمي استشهد بالعديد من القراءات لبعض الأحكام النحوية فهو يرى في القراءات شاهدا يصلح لبناء الحكم النحوي عليه ولكن هذا لم يمنعه من رد بعض القراءات والحكم عليها بمخالفة العربية ورد معها ما جاء من شعر العرب من ذلك الباب.

5.2 الحديث:

نعلم أن الحديث زامن نزول القرآن الكريم فكان الرسول ﷺ يوضح للصحابة الدين الجديد من خلال الأحاديث النبوية التي هي المصدر الثاني في التشريع بعد القرآن، ويجب أن تكون كذلك بالنسبة للغة والاستشهاد، تقول الحديثي: يأتي الحديث بعد كلام الله عز وجل فصاحة وبلاغة وصحة عبارة وكان حقه أن يعد المصدر الثاني من مصادر اللغة المسموعة في الاحتجاج به في علوم اللغة، ولكن الحديث لم يلقَ ما يستحق من عناية[5].

فالحديث في المرتبة الثانية بعد القرآن بالنسبة لأدلة النحو،وهذا القول بقي نظريا، لأن الحديث ظل قليل الحظ بل يكاد يكون الاستشهاد به نادراً عند

---

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 370/1.

(2) الزجاج، معاني القرآن: 128/1.

(3) الأزهري، معاني القراءات، ص51. ابن عطية، المحرر الوجيز: 152/1.

(4) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 167/1.

(5) الحديثي، خديجة، (2001)، المدارس النحوية، ط3، دار الأمل، اربد، الأردن: 14-15.

القدماء."فقد كان للنحاة المتقدمين من هذه المادة اللغوية موقف يتميز بالصد عنها والإعراض عن الاحتجاج بها إلا في مواضع نادرة"[1].

وقد بيّن السيوطي أن كلامه ﷺ يستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادرٌ جداً إلا في الأحاديث القصيرة على قلة، فغالب الأحاديث مرويّ بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون ورووها بروايات شتى، فوقع اللحن في كثير فيما رُوى من الحديث[2].

وقال ابن الضائع: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب في ترك الأئمة الاستشهاد بالحديث، وقد فنّد البغدادي ذلك بقوله: "النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة وغايته تبديل لفظ بلفظ يصحّ الاحتجاج به"[3] وأيضا رواة الحديث يعيشون في حيز عصور الاحتجاج، ولو صاغوه بعباراتهم فهم ممن يحتج بلغتهم[4].

وقد فُنِّدت هذه الأقوال: أما عن وجود الأعاجم في رواة الحديث فقد قال طه الراوي: "هذا ليس بشيء لأن ذلك يقال في رواة الشعر والنثر اللذين يحتج بهما"[5]. وأضاف محمد عيد: أن توثيق الحديث وبحثه بدأ مع عملية الاستشهاد باللغة، فنصوص الحديث وُجدت موثقة في عصر الاستشهاد باللغة، ومسانيد الحديث وصحاحه لها منهجها الصارم في توثيق الرواية متناً وسنداً[6]. ومن الحجج أيضا قال ابن الضائع وأبو حيان: بأن أئمة النحو المتقدمين من المصرين لم يحتجوا بالحديث، ورد البغدادي بقوله: ولكن لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة

---

(1) الحلواني، محمد خير، (1983)، أصول النحو العربي، (د.ط). الناشر الأطلسي، بيروت، لبنان: 49.

(2) السيوطي، الاقتراح: 52-53.

(3) البغدادي، خزانة الأدب ولب ألباب العرب: 1/9-10.

(4) عبد التواب، رمضان، (1999)، فصول في فقه العربية، ط6، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر: 97

(5) السامرائي، ابن جني النحوي: 132.

(6) عيد، الرواية والاستشهاد باللغة: 129، 131.

الاستدلال به والصواب جواز الاحتجاج بالحديث[1]، فقد نالت نصوص الحديث حظا من الدقة والتوثق أكثر مما ناله الشعر وباقي كلام العرب.

ونجد أبا حيان قد أنكر على ابن مالك كثرة استشهاده بالحديث، وقال: هذا لم يفعله أحد من أئمة النحو المتقدمين والمتأخرين كسيبويه والخليل ومعاذ الكسائي والفراء[2]. فالمتقدمون كان لهم الأثر البالغ في ترك تابعيهم للاستشهاد بالحديث.

وهناك من توسط بالاستشهاد بالحديث كالشاطبي والسيوطي، وهناك من أجاز الاستشهاد بالحديث كله ومنهم ابن مالك الأندلسي وابن هشام[3].

ويقال أن السهلي أول من استشهد بالحديث، وسبق ابن خروف في هذا الاستشهاد[4]، ولعل انبهار النحاة باللغة الحية المسموعة، وخروجهم للبادية لجمعها، وسماع اللغة مباشرة من أصحابها كان دافعاً لتأخير الاستشهاد بالحديث .

1.5.2 عرضه للحديث:

قد يذكر الخوارزمي الحديث بقوله: كقوله ﷺ[5]، أو: عن النبي ﷺ[6]، أو يقول: وفي الحديث[7]، وقد لا يذكر أنه حديث، ويذكر الراوي فقط، كقوله: عن عمر ثم يذكر الحديث[8]، وقد يذكر جزءاً من الحديث دون الإشارة إلى ما يدل أنه حديث[9].

---

(1) البغدادي، خزانة الأدب ولب ألباب العرب: 9/1.

(2) الحديثي، خديجة، (1966)، أبو حيان النحوي، ط1، مكتبة النهضة، بغداد، العراق: 430.

(3) الحديثي، الشاهد وأصول النحو: 62.

(4) الحلواني، أصول النحو العربي: 53.

(5) الخوارزمي، التخمير: 259/3.

(6) المرجع نفسه: 243/1.

(7) المرجع نفسه: 165/1، 41/2، 276/4

(8) المرجع نفسه: 204/1.

(9) المرجع نفسه: 139/2، 134/3، 158/1.

2.5.2 المسائل التي بنى أحكامه فيها على الحديث:

إبدال لام التعريف ميما:

(حرف التعريف عند الخليل (أل) بكـاملها، وعـند سـيبويه (اللام) وحدها، والهمزة دخلت ليتوصل بها إلى النطق بالساكن[1]، وعند الـعرب التعريـف بالألف واللام[2]، فتحل الميم أحياناً مكان لام التعريف، و(هو ما يسمى بالطمطمانية، وتظهر في لغة حمير، كقولهم: طاب امهواء: أي طاب الهواء)[3]، وركب امفَرَس)[4].

و بين الخوارزمي: أن من علامات الاسم دخول حرف التعريف نحو: الرجل والفرس، وفي الحديث "ليس من امبَّر أمصيامُ في أمسفر"[5] فكان حرف التعريف أعمَّ وأشيع من لام التعريف"[6]؛ لأن حرف التعريف قد يكون بالميم أو باللام فحلت الميم مكان لام التعريف في قوله: (امبر، وأمصيام)، وعملت عملها.

ظهر هذا الإبدال في لهجات اليمن[7]، وهنا علة صوتية جعلت هذا الإبدال جائزا، فـ(اللام والميم من الأصوات المائعة وهذه الأصوات يبدل بعضها من بعض[8]، وهما صوتان مجهوران متوسطان بين الشدة والرخاوة[1] ولقربهما في

---

(1) الرماني، معاني الحروف: 63- 70، الأستراباذي، شرح الكافية: 189/4

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: 24/1.

(3) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 177/1

(4) عبدالتواب، فصول في فقه اللغة: 129.

(5) الشيباني، أحمد بن حنبل أبو عبدالله، (د.ت)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، مصر: 5 /434، برقم 23729، الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله، (1980)، مسند الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 157، برقم 759.

(6) الخوارزمي، التخمير: 158/1.

(7) كانتينو، جان، (1966)، دروس في علم أصوات العربية، (د.ط)، ترجمة صالح القرمادي، منشورات الجامعة التونسية، تونس: 78

(8) عبدالتواب، فصول في فقه اللغة: 129، مرعي، عبد القادر، (1993)، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ط1، منشورات جامعة مؤتة، الكرك، الأردن: 173

المخرج أيضا فـــ (اللام صوت لثوي والميم من الشفه)[2]، فالميم صوت شفوي فهو أسهل فتم الإبدال بينهما، وقال أنيس:إن أداة التعريف رويت حينا بـــ(اللام) كما في العربية وحينا بـــ(النون) كما في العبرية..وليس بغريب أن تروى أداة التعريف في بعض اللهجات بالميم فهذه الأصوات يحل بعضها مكان بعض[3].

إعراب (الهَنُ)[4] بالحركات:

إذا أعربنا (الهن) بالحركات لا يعد مع هذه الأسماء التي تعرب بالحروف: (أبو، وأخو...)، وقال ابن عقيل: والفصيح في (هن) أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون[5] وذكر ابن جني أن هذه الأسماء ستة، وتعرب بالحروف ومنها (هنيك)[6].

ويقول الخوارزمي[7]: (الهَنُ) ليس من هذه الأسماء (يقصد الأسماء الخمسة أو الستة) فتقول (هذا هَنُكَ أي شيؤُك)، وفي الحديث: "فأعضُّوه بهنِ أبيه ولا تكَّنوا"[8]، فجاءت (هن) مرفوعة بالضمة ومجرورة بالكسر، فهي ليست من هذا

---

(1) أنيس، إبراهيم، (1992)، في اللهجات العربية، ط8، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر: 141.

(2) مرعي، المصطلح الصوتي: 65

(3) أنيس، في اللهجات العربية: 142.

(4) الهن: كناية عن كل ما يقبح ذكره أو ما لا يعرف اسمه. سيبويه، الكتاب: 203/4.

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 49/1

(6) ابن جني، الخصائص: 99/2، 360.

(7) الخوارزمي، التخمير: 206/1.

(8) الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل: 136/5، برقم 21274. النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، (1991)، سنن النسائي الكبرى، جار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 272/5، برقم 8864 باب إعضاض من تعزى بعزاء الجاهلية. الكوفي، المصنف في الأحاديث والآثار: 456/7، برقم 37182.

الأسماء الخمسة (أبو، وأخو...)، وهذه الأسماء مختلف في طريقة إعرابها وذكر العكبري سبعة مذاهب في إعراب هذه الأسماء وفندها[1].

وأورد الخوارزمي مثلاً من أمثال العرب رفع هذا اللفظ بالضمة (هنُ)، ففي المثل[2]: "من يَطُل هَنُ أبيه ينتطِقْ به" أي يتقوّى بإخوته، وهو قول لعلي بن أبي طالب[3]، فهذا المثل أورد هذا اللفظ بالحركات (هنُ)، وليس بالحروف.

مجيء صاحب الحال نكرة:

صاحب الحال في الأصل معرفة[4]، ويجوز تنكير صاحب الحال إذا اختص بوصف كقولك: (مررت برجل ظريف قائما)، أو اختص بنهي أو استفهام، وذلك لأن المنكّر يصير مع سبق هذه الأشياء مستغرقاً فلا يبقى فيه إبهام[5]؛ فصاحب الحال يصبح أقرب إلى المعرفة إذا وُجد مسوغ من وصف أو نهي أو استفهام.

وقال الخوارزمي: صاحب الحال قد يجيء نكرة كقوله: "وإذا خرج جماعة ممتنعين"، وفي الحديث: "فأتى فرسٌ سابقاً له"[6]، فإن نصبته فعلى الحال وإلا فعلى الوصف[7]. فـــ(سابقاً) حال من (فرس) وهي نكرة، وقوله: (وإلا فعلى الوصف) أي لو رفعته وقلت (سابقٌ) تكون وصفاً لفرس.

---

(1) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (1986)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبدالرحمن سليمان العثيمين، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان: 193

(2) العسكري، أبو هلال، (د.ت)، جمهرة الأمثال، حققه وعلق هوامشه ووضع فهارسه: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، ط2، دار الجيل، بيروت، لبنان: 253/2، الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، (1977)، المستقصى في أمثال العرب، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 363/2.

(3) الخوارزمي، التخمير: 206/1.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقبل: 256/2.

(5) الأستراباذي، شرح الكافية: 61/2.

(6) ابن النحاس، التعليقة على المقرب: 256. العكبري، اللباب: 287/1.

(7) الخوارزمي، التخمير: 470/1.

وقد يقع صاحب الحال نكرة بغير مسوغ نحو: "عليه مائة بيضاً"[1]، فـــ(بيضا) حال من النكرة (مائة) ولا يوجد مسوغ.

المستثنى بـــ(ليس) منصوب:

(ليس) من حروف الاستثناء كـــ(إلّا) والعرب تستثنـــي بـــها فتقـــول: قام القوم ليس أخاك[2]، والمستثنى بـــ(ليس) واجب النصب[3]، ولا يجوز ذكر الاسم عند الاستثناء بـــ(ليس) ويكون مفهوم من الكلام السابق[4].

وبيَّن الخوارزمي[5] أن المستثنى بـــ(ليس) يأتي منصوبا، فقد ورد في الحديث قوله ﷺ: "كُل ما أنهرَ الدّمَ وأفرى فكُلْ ليس السنَّ والظفرَ فإنهما مُدى الحبشة"[6]. فاستثنى ب(ليس) السن.

بعض أنواع الظرف يقام مقام أمر المخاطب:

بعض أسماء الأفعال منقول من ظرف أو من جار ومجرور..نحو: (عليك) بمعنى الزم[7] ويقول سيبويه: إذا قلت (عليك) فقد أَضمرت فاعلاً في النية[8] وقال

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك: 266/2.

(2) ابن منظور، لسان العرب: 174/8.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك: 242/2.

(4) السلسيلي، أبو عبدالله محمد بن عيسى، (1986)، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق: عبد الله علي الحسيني، ط1، دار الفيصلية، القاهرة، مصر: 512/1

(5) الخوارزمي، التخمير: 459/1.

(6) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، (2000)، الجامع المسند الصحيح المختصر، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، دار طوق النجاة، الرياض، السعودية: 93/7، برقم 5509. ابن مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (د.ت)، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، دار الجيل، بيروت، لبنان، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان: 78/6، برقم 5204 باب جَوَازِ الذَّبْحِ بِكُلِّ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ إِلاَّ السِّنَّ وَالظُّفُرَ وَسَائِرَ الْعِظَامِ، الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل: 463/3، برقم 15844. النسائي، سنن النسائي: 62/3، برقم 4493 باب النهي عن الذبح بالسن.

(7) ابن هشام، أوضح المسالك: 77/4. الأستراباذي، شرح الكافية: 4/3

(8) سيبويه، الكتاب: 159/2

الخوارزمي [1]: اجتمع في قوله: " (عليه رجلاً لسني) شيئان شاذان، أحدهما: أن (عليه) للغائب والأصل فيه أن يُقال للمخاطب، وهذا لأن بعض أحد نوعي الظرف يقام مقام أمر المخاطب دون أمر الغائب والمتكلم، لأن إضمار أمر المخاطب أخصَرُ ألا ترى أنه لا يحتاج إلّا إلى نفس الفعل بخلاف إضمار أمري المتكلم والغائب، فإنه كما يحتاج إلى نفس الفعل يحتاج إلى الأمر أيضاً، وقد جاء في الحديث كذلك: "عليكم بالباءَة فمن لم يستطع فعليه بالصوم فإن الصوم له وِجاء"[2]، فـــ(عليكم وعليه) من أسماء الأفعال وأصله ظرف، وهي أمر للمخاطب بمعنى (الزم)، ولا نستعمله للغائب أو المتكلم.

ويثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال، فـــ(عليك زيداً) أي الزمه[3].

إدخال اللام في أمر المخاطب:

الغالب في أمر المخاطب خُلُوّه من اللام وحرف المضارعة[4] وقال الرضي:ويجوز على قلّة إدخال اللام في أمر المضارع المخاطب:لتفيد التاء:

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 159/2.

(2) الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى، (1995)، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق ونشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان: 392/3، برقم 1081. باب ما جاء في فضل التزويج والحث عليه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. ولفظ الحديث: عليكم بالباءة، فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج، فمن لم يستطع منكم الباءة فعليه بالصوم، فإن الصوم له وجاء.

النسائي، سنن النسائي: 95/2، برقم 2547 باب فضل الصيام. ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (1998)، سنن ابن ماجة، المحقق: بشار عواد معروف، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان: 300/3، برقم 1846 باب ما جاء في فضل النكاح.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 3/ 303.

(4) ابن مالك، محمد بن عبد الله، (1990)، شرح التسهيل –تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ط1، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر: 61/4

الخطاب واللام الغيبة، كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا[1]، أما الخوارزمي فلا يفضل إدخال اللام في أمر المخاطب، ولكن أجازه إذا كان المأمور جماعة بعضها غائب وبعضها مخاطَب، كقوله ﷺ: "لتأخذوا مصافكم"[2] فالتاء تفيد الخطاب، واللام تفيد الغيبة، ولو قلت خذوا مصافكم لأوهم خصوص الجماعة المخاطبة[3].فـــ(خذوا) يفيد الجماعة المستمعة في حين أن (لتأخذوا) تفيد الشمول للحاضر والغائب.

وقد جاءت على أصلها شاذة في القراءة المعزوة للنبي ﷺ: "فبذلك فلتفرحوا"[4]، وقيل أدخل اللام مراعاة للأصل[5]، وقرأ الجمهور بالياء (فليفرحوا) على أمر الغائب[6].

ومما سبق نجد أن الخوارزمي استشهد بالحديث ولكن لم يبلغ درجة القراءات وقد يقدم للحديث بمثال مصنوع للتوضيح ثم يذكر الحديث أو جزءا منه.

6.2 كلام العرب:

1.6.2 الشعر:

قال ابن فارس: والشعر ديوان العرب وبه حفظت الأنساب وعرفت المآثر ومنه تعلمت اللغة وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله وحديث رسوله ﷺ[7] فالشعر يعتبر هوية العربي ونسبه ومجده وتاريخه، وهو حجة إذا وقع الخلاف.

والشعر في الاصطلاح: كلام مقفًى موزونٌ على سبيل القصد ودال على معنى ويكون أكثر من بيت[8] ويمثل جزءا كبيرا من الشواهد النحوية التي اعتمد

---

(1) الأستراباذي، شرح الكافية: 89/5.

(2) الفراء، معاني القرآن: 470/1. أبو حيان، البحر المحيط: 76/6. الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 45/4.

(3) الخوارزمي، التخمير: 259/3

(4) سورة يونس: 58. والقراءة ذكرها: الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 45/4

(5) ابن يعيش، شرح المفصل: 61/7

(6) أبو حيان، البحر المحيط: 76/6.

(7) السيوطي، المزهر: 399/2

(8) الجرجاني، التعريفات: 167، السيوطي، المزهر: 398/2،

عليها النحاة في وضعهم قواعدهم[1] فأخذ المكانة العليا عند النحاة بل كان بعضهم يستشهد بالشعر لصحة آية أو كلمة من القرآن، وربما ردوا بعض القراءات لأنهم لم يجدوا لها مثيلا في كلام العرب.

والمقصود بكلام العرب ما جمعه النحاة من الشعر والنثر سماعا ورواية وبنوا عليه عملية التقعيد بعد استقرائه.

ولا بد لهذا الكلام من ضوابط ليستشهد به، وهي كما بينها السيوطي: وكلام العرب الذي يستشهد به هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته قبل بعثة النبي ﷺ وبعدها إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا، وأشهر القبائل التي أخذ عنها:قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، وكان إبراهيم بن هرمة (70–150هـ) آخر من يحتج بشعره بالإجماع، أما بالنسبة للبادية فقد استمر تدوين لغاتهم حتى فسدت سلائقهم في نهاية القرن الرابع الهجري [2].

وعندما بدأ النحاة في التقعيد واحتجوا بما قاله الشعراء،ظهرت الحاجة إلى تصنيف الشعراء خصوصا بعد الفتوحات الإسلامية وظهور المولدين.

فقسم العلماءُ الشعراء إلى أربع طبقات:

1. الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون وهم الذين كانوا قبل الإسلام، كامرئ القيس والأعشى.
2. الطبقة الثانية: المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان.
3. والثالثة: المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.
4. والرابعة: المولدون ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم إلى زمننا كبشار.

والطبقتان (الأوليان) يستشهد بشعرهم إجماعاً وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامهم.

---

(1) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 115

(2) السيوطي، الاقتراح: 48، 56، 70، الأفغاني، في أصول النحو: 20

وأما الطبقة الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامهم مطلقا[1].

والذي جعل الطبقة الثالثة في موطن شك بالنسبة للاستشهاد هو معاصرتهم للنحاة الذين بدأوا بتقعيد قواعد اللغة يقول البغدادي: "كان أبو عمرو بن العلا وأبو إسحاق والحسن البصري يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرّمة، وكانوا يعدونهم من المولدين لأنهم كانوا في عصرهم"[2]؛ لأن استشهاد النحوي بشعر هذا الشاعر هو اعتراف بمكانته الشعرية، وإن شعره أصبح شاهدا على صحة القاعدة النحوية، فأصبح الشاعر منافسا نحويا للنحاة.

عرض الخوارزمي للشاهد الشعري:

لقد أكثر الخوارزمي من توضيح الشعر وشرحه، وأكمل شواهد الزمخشري، وذكر القائلين لبعضها وعلّق عليها.

وربما بيّن الأبيات السابقة واللاحقة للشاهد، وأحياناً يطيل.

فهو يسمي الشاعر غالباً[3]، نحو: (قال القطامي)، و(قال حسان) أو قالت امرأة من العرب[4]، أو يذكر المصدر مضافاً ومنسوباً للشاعر نحو: وفي عراقيات الأبيوردي[5]، أو يذكر مصدر الشعر نحو: بيت الحماسة[6]، أو كما في بيت الإصلاح[7] يقصد إصلاح المنطق، وقد ينسب الشعر للكتاب دون الشاعر صاحبه نحو[8]: ومن أبيات السقط أو ينسبه لأحد عناوين الكتاب مثل: "وفي درعيات أبي العلاء[9]، وهي نفسها شروح سقط الزند، وربما ذكر البيت الشعري باسم النحوي،

---

(1) البغدادي، خزانة الأدب ولب ألباب العرب: 5/1، 6، 8، السيوطي، المزهر: 415/2، عبد التواب، فصول في فقه اللغة: 101.

(2) البغدادي، خزانة الأدب ولب ألباب العرب: 6/1

(3) الخوارزمي، التخمير: 284/3.

(4) المرجع نفسه: 45/2.

(5) المرجع نفسه: 15/4.

(6) المرجع نفسه: 23/4.

(7) المرجع نفسه: 25/2.

(8) المرجع نفسه: 69/3.

(9) المرجع نفسه: 69/3.

كقوله: "ما أنشده المُبَرِّد"[1]، وأنشده الشيخ رحمه الله[2] يقصد الزمخشري، وهذا كثير في كتابه.

وقد يشرح الشعر ثم يذكر شاعره[3]، وقد ذكر أبياتاً هو غير ما ذكره المؤلف، ثم يشرح ويبين شواهد النحو فيها، ثم يعود لبيت الزمخشري ويذكر شاعره[4]، فهو يقول[5]: "أولا أشرح هذا البيت ثم أعود إلى كلام الشيخ".

وقد يُتم عجز بيتٍ ورد عند الزمخشري، ويذكر شاعره وبيتاً بعده ثم يشرح[6]، أو يذكر صدر البيت وشاعره[7]، وأحيانا يذكر مطلع القصيدة[8] ومع هذا فقد يذكر هو صدر بيت أو عجزه غير ما ورد عند الزمخشري، دون أن يتمه أو يسمي شاعره[9].

وربما يطيل الخوارزمي فيذكر عدة أبيات بعد بيت الزمخشري أو قبله، وصل عدد بعضها إلى أكثر من عشرة أبيات[10]. وربما بين موطن الشاهد وبين الحكم ثم أتم البيت، وذكر ما بعده[11].

وقد يضبط اسم الشاعر إن رأى أن اللفظ يحتاج إلى ذلك كقوله: المُرَقِّش: بتشديد القاف وكسرها[12]، ونُصَيب الشاعر بضم النون وفتح الصاد المهملة كان

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 287/3.

(2) المرجع نفسه: 9/4.

(3) المرجع نفسه: 431/4.

(4) المرجع نفسه: 355/1.

(5) المرجع نفسه: 165/1.

(6) المرجع نفسه: 34/4.

(7) المرجع نفسه: 286/3.

(8) المرجع نفسه: 172/1، 351.

(9) المرجع نفسه: 14/4.

(10) المرجع نفسه: 204/2، 291/3، 238/4.

(11) المرجع نفسه: 128/2.

(12) المرجع نفسه: 267/1.

مولى عبد العزيز بن مروان[1]. ومع الضبط يكمل اسم الشاعر أحياناً، فقد ذكر الزمخشري شعراً لـِ(دُرنا)، فقال الخوارزمي، هي: درنا بنت عَبْعَبة بن قيس بن ثعلبة بضم الدال المهملة وسكون الراء، وبعد الراء نون[2].

وقد يرجح نسبة بيت فيقول: هذا البيت يقال إنه للفرزدق والظاهر أنه لعمرو ابن معدي يكرب[3]. وقوله هذا الشعر للضحاك بن هَنَّام الرُّقاشي وهو في الكتاب منسوب إلى رجل من بني سلول[4].

والخوارزمي يتأكد من الشواهد إذا ما وجد ما يثير الشك، فقد أورد الزمخشري شطر بيت نسبه لرؤبة ولكن الخوارزمي قال: لم أجده في ديوان رؤبة ولكنه في ديوان العجاج[5].

والخوارزمي أحياناً قد يَرُدُّ بعض الشعر ولا يقبله، لأنه مجهول كقوله: "وهذا البيت وإن كان يوجد في بعض نسخ الكتاب لكنه مردود"[6].

تعدد الرواية:

أشار الخوارزمي إلى تعدد الروايات الأخرى سواء أكانت في كلمة أو أكثر، وكان يرجح بعضها وأحياناً يذكر مصدر الرواية التي ذكرها، أو صاحب الرواية.

وقد يرجح رواية بناءً على السماع[7]، ومن هذا القبيل عندما وردت عند الزمخشري في الشعر: "لأمنَحُك" فقال الخوارزمي: لأمنِحكَ، بكسر النون وفتح الكاف كذا السماع[8].

وأحياناً يذكر صاحب الرواية الأخرى كقوله: والفراء (يروي)[9].

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 31/2.
(2) المرجع نفسه: 52/2.
(3) المرجع نفسه: 150/2.
(4) المرجع نفسه: 518/1.
(5) المرجع نفسه: 77/3.
(6) المرجع نفسه: 52/2.
(7) المرجع نفسه: 269/1.
(8) المرجع نفسه: 307/1.
(9) المرجع نفسه: 311/1.

وورد في نص الزمخشري[1]: "ولا أرض أبقل إبقالها"[2].

فقال الخوارزمي[3]: "ومنهم من يرويه": "أبقلت إبقالها". فنسب الرواية إلى مجهول دون تحديد.

أو يذكر مصدر روايته نحو: وروايته في كتاب سيبويه (لحقت) مكان (كررت)[4].

وقد يذكر رواية أخرى أكثر شهرة كقوله[5]: "الرواية المشهورة (كأن وريداه) بدل من (كأن وريديه).

هكذا نجد أن الشارح اهتم بالشعر وشرحه وتتمة الأبيات، وذكر الشاعر أحياناً، وربما ضبط اسمه، وقد ذكر ما قبل وما بعد بيت الزمخشري، الذي يرد في نصه وأحياناً يذكر مطلع القصيدة، ويذكر الروايات الأخرى إن وجدت وينسبها إلى مصادرها أحيانا.

واهتم الخوارزمي بالشواهد الشعرية، وأورد العديد منها، وقد يكتفي بشاهد الزمخشري، وهذا قليل، فكثيرا ما يجلب الشواهد الجديدة للقضايا النحوية وأحيانا يدعم الشاهد الشعري بالقرآن، ومن تلك الشواهد:

(إنّ) المكسورة مع اسمها بمنزله المبتدأ لدخول لام الابتداء عليها:

إذا دخلت (إنّ) على المبتدأ وليته وطلبته وصارت معه كالمبتدأ إذ لم تغير من معنى الابتداء شيئا وتدخل عليها لام الابتداء مبالغة في التوكيد[6] فأصبح دخول لام الابتداء دليلا على الابتداء، وهذه اللام لها صدر الجملة ولكن كرهوا اجتماع حرفين للتوكيد فأخرت اللام، وقد يقلبوا همزة (إنّ) هاء فتثبت اللام في الصدارة، فقالوا:

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 386/2.

(2) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 155/2، سيبويه، الكتاب: 46/2.

(3) الخوارزمي، التخمير: 386/2.

(4) المرجع نفسه: 92/3، سيبويه، الكتاب: 193/1.

(5) الخوارزمي، التخمير: 70/4.

(6) المالقي، رصف المعاني: 233.

(لهنّك؛ أي لئنّك)[1].

وذكر الخوارزمي أنّ (إنّ) المكسورة مع اسمها بمنزله المبتدأ بدليل دخول لام الابتداء عليها وهذه اللام لا تدخل إلّا على المبتدأ كما أنشد المبرد:

ألا يا سَنا برقٍ على قُلَلِ الحِمى لَهِنَّك من برق عليّ كريمُ[2]

أصل (لهنك: لأنَّك) فتكون إنك بمنزلة المبتدأ وكريم بمنزلة الخبر[3] فـــ(لام الابتداء من خواص الأسماء، وموضعها من الكلام الاسم المبتدأ، و(إنّ) وما عملت فيه في رفع اسم مرفوع بالابتداء)[4].

(إنما) تكون بمنزلة النفي والاستثناء:

ضمّنت العرب (إنما) معنى (ما) و(إلاّ) فعاملوا (إنما) معاملة (النفي وإلا)[5]، وقال الخوارزمي: والذي يدل على أنّ (إنما) بمنزلة النفي والاستثناء ما أنشده الفرزدق:

أنا الذّائدُ الحامي الذِّمار وإنّما يُدافعُ عن أحاسبِهم أنا أو مِثلي[6]

ولا يجوز إسناد فعل الغائب إلى المضمر إلا في مقام الاستثناء المسبوق بنفي[7] ففصل الضمير (أنا) عن الفعل يدافع، (فإنما) هنا جاءت بمنزلة النفي

---

(1) ابن جني، الخصائص: 318/1

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، سر صناعة الإعراب، قدم له: فتحي عبد الرحمن حجازي، حققه: أحمد فريد أحمد، (د.ط)، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر: 2/ 108، القالي، أبو علي اسماعيل بن القاسم البغدادي، (1984)، الأمالي، ط2، دار الحديث، بيروت، لبنان: 220/1، ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد ابن عبدالله الأنصاري المصري، (1987)، مغني اللبيب، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، المكتبه العصرية، بيروت، لبنان: 231/1

(3) الخوارزمي، التخمير: 282/1

(4) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 321/1-324

(5) ابن هشام، مغني اللبيب: 309/1، المرادي، الجنى الداني: 396

(6) الفرزدق، الديوان، 488، المرادي، الجنى الداني: 397، ابن هشام، مغني اللبيب: 309/1، الفارسي، الحجة: 117/2

(7) الخوارزمي، التخمير: 303/1

والاستثناء؛ لأنها نفت المدافعة عن الناس واستثنته هو ومن مثله (فكأنه قال: ما يدافع عن أعراضهم إلا أنا أو مثلي فظهر النفي والإثبات في: إنما)[1].

تنوين المنادى:

المنادى المفرد العلم يبنى على الضم ويكون في محل نصب، وقد ينوّن في الشعر وذلك من الضرائر المشهورة[2].

وقال الخوارزمي [3]: المنادى المعرفة مبنيّ على الضم، ومع البناء فهو على شرف أن يعود إلى الإعراب ولذلك يجوز تنوينه في ضرورة الشعر كقول الشاعر:

سلامُ الله يا مطرٌ عليها[4]

فنون (مطرٌ) ضرورة وفي نيته أصله المعرب فهو على شرف العودة إلى أصله، وقال سيبويه: أراد (مطرُ) ولكنه اضطر إلى تنوينه[5]، وورد في السماع بتنوينه رفعا ونصبا[6]، وقال عيسى بن عمر (يا مطرا)[7].

وعزز الخوارزمي تنوين المنادى بقول شاعر آخر قال فيه:

---

(1) السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، (د.ت)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، (د.ط)، دار الاعتصام، بيروت، لبنان: 176

(2) الألوسي، محمود شكري، (1998)، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرحه: محمد بهجة الأثري البغدادي، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر: 203

(3) الخوارزمي، التخمير: 330/1-333

(4) الأحوص، عبد الله بن محمد، (1990)، شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، تقديم: شوقي ضيف، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر: 237، وعجزه: وليس عليك يا مطر السلام، سيبويه، الكتاب: 202/20، الاسفرائيني، تاج الدين محمد بن علي، (1996)، اللباب في علم الإعراب، حققه: شوقي المعري، (د.ط)، مكتبه لبنان، بيروت، لبنان: 88

(5) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (1986)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق زهير غازي زاهر، ط1، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر: 133

(6) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 262/3

(7) سيبويه، الكتاب: 203/2

أمحمدٌ ولأنت نجلُ نجيبة [1]

فنون المنادى (محمدٌ) وهو منادى مفرد علم.

حذف الموصوف:

يحذف الموصوف إذا دلّ عليه المعنى والسياق و"حذفوه إذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه"[2]، ويجوز حذفه وإقامة الصفة مقامه[3].

وعلق الخوارزمي في باب النداء على قول الزمخشري: "من أجلكِ يا التي.." فقال: هذا على حذف الموصوف في الظاهر وإرادته في المعنى، كأنه قال: يا حبيبة أنت التي، ومنه قول الشاعر:

لو قلتُ ما في قومِها لم تيثَم يفضُلها في حَسبٍ وميسَمِ[4]

أي ما في قومها أحدٌ يفضلها[5] ويأتي هذا الحذف تخفيفاً لعلم المخاطب به[6]، فحذف الموصوف (أحد) لأنه معلوم في المعنى.

النصب على الاختصاص:

المنصوب على الاختصاص اسم معمول لأخصّ واجب الحذف، وله شروط[7] وأشهر الأسماء نصباً على الاختصاص: (معشر وآل وأهل وبنو..)[8]

---

(1) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (د.ت) شرح شواهد المغني، ذيل بتصحيحات وتعليقات: محمد محمود ابن التلاميذ التركيزي الشنقيطي، (د.ط)، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان: 649/2. الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسن، (1997)، الأغاني، إعداد: مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، ط2، بيروت، لبنان: 50/1.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل: 59/3

(3) ابن الوراق، علل النحو: 296،

(4) سيبويه، الكتاب: 345/2 الفراء، معاني القرآن: 271/1، ابن جني، الخصائص: 149/2

(5) الخوارزمي، التخمير: 346/1

(6) سيبويه، الكتاب: 346/2

(7) ابن هشام، أوضح المسالك: 65/4، 67

(8) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (1985)، الأشباه والنظائر، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 230/3

وتعليقا على: "أنّا معشرَ العرب نفعل كذا"، قال الخوارزمي[1]: (معشرَ العربِ) منصوب على الاختصاص؛ أي أعني معشر العرب، وهذا كقول الشاعر:

إنّا بني نهشلٍ لا ندّعي لأبٍ عنه ولا هو بالأبناءِ يشرينا [2]

فـ (بني): هنا منصوبة على الاختصاص.

تأتي الحال مفردة وجملة:

تقع الحال اسما مفردا وجملة خبرية غير مصدرة بدليل استقبال وتكون مرتبطة بالواو والضمير أو بأحدهما..[3] وبعد أن ذكر الزمخشري أقسام الحال، قام الخوارزمي بالتمثيل لهذه الأقسام من الشعر، فقال[4]:

تأتي الحال مفردة نحو قول الشاعر [5]:

فآبوا بالسيوفِ مكسراتٍ [6]

فجاءت مكسرات حالاً مفردة من السيوف.

وجاءت الحال جملة اسمية بدون الواو، وهو قليل نحو: كلمته فوه إلى فيَّ، وفي قول الشاعر:

ولولا حنانُ الليلِ ما آبَ عامرٌ إلى جعفرٍ سِربالُه لم يُمزَّق[7]

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 359/1-360

(2) المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن، (1991)، شرح ديوان الحماسة، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان: 100/1. البغدادي، خزانة الأدب ولب ألباب العرب: 468/1.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك: 684

(4) الخوارزمي، التخمير: 437/1-441

(5) المرجع نفسه: 438/1

(6) المرزوقي، شرح ديوان الحماسة: 449/1. وصدره: وأُبنا بالسيوف قد انحنينا

(7) ابن جندل، سلامة، (1987)، ديوان ابن جندل، صنعه: محمد بن الحسن الأحول، تحقيق: فخري الدين قباوه، ط2، دار الكتب العلميه، بيروت، لبنان: 176. وفيه: (سواد بدل حنان، ويُخرَّق بدل يمزق)

فـــ (سرباله..) جملة حالية غير مقترنة بالواو، و(ترتبط الجملة الحالية بالواو أو بالضمير أو بأحدهما[1] والربط بالضمير وحده ضعيف[2].

وإذا كانت الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ فتكون مع (قد) فـــ (لا بد للماضي المثبت من قد ويجوز حذفها لفظا)[3].

وقال بهذا البصريون وخالفهم الكوفيون والأخفش؛ لكثرة وقوع الماضي حالاً بدون قد[4]، وجاء مع (قد) في قول الشاعر[5]:

وأُبنا بالسّيوف قد انحَنيْنا [6]

فالجملة الحالية (انحنينا) مسبوقة بقد.

وإذا كانت الحالية جملة فعلها مضارع مثبت فلا حاجة إلى الواو فـــ (إذا صدرت الجملة بمضارع مثبت لا تصحبها الواو) [7]،نحو قول الشاعر[8]:

ولقد أمرُّ على اللّئيمِ يَسُبُّني[9]

فـــ (يسبني) جملة حالية لم يسبقها نفي ودعم هذا بشاهد قرآني، فقال تعالى: ﴿ وَنَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴾[10] فجاء ت (يعمهون) جملة حالية بدون واو.

---

(1) الأزهري، خالد بن عبدالله، (2004)، التصريح على التوضيح، على ألفية بن مالك، تنقيح وإعداد وتأليف: فيصل علي عبد الحق، وإشراف ومراجعة عمر محمد ديارنه، ط1، دار اليراع للنشر والتوزيع، عمان، الأردن: 310/1

(2) الاسفرائيني، اللباب في علم الإعراب 102

(3) المرجع نفسه: 102

(4) ابن هشام، أوضح المسالك: 306/2

(5) الخوارزمي، التخمير: 440/1

(6) المرزوقي، شرح ديوان الحماسة: 449/1.

(7) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 281/2

(8) الخوارزمي، التخمير440/1

(9) سيبويه الكتاب: 24/3، والبيت لرجل من سلول، ابن جني، الخصائص: 519/2، السيوطي همع الهوامع: 42/1

(10) سورة الأنعام: 110

وإذا سبق المضارع بنفي جاز فيه الأمران: أما بدون الواو كقول أعشى همدان:.

مَسيري لا أسيرُ إلى حَمِيمٍ [1]

فجاء المضارع منفيا (لا أسير) وغير مقترن بالواو، أما مع الواو فالشاهد لأبي الطبيب سيذكر في شعر المولدين.

حذف كان:

أحيانا تحذف كان مع اسمها ويبقى الخبر وكُثر ذلك بعد (إنْ، ولو) الشرطيتين[2].

وقال الخوارزمي:. أحيانا عند حذف كان لا يجوز إلّا النصب كقول الشاعر:

لا تَقرَّبنَّ الدّهر آل مُطرّفٍ إن ظالما مِنهم وإن مظلوما[3]

فانتصب (ظالما) على الخبر لأن المخاطب مضمر في الفعل [4]؛ فأضمر كان مع اسمها، فالتقدير: إن كنتَ ظالما، ولا يحتمل المعنى أن يقال: إن كان ظالمٌ.

حذف صلة الموصول:

قد تحذف صلة الموصول و(يجوز قليلاً حذفها إذا عُلمت)[5]، وذهب الخوارزمي إلى أن الحذف في صلة الموصول على وجهين: حذف جائز وحذف غير جائز، وجاء الحذف الجائز في قول الشاعر [6]:

فإن أدع اللّواتي من أناسٍ أضاعوهُنَّ لا أدعُ الَّذينا[7]

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، (1987)، دلائل الإعجاز، ط2، مكتبة سعد الدين، بيروت، لبنان: 212.

(2) ابن هشام، أوضح المسالك: 230/1، السيوطي، همع الهوامع: 440/1

(3) الأخيلية، ليلى، (د.ت)، الديوان، عنى بجمعه وتحقيقه: خليل إبراهيم العطية وجليل العطية، (د.ط)، وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق، سوريا: 109. وفيه: (تغزونَّ بدل تقربنَّ، ولا بدل إن)، الأزهري، التصريح على التوضيح: 125/1

(4) الخوارزمي، التخمير: 487/1-490

(5) الأستراباذي، شرح الكافية: 313/3، ابن هشام، مغني اللبيب: 625/2.

(6) الخوارزمي، التخمير: 195/2

(7) الأسدي، الكميت بن زيد، (1969)، شعر الكميت، جمع وتقديم: داوود سلوم، (د.ط)، مكتبة الأندلس، بغداد، العراق: 130/2، الأستراباذي، شرح الكافية: 313/3

أي هذا من الحذف الجائز لأنه معلوم، فحذف جملة الصلة هنا من (الّذينا) لوجود ما يدل عليها فهي تُعلم من السياق السابق فكأنها مذكورة.

تأتي (ماذا) بمنزلة شيء واحد:

ذكر المرادي أربعة أوجه في (ماذا)، وقال: تُركب (ذا) مع (ما) فيصير اسما واحدا للاستفهام أو يكون خبريا[1] وذهب الخوارزمي إلى: أن (ماذا) بمنزلة شيء واحد، تقول العرب: عمّاذا تسأل؟ فلولا أن (ما) مع (ذا) بمنزلة اسم واحد لقالوا:عمّ تسأل؟، وقال الشاعر:

يا خَزرُ تَغلبَ ماذا بالُ نسوتِكُم[2]

فاستعمل (ذا) استعمال (ما) من غير أن يُضمَّ إليها شيء فكأنه قال ما بالُ نسوتكم، وعزز الخوارزمي هذا البيت ببيت آخر قال فيه:

دعي ماذا علمتُ فأتقيه ولكن بالمُغيَّب نبِّئني[3]

كأنه قال: دعي شيئا علمتُ[4].

مجيء (لدن) مضافة إلى الفعل:

يقول ابن هشام: الأصل أن يكون المضاف إليه اسما..ولكن جاءت الجملة الفعلية مضافا إليها في عدة مواضع، وقد جاءت (لدن) مضافة إلى الجمل[5]، وقال الخوارزمي: إن (لدن) تأتي مضافة إلى الفعل. قال الشاعر:

وإنَّ لُكيزا لم يكن ربَّ غُدوةٍ لدُن ضُرِّجَت حُجَّاجُهم فتفرَّقُوا[6]

---

(1) المرادي، الجنى الداني: 239، 241

(2) جرير، أبو حزرة جرير بن عطية، (1986)، الديوان، (د.ط)، دار صادر، بيروت، لبنان: 494. وعجزه: لا يستفقن عن الدّيرين تحنانا. الفارسي، الحجة: 435/1

(3) العبدي، المثقب، (1971)، الديوان، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي، (د.ط)، دون دار نشر: 213. الأستراباذي، شرح الكافية: 306/3

(4) الخوارزمي، التخمير: 224/2

(5) ابن هشام، أوضح المسالك: 68/3، 123، 125.

(6) الفارسي، الحجة: 75/3. وفيه: (عُكَّةٍ بدل غُدوةٍ)

فجاءت (لدن) مضافة إلى الفعل بعدها (ضرجت)، ويضيف الخوارزمي: ويمكن أن تكون إضافتها إلى الفعل كإضافة (حيث) إليه لأنها في الإيهام مثلها[1].

تأتي (الكاف) اسما:

قد تأتي الكاف اسما ويدخل عليها حرف الجر فـ (الكاف الاسمية الجارة مرادفة لـ (مثل) ولا تقع كذلك إلا في الضرورة وأجاز بعضهم ذلك في الاختيار نحو: (زيدٌ كالأسد) فالكاف في موضع رفع والأسد مخفوضا بالإضافة [2]

ومن باب أن حرف الجر لا يدخل على مثله قال الخوارزمي: إن (الكاف) في بيت العجاج:

يضحكنَ عن كالبردِ المُنهمِّ [3]

اسمٌ لا حرفٌ، وهذا الشاهد جاء به الخوارزمي ليثبت أن (كي) ليست من حروف الجر بدليل دخول اللام عليها ولو كانت هي الجارة لما دخلت عليها اللام[4]،فالكاف هنا استعملت اسما بمعنى مثل فكأنه قال: (عن مثل البرد)، وقال سيبويه:هذه الكاف لا تكون اسما إلّا في ضرورة الشعر أما الأخفش والفارسي فأجازا أن تكون حرفا واسما[5].

حتى الابتدائية:

تأتي (حتى) حرف ابتداء أي حرف تستأنف بعده الجملة[6]، وتستعمل حتى للجر والعطف حملا على الواو، وحرف ابتداء ولا موضع للجملة التي بعدها من الإعراب[7].

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 281/2

(2) ابن هشام، مغني اللبيب: 180/1. وانظر: الألوسي، الضرائر: 171.

(3) العجاج، الديوان: 415. وعجزه: بيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جُمّ. الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، (د.ت)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (د.ط)، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، مصر: 98/2، ابن النحاس، التعليقة: 300

(4) الخوارزمي، التخمير: 222/3

(5) المرادي، الجنى الداني: 79.الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 98/2.

(6) السيوطي، همع الهوامع: 169/4

(7) العكبري، أسرار العربية: 240

ويقول الخوارزمي[1]: أما (حتى) العاطفة، نحو: (جاءني القوم حتى زيدٌ)، والابتدائية فتقع بعدها الجملة الابتدائية ومنه قول جرير:

وما زالت القتلى تمجُّ دماءها بدجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ [2]

وقول الفرزدق:

فواعجباً حتى كليبٌ تسُبُّني [3]

فـــ (حتى) هنا ابتدائية والجملة بعدها مستأنفة،ولا يجوز العطف هنا لفساد المعنى و(يشترط بمعطوف حتى أن يكون جزءا مما قبلها)[4].

دخول لام الابتداء على الفعل الماضي والحرف:

وهذه اللام تفيد توكيد الجملة،فتمكن المعنى في النفس[5].

قال الخوارزمي: ولام الابتداء تدخل على الفعل نحو قول امرىء القيس:

لنامُوا فما إنْ مِن حديثَ ولا صَالِ [6]

وتدخل أيضا على الحرف كقوله تعالى[7]: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾[8]، فـــ(سوف) لما جمدت أشبهت الأسماء فدخلت عليها اللام[9].

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 14/4

(2) جرير، الديوان: 367. وفيه: (تمور بدل تموج). الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (1984)، حروف المعاني، تحقيق على توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 65.

(3) الفرزدق، الديوان: 360. وعجزه: كان أباها نهشل أو مجاشع. سيبويه، الكتاب 18/3

(4) ابن هشام، مغنى اللبيب: 127/1

(5) المالقي، رصف المباني: 231، السيوطي: الإتقان: 345/1

(6) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (2002)، شرح ديوان أمرئ القيس، قرأه ووضع فهارسه وعلق عليه: عمر فجاوي، (د.ط)، منشورات وزارة الثقافة، عمان، الأردن: 55. العكبري، التبيين: 281؛ وصدره: حلفت لها بالله حلفة فاجرٍ.

(7) سورة الضحى: 5.

(8) الخوارزمي، التخمير: 49/4

(9) العكبري، التبيين: 280

العطف على اسم إنّ:

قال العكبري: إذا عطفت على اسم (إنّ) قبل الخبر لم يجز إلا النصب[1] وكذلك قال البصريون، وأمّا الكوفيون فأجازوا العطف على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر نحو: (إنّ زيداً وعَمراً قائمان)[2].

وأجاز الخوارزمي هذا العطف وجعله من باب عطف جملة على جملة إذا كان الخبر غير متعدد،نحو قول الشاعر:

فمن يَكُ أمسى بالمدينةِ رحلُهُ فإنّي وقيّارٌ بها لغريبُ [3]

وذلك أن هذا العطف جملة على جملة ولا يجوز أن يكون عطف مفرد على مفرد[4] والأصل: فإني لغريب بها،وقيار كذلك، فقيار مبتدأ فصار عطف جملة على جملة.

واللام تكون في خبر (إنّ) لا في خبر المبتدأ[5]؛ فغريب لا تكون خبرا لـــ(قيار) لاتصالها باللام، وهناك من نصب: (وقيارا)، والأجود الرفع [6]

الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

سبق عرض هذه المسألة، وأجاز الخوارزمي الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر سواء أكان الظرف حقيقيا أو مجازيا بحرف جر، كقول ذي الرّمة:

كأنَّ أصواتَ من إيغالهِنَّ بنا أواخِرِ الميسِ أنقاضُ الفراريجِ [7]

---

(1) العكبري، التبيين: 341

(2) الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي، (1987)، ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، (د.ط)، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر: 167

(3) النحاس، شرح أبيات سيبويه: 45. الفراء، معاني القرآن: 311/1

(4) الخوارزمي، التخمير: 53/4

(5) العكبري، اللباب في علل الإعراب: 213/1

(6) النحاس، شرح أبيات سيبويه: 45

(7) ذو الرُّمَّة، غيلان بن عقبة العدوي، (1993)، الديوان، شرح أبو نصر أحمد حاتم الجاهلي، صاحب الأصمعي، حققه: عبد القدوس أبو صالح، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 996/2، ابن جني، الخصائص: 176/2

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف المجاز وهو(من إيغالهن بنا)[1]، فالفصل هنا جائز لأنه بالجار والمجرور.

إبدال الهمزة عينا:

وعن إبدال قيس وتميم همزة (أن) عينا، نحو: "أشهد عنّ محمدا رسول الله"، قال الخوارزمي: هذا كإيرادهم بيت ذي الرُّمة:

أأن ترسَّمتَ من خرقاء منزِلةً [2]

وقيل:" أعنْ ترسَّمت "، وهي عنعنة تميم [3]

فأبدلوا همزة (أن) عينا فصارت (عن)، كما جاء في شعر ذي الرمة (أعن وأأن)، وهنا علة صوتية و"الوجه أنّ العين تقرب من مخرج الهمزة وهي أبين من الهمزة ففروا إليها خصوصا عند اجتماع الهمزتين"[4].

رفضه بعض الشعر:

ورد الخوارزمي بعض الشعر، وقد يكون هذا بتأثير المعيارية (لأن الدراسات اللغوية المعيارية القديمة أغفلت كثيرا من العينات اللغوية المستخدمة فعلا، بحجة أنها لا تمثل اللغة الصحيحة)[5] أي أنهم رفضوا ما خالف القاعدة والمعيار الذي وضعوه.

وأنكر الخوارزمي كما سبق في القراءات الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وقال عنه مستكره، وأنكر[6] قول الطرماح:

بواديه من قرعِ القسيَّ الكنائنِ[7]

---

(1) الخوارزمي، التخمير 51/2

(2) ذو الرمة، الديوان: 371/1

(3) الخوارزمي، التخمير: 67/4.

(4) العكبري، اللباب: 301/2.

(5) عبابنة والزعبي، علم اللغة المعاصر: 15

(6) الخوارزمي، التخمير: 52/2، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 3/2.

(7) الطائي، الطرماح بن حكيم، (1994)، الديوان، تحقيق: عزة حسن، ط2، دار الشرق العربي، القاهرة، مصر: 269. الفارسي، الحجة: 215/2، الزبيدي، ائتلاف النصرة: 52 وصدره: يُطفنَ بحُوزيٍّ المراتعِ لم يُرع.

لأنَّ كلمة (القسيّ) فصلت بين المضاف والمضاف إليه، واحتج به الكوفيون لجواز الفصل[1]، وقبله ابن جني؛لأن القوافي مجرورة [2]، فلا يستطيع أن يقول: من قرع الكنائن القسيَّ. (وقد يرتكب الشاعر ضرورة مع قدرتها على تركها للقوة والمبالغة)[3]؛أي أن المبالغة تدفع الشاعر أحيانا لتجاوز التقعيد وارتكاب الضرورة.

2.6.2 الشعر المولد:

بعد البدء بعملية جمع اللغة والتقعيد واطمئنان النحاة للشعر الجاهلي وشعر المخضرمين الذين شهدوا الجاهلية والإسلام..بعد هذا (استصعب النحاة الاحتجاج بشعر معاصريهم كجرير والفرزدق (وكادوا أن يضعوهم مع المولدين بسبب المعاصرة)[4] ولكنهم استشهدوا بشعرهم، وجزموا أن الطبقة التي تليهم من الشعراء هم من المولدين ولا يستشهد بشعرهم إجماعا.

والمولد هو ما أحدثه المولدون الذي لا يحتج بألفاظهم[5]، فبعد انحلال الدولة العباسية بدأ عهد جديد للعربية المولدة[6] ويمكن وصف المولد بأنه الشاعر الذي ظهر إبان عملية التقعيد للغة بعد الفتوحات الإسلامية واختلاط الألسنة، فـ (ختم شعراء الاحتجاج بإبراهيم بن هَرْمة، وأول المولدين بشار بن برد وقد احتج سيبويه بشعره خوفا من هجائه وأجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولّدين والمحدثين) [7].

---

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 5/2.

(2) ابن جني، الخصائص: 177/2.

(3) المرجع نفسه: 177/2

(4) البغدادي، خزانة الأدب ولب ألباب العرب: 6/1

(5) السيوطي، المزهر: 242/1

(6) يوهان فك، العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب: 167

(7) السيوطي، الاقتراح: 70

ويرى الحلواني أن المتأخرين من النحاة أكثر تساهلا في شواهدهم من القدماء لبعدهم عن عصور المشافهة[1] فتجاوز علماء اللغة الأقدمون الشعر الجاهلي والإسلامي واستشهدوا بشعر كثير من المحدثين الذين وثقوا بفصاحتهم[2].

وقيل: يستشهد بشعر من يوثق به من المولدين، فقد استشهد الزمخشري بشعر أبي تمام وقال "وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فأجعل ما يقول بمنزلة من يرويه [3].

وقال الخوارزمي قولا قريبا من قول الزمخشري عندما احتج بشعر الأبيوردي[4].

وسبب الاستشهاد بشعر المولدين إمَّا أن يكون لمكانة الشاعر، كثقتهم بشعر أبي تمام، وإما أن النحوي يجد ضالته في بيت شعر لمولد.

وقف الخوارزمي من الشعر المولد موقف الحذر المتردد فلم يرفضه تماماً، بل استشهد بشعر بعض المولدين، وقد ذكر شعراً لبشار والمتنبي والبحتري وأبي تمام، كما سيأتي.

والشعراء المولدون في نظر الخوارزمي ليسوا بمنزلة واحدة، فمنهم صاحب المكانة الشعرية والأدبية والشهرة، وربما فاقت سمعته الشعراء الذين يحتج بشعرهم ومنهم غير ذلك، ولذلك نجد الخوارزمي لا يزنهم بميزان واحد، فمراتبهم عنده تختلف فنجده يَرُدُّ شعر بعضهم صراحة، حيث يقول عن بيت ورد عند الزمخشري: "البيت الثالث لربيعة الرَّقي: وهو ممن لا يُستشهد بشعره؛ لأنه مولدٌ"[5].

وعندما احتج ببيت شعر للأبيوردي وقال: "فإن سألت لِمَ احتججت لتصحيح كلامك ببيت رجل لا يحتج بشعره، أجبت: هو من الأدباء ولو نقلت له نثراً للزمك

---

(1) الحلواني، أصول النحو العربي: 62

(2) المخزومي، مدرسة الكوفة: 333

(3) البغدادي، خزانة الأدب ولب ألباب العرب: 7/1. السيوطي، الاقتراح: 70

(4) الخوارزمي، التخمير: 378/1

(5) المرجع نفسه: 254/2.

قبوله فَلِمَ لا تقبله منظوما؟ وأيضاً هذا نقل في المعنى لا في اللفظ[1]، وهكذا نرى أن الخوارزمي يميز بين الشعراء المولدين حسب مكانتهم الأدبية والشعرية. وهو عندما يورد شعرا للمولدين يشعرك بعبارة قبل شعرهم، نحو قوله: ومما يؤنسك، أو وهو فصيح.

ومن الاحتجاج بشعر المولدين عند الخوارزمي:

زيادة الباء في الخبر بعد هل:

تزاد الباء في خبر المبتدأ في حال النفي قياساً، وتزاد بعد هل على غير قياس[2]، وقيل: "لما كانت النية في (هل) يراد بها الجحد أُدخلت لها الباء"[3].

وذهب الخوارزمي إلى أن الاستفهام يجري مجرى النفي فتزاد الباء في خبر المبتدأ المسبوق بـــ(هل) وذلك إذا كان إنكارا[4]. ومما يستأنس به في هذا الباب قول البحتري:

وددتُ وهل نفسُ امرئٍ بملومةٍ إذا هي لم تُعط المنى في ودادِها[5]

فجعل الإنكار والجحود الظاهر من الاستفهام بـــ (هل)، بمنزلة النفي، فأدخلت الباء في خبرها: (بملومة).

أسماء أجريت مجرى المصادر:

أُجريت بعض الأسماء مجرى المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره[6].

وفي باب المفعول المطلق قيل[7]: هناك أسماء غير مصادر تجري ذلك المجرى نحو قولهم: (تُرْباً وجَنْدلاً، وفاها لفيك) أي مجرى المصادر التي لا فعل

---

(1) المرجع نفسه: 378/1.

(2) المرادي، الجنى الداني: 54، الفراء، معاني القران: 164/1

(3) الفراء، معاني القران: 164/1

(4) الخوارزمي، التخمير: 291/1

(5) البحتري، الديوان: 441/1

(6) سيبويه: الكتاب 1/ 315، ابن منظور، لسان العرب: 198/1

(7) الخوارزمي، التخمير: 314/1

لها، فقال الخوارزمي نحو: (فاها لفيك)؛ أي قبلتك الداهية تقبيلا جاعلة (فاها لفيك)، ومما يؤنسك من هذا الباب قول أبي الطيب:

وقبَّلتني على خَوفٍ فماً لفم[1]

ثُمَّ تقبيلةً جاعلةً فاها لفيكَ ثم جاعلةً فاها لفيكَ ثم فاها لفيكَ.

فانتصب (فما) على تقدير فعل غير مستعمل فجرى مجرى المصدر التي لا فعل له، وذكر الخوارزمي بيتا لأحد الإسلاميين الذين يحتج بشعرهم لدعم الشاهد السابق، وكان الأولى أن يقدم هذا الشاهد على الشاهد السابق. قال فيه:

فقلتُ لها فاها لفيكَ فإنّها قلوصُ امرئٍ قاريكِ ما أنتَ حاذر[2]

تأتي (أي) بمعنى (الذي):

قال سيبويه: وأيّ في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي)[3]، وصِلَتها تجري مجرى صلة (الذي)[4].

وقال الخوارزمي عن: (اضرِب أيُّهم أفضلُ)، أيّ بمعنى (الذي)، ومما يكون فيه (أي) بمعنى الذي بيت أبي الطيب:

ويغبطُ الأرضَ منها حيثُ حلّ بها ويحسدُ الخيلَ منها أيَّها ركبا[5]

بنصب (أيٍّ) بـــ(يحسد)، والتقدير أيَّها ركبه [6] يعني: الذي ركبه.

إعراب بعض الأسماء الستة بالحركات:

---

(1) العكبري، أبو البقاء، (د.ت)، التبيان في شرح الديوان، ضبطه وصححه ووضع فهارسه: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلبي، (د.ت)، دار المعرفة، بيروت، لبنان: 37/4

(2) سيبويه، الكتاب 316/1، التخمير، الخوارزمي: 314/1، شاعر إسلامي، مات: 100هـــ

(3) سيبويه، الكتاب: 398/2

(4) ابن الوراق، محمد عبدالله أبو الحسن، (2010)، العلل في النحو، تحقيق: منصور علي عبد السميع، (د.ط)، الصحوة للنشر، القاهرة، مصر: 376.

(5) العكبري، التبيان في شرح الديوان: 115/1

(6) الخوارزمي، التخمير: 218/2

سبق عرض هذه المسألة، وهنا قال الخوارزمي: الأسماء الخمسة وهي: أبوه وأخوة، أما (الهن)[1] فليس من هذه الأسماء، قال أبو الطيب:

إذا كَسَبَ الإنسانُ من هنِ عِرسِه[2]

فاستثنى (الهن) من هذه الأسماء، فقد جاء مجرورا بالكسرة في البيت.

(يا) النداء تعمل عمل الفعل:

قيل: العامل في نصب المنادى فعل مقدر والتقدير: أدعو أو أنادي، وقيل:أنه منصوب بـــ(يا) فهي نابت عن (أدعو)[3]، وينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا، نحو:يا زيد دعاءً حقاً[4]

وبين الخوارزمي أن[5]:حرف النداء بمنزلة الفعل ولذلك انتصب به المفعول المطلق وفي بيت العراقيات:

فيالِ نزارٍ دعوةً مُضريّةً [6]

فنصب (دعوة) كمفعول مطلق والعامل فيه أداة النداء فكأنه قال: (أدعو نزار دعوةً).

فـــ(يا) النداء تشبه الفعل من حيث أنها تمال كالفعل والكلام يتم بها وبالاسم وكذلك علقوا بها حروف الجر نحو: يا لزيدٍ، وأيضاً نصبوا بها الحال[7]، وهذا يجعل

---

(1) الهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح: الأستراباذي، شرح الكافية: 71/1

(2) العكبري، التبيان في شرح الديوان: 219/1

(3) الأنباري: أسرار العربية: 207

(4) الأستراباذي، شرح الكافية: 347/1

(5) الخوارزمي، التخمير: 214/4

(6) الأبيوردي، أبو المظفر محمد بن أحمد بن إسحاق، (1987)، الديوان، تحقيق: عمر الأسعد، (ط2)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 437/1 وعجزه: بحيث الردينيات بالدم ترعف

(7) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: 443

(يا) شبيهة بالفعل، وقد تعمل عمله فتنصب بها المفعول المطلق، (والمفعول المطلق هو كمصدر فضلة تسلط عليه عامل من لفظه وقد ينوب عنه غيره)[1].

(1) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد ابن عبدالله الأنصاري المصري، (1990)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد ياسر شرف، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان: 147

(ذو) لا تضاف إلّا إلى أسماء الأجناس الظاهرة:

لا تأتي (ذو) إلّا مضافة ولا تضاف إلى مضمر بل إلى اسم ظاهر غير صفة[1] وإضافتها إلى مضمر شاذ[2].

وأورد الخوارزمي بيتا للبحتري وفيه (ذو) مضافة إلى الضمير:

إنّما يعرفُ ذا الفضلِ من الناسِ ذوُوه[3]

وحكم الخوارزمي بالشذوذ على (ذووه)[4]

وهكذا أورد الخوارزمي العديد من أشعار العرب واستدل بها على ما ذهب إليه من الأحكام النحوية وربما جلب أكثر من شاهد شعري للحكم النحوي،وقد يدعم ذلك بشاهد قرآني.

وتوسع الخوارزمي في الشواهد وأخذ بعض الأبيات من أشعار المولدين، فكان للشعر المولد نصيب أيضا، وربما قدم الشعر المولد على شعر الاحتجاج، وهناك شواهد أنكرها وردها.

3.6.2 أمثال العرب وأقوالهم:

تمثل الأمثال العربية جانبا من شواهد النحاة فقد احتجوا بها لصحة القاعدة؛ لأنهم وجدوها غنية بالأساليب النحوية، فالمَثل: كلام فصيح بليغ موجز قالته العرب بعد تجربة أو قصة، يقول العسكري: "ثم إني ما رأيت حاجة الشريف إلى شيء من أدب اللسان بعد سلامته من اللحن، كحاجته إلى الشاهد والمثل.."[5].

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 54/1

(2) العكبري، اللباب في شرح الإعراب: 89

(3) أبو العتاهية، أبو إسحق إسماعيل بن القاسم، (1980)، الديوان، (د.ط)، دار صادر، بيروت، لبنان: 474

(4) الخوارزمي، التخمير: 70/2

(5) العسكري، جمهرة الأمثال: 1/4.

والأمثال تمثل الجانب النثري من الشواهد، ويرى السيوطي أن أصل كلام العرب كان نثرا، وجاء الشعر من أجل التغني وذكر المكارم، وقد جاء القرآن نثرا لأنه أظهر برهانا من الشعر[1].

استعمل الخوارزمي بعض الأمثال لخدمة اللغة والنحو، فهو يشرح مفصل الزمخشري، وللزمخشري كتاب في الأمثال أيضاً وهو (المستقصى) ولا ريب أن الخوارزمي اطلع عليه، بالإضافة إلى كتب الأمثال الأخرى.

وعندما يعرض المثل يقول: وفي المثل[2]، أو: ومنه المثل[3]، أو وفي أمثالهم[4].

وكقولهم[5]، وفي قولهم[6]، وأنه يقال[7]، وربما ذكر المثل دون الإشارة إلى أنه من أمثال العرب أو من أقوالهم[8]، وقد يذكر رواية أخرى للمثل[9]، وأحياناً يذكر قصة المثل[10].

ونجده يضبط بعض كلمات المثل نحو[11]: (عُرقوب: بضم العين، اسم رجل). وكما شرح الشعر فهو يشرح الأمثال، ويوضحها ويستشهد لها بالشعر، ويذكر أحياناً إذا كان هذا المثل قد ضمنه بعض الشعراء في بيت شعر من شعره[12].

---

(1) السيوطي، المزهر: 400/1

(2) الخوارزمي، التخمير: 206/1.

(3) المرجع نفسه: 248/1.

(4) المرجع نفسه: 148/1.

(5) المرجع نفسه: 38/2.

(6) المرجع نفسه: 143/1.

(7) المرجع نفسه: 57/2.

(8) المرجع نفسه: 148/2.

(9) المرجع نفسه: 148/2.

(10) المرجع نفسه: 252/1، 300.

(11) المرجع نفسه: 300/1.

(12) المرجع نفسه: 355/1، 378

وقد يذكر أمثالاً أخرى مقاربة لمعنى المثل الذي يذكره نحو قوله: ومن أخوات هذا المثل[1].

ومن الأمثال التي استشهد بها الخوارزمي:

مجيء اسم (لا) معرفة:

تأتي (لا) نافية للجنس ومن شروط عملها أن يكون اسمها نكرة ويليها من غير فاصل بينهما[2] وتعمل في النكرة ولا تعمل في معرفة[3]، وقد يأتي اسمها معرفة ولكنه في حكم النكرة [4].

فقال الخوارزمي: ونحوه قول مصعب بن الزبير: "ما ترى:يا إبراهيمُ،ولا إبراهيمَ اليوم "، فالعَلَم متى اشتُهر بمعنى من المعاني ينزل تنزيل الجنس الدال على ذلك المعنى: كما في قولهم: لكل فرعون موسى، فلا النافية للجنس تستغرق الجنس من حيث اللفظ ولا تدخل إلّا على نكرة[5]، فـ(إبراهيمَ): معرفة جاءت اسما لـ(لا) ولكنها معرفة بمنزلة النكرة التي تدل على أي صديق مخلص شجاع.

ضمير النصب (إياك):

(إياك) ضمير لا يكون إلا في موضع نصب، لأنه ضمير المنصوب فصار بِنِية لفظه يدل على كونه مفعولا[6]، ويعمل فيه غالبا ما بعده نحو: "إياك نعبد "فنصب إياك بنعبد"[7].

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 315/1.

(2) العكبري، اللباب: 227/1، ابن هشام، أوضح المسالك: 3/2

(3) سيبويه، الكتاب: 297/2

(4) الأنباري: أسرار العربية: 227، وانظر: سيبويه، الكتاب: 296/2

(5) الخوارزمي، التخمير: 495/1 – 503 وإبراهيم بن أشتر هو من أنصار مصعب بن الزبير حتى قتل.

(6) الأنباري: أسرار العربية: 160

(7) النحاس، إعراب القرآن: 19/1، الزجاج، معاني القرآن: 52/1، الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام، (1983)، مصنف عبد الرزاق، تحقيق: حبيبي الرحمن الأعظمي، ط2، المكتب الإسلامي، الرياض، السعودية: 26، الحلبي، الدار المصون في علوم الكتاب المكنون: 73/1

وبين الخوارزمي: أن الضمير المرفوع والمنصوب يمكن فصله عن الفعل ويقدم عليه للحاجة، وذلك كما جاء في المثل: "إيَّاكِ أعني واسمعي يا جارة"[1] بخلاف المجرور الذي لا يقع منفصلا عما اتصل به ولا مقدما عليه[2]، فتقديم ضمير النصب (إياك)على الفعل (أعني)، جاء للأهمية في نظر المتكلم.

الابتداء بالنكرة:

الأصل أن يكون المبتدأ معرفة[3]، أمّا الابتداء بالنكرة فله مسوغات، (فتقرب النكرة من المعرفة بوصف أو استفهام أو نفي أو...)[4] والوصف قد يكون ظاهرا أو مقدرا[5].

وتعليقا على بيت شعر أورده الزمخشري، قال الخوارزمي[6]: الاسم في هذا البيت وإن كان نكرة غير موصوفة فهو بمنزلة الموصوفة كما في المثل:" شرٌّ أهر ذا نابٍ"[7].

فجاء (شر) نكرة وهو في حكم الموصوف فكأنه قدر صفة للنكرة: شر عظيم أو غريب، فجاز الابتداء بالنكرة وأجاز ابن جني الابتداء بالنكرة هنا على تقدير النفي: ما أهّر[8]، فلم يُذكر حرف النفي في اللفظ وإن كان مرادا[9]؛ أي أن هناك نفي مقدر.

---

(1) الميداني، مجمع الأمثال: 172/2، الزمخشري، المستقصى: 450/1 الاسفرائيني، اللباب في علم الإعراب: 84

(2) الخوارزمي، التخمير: 144/2

(3) سيبويه، الكتاب: 329/1

(4) الصنعاني، سابق الدين محمد بن أحمد بن يعيش، (1991)، التهذيب الوسيط في النحو، تحقيق: فخر صالح قداره، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان: 115

(5) ابن هشام، أوضح المسالك: 181/1

(6) الخوارزمي، التخمير: 259/1

(7) الميداني، مجمع الأمثال: 172/2، الزمخشري، المستقصى: 130/2، سيبويه، الكتاب: 329/1

(8) ابن جني، الخصائص 322/1. العكبري، اللباب 131/1، ابن النحاس، التعليقة: 150

(9) الفارسي، الحجة 424/2

إبطال عمل (ليس) تشبيها لها بـــ (ما):

شُبّهت (ليس) بـــ (ما) في إبطال عملها بدخول (إلا) على الخبر[1]، وفي باب خبر (ما ولا) المشبهتين بـــ (ليس) ذكر الزمخشري: "فإذا انتقض النفي بإلّا أو تقدم الخبر بطل العمل فقيل: ما زيد إلاّ منطلقٌ..".

فقال الخوارزميّ:. وشبهوا (ما ولا) بـــ (ليس)؛ لأنه لا فرق بينهما وبينها من حيث المعنى، فـــ (ما) لنفي الحال و(ليس) كذلك، وروي عن بعض العرب: "ليس الطيبُ إلاّ المسكُ"[2]، برفع المسك[3]، فرُفع ما بعد (إلّا) لحملهم (ليس) على (ما) [4]، فـــ (ليس) لمجرد النفي أي: ما الطيبُ إلّا المسكُ [5]،أي أن (ليس) هنا لم تعمل لدخول إلا على خبرها، حملا على (ما).

بعض أقوال العرب التي حكم الخوارزمي بشذوذها نحو:

إضمار حرف الجر (الباء) وحذفه:

هذا الحذف سماعي[6]، وتحذف الباء لدلالة الحال عليها بجري العادة والعرف بها وحذف الحروف كثير كحذف واو العطف وهمزة الاستفهام[7]، وقال الخوارزمي إضمار المضاف لا يجوز، وكذلك إضمار الجار شاذ لأن الجار مع المجرور كشيء واحد، وإضمار الشيء مع إظهار بعضه لا يجوز، وإضمار الجار مثل ما روي عن رؤبة بن العجاج أنه كان إذا قيل له: "كيف أصبحت؟ قال: خيرٍ"[8] أي بخير[9].

---

(1) العكبري، اللباب في شرح الإعرب: 165/1

(2) سيبويه، الكتاب: 147/1، المالقي، رصف المباني: 302

(3) الخوارزمي، التخمير: 523/1

(4) الأستراباذي، شرح الكافية: 263/2

(5) المالقي، رصف المباني: 302

(6) ابن هشام، أوضح المسالك: 65/3، ابن عقيل، شرح ابن عقيل 39/3

(7) ابن جني، الخصائص: 293/1، 68/2

(8) الاسفرائيني، اللباب في علم الإعراب: 152، ابن جني، الخصائص: 68/2

(9) الخوارزمي، التخمير: 59/2

فحرف الجر جزء من المجرور وإضماره شاذ، ولكن دلالة الحال هنا والإجابة المعروفة للسائل ربما دفع رؤبة للحذف فحذفت، وقيل[1]: لا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام إلّا مع (أَنَّ وأَنْ) ولذلك حكم بشذوذ بيت الفرذدق:

أشارت كليبٍ بالأكفِ الأصابع [2]

أي إلى كليب، (ويقال: (كخير) كإجابة لمن يقول كيف أصبحت ؟والمعنى على خير أو بخير)[3].

وهكذا نالت أمثال العرب وأقوالهم جانبا من الاحتجاج عند الخوارزمي، وربما كان المثل عاضدا لشاهد الزمخشري، أو لبيت شعر أتى به الخوارزمي، وربما أنكر بعض أقوال العرب كما ورد في القول الأخير.

لغات العرب:

بنى النحاة أحكامهم على شعر العرب وأمثالهم وأقوالهم، وكذلك أصبح قول بعض فصحاء العرب حجة كالعجاج ورؤبة، ومن باب أولى الاحتجاج بلغات العرب والقبائل التي عرفت بالفصاحة، فبعض النحاة يبنون على لغات العرب وبخاصة عندما تشتهر قضية نحوية أو حكم نحوي في لغة من لغات العرب. فبعض القبائل نُسب إليها لغة معينة وبني عليه حكم نحوي كقولهم مثلا: (ما) الحجازية فأصبحت هذه اللغة ميزة لهذه القبيلة.

وكثيرا ما يشير الخوارزمي إلى لغات العرب كقوله[4]: الفتح لغة أكثر العرب والكسر لغة كنانة، والكوفية تقول هذا البيت على لغة تميم، والتخفيف لغة قريش وأكثر أهل الحجاز، وفي لغة طيء تبدل الواو بعد الكسر ألفا.

---

(1) الأستراباذي، شرح الكافية: 149/5

(2) الفرزدق، الديوان: 362، ابن هشام، أوضح المسالك 150/2وصدره: إذا قيل أيُّ الناس شر قبيلة.

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 282/1.

(4) الخوارزمي، التخمير: 349/1، 104/4، 263.

عمل (ما) عند تقديم الخبر:

ما بعد (ما) يرفع على الأصل وهو القياس لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال وما لا يختص لا يعمل[1] وهناك من جعل (ما) بمنزلة (ليس) لمشابهتها في نفي الحال والدخول على الابتداء والخبر[2] ودخول الباء في خبرها[3].

وفي باب خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـــ(ليس) قال الخوارزمي: (ما) و(لا) النافيتان لا يُعملهما بنو تميم ويتركون ما بعدها كما كان قبل دخولهما عليه، والحجازيون يشبهونهما ب(ليس)[4]؛ فلغة أهل الحجاز تجعل (ما) و(لا) النافيتين كـــ(ليس) ولكن بني تميم لا يعملونهما فيتركون ما بعدهما كما هو قبل دخولهما.

إعمال (ليت) عمل ظنّ:

أشار النحاس إلى أن بعض العرب ينصبون بـــ (ليت) الاسم والخبر إذ شبهوها بأفعال واقعة[5]، وجاء نصبها للاسم والخبر في شعر العرب[6].

ويرى الخوارزمي[7]: أن ليت تعمل أحيانا عمل ظن، وفي لغة تميم يقولون: (ليت زيدا شاخصا)، كما يقال: (ظننت زيدا شاخصا)، وعليه المثل: "ليت القسي كلها أرجلا"[8]، فأعمل (ليت) في المثل عمل (ظن) و(ليت) في الأصل تنصب الأول وترفع الثاني، واعتبر الألوسي نصب الاسم والخبر بعد إحدى أخوات (إنّ) من الضرائر الشعرية كما ورد في أشعار العرب[9].

---

(1) المالقي، رصف المعاني: 313

(2) النحوي، الإيضاح: 120

(3) العكبري، التبيين: 324

(4) الخوارزمي، التخمير: 521/1

(5) النحاس، شرح أبيات سيبويه: 59

(6) السيوطي، همع الهوامع: 491/1. الشنقيطي، أحمد بن الأمين، (2001)، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، (د.ط)، عالم الكتب، بيروت، لبنان: 169/2

(7) الخوارزمي، التخمير 287/1

(8) الميداني، مجمع الأمثال: 104/3، الزمخشري، المستقصى: 2/ 302

(9) الآلوسي، الضرائر: 149.

(إنْ) الزائدة تلغي عمل (ما):

وتأتي (إن) المخففة زائدة، وبمعنى (ما) النافية وتقع أيضا للجزاء[1] وتزاد (إن) مع (ما) للتوكيد وتكف (ما)عن العمل [2]؛ أي زيادة في النفي وتلغي عمل (ما)[3]، وأجاز الكوفيون عملها [4].

وذكر الخوارزمي في باب (حروف الصلة)، وهي: (إن، أن، ما، لا، من والباء): أن هذه الحروف زيدت للتوصل إلى الفصاحة أو لتوكيد المعنى.

أما معنى (إنْ) الزائدة فتوكيد المعنى فقط، وتأتي ملغاة وكافة، فالملغاة كقولك: (ما إن رأيت زيدا) والكافة نحو قوله:

فما إنْ طبُّنا جُبنٌ ولكن منايانا ودولةُ آخَرِينَا[5]

فـــ(إنْ) كفت (ما) عن العمل في الخبر في لغة أهل الحجاز[6].

فـــ (إن) هنا زائدة وكفت (ما)عن العمل كما في لغة الحجاز.

الباء في خبر المبتدأ:

وعن قولهم:"ما زيدٌ بمنطلق "،قال الخوارزمي:هذه الباء الداخلة على الخبر: (يقصد: بمنطلقٍ)، هي لغة الحجاز، أما لغة بني تميم فالمبتدأ والخبر باقيان على ما كان عليه من الابتداء فلا تدخل الباء في خبر هذا المبتدأ[7].

ونرى هنا أن الخوارزمي اعتدّ بالمنقول والمسموع وأورد كثيرا من الآيات القرآنية وكذلك القراءات وبعض الأحاديث النبوية، وأكثر من الشواهد الشعرية،

---

(1) الضرير، القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي، (2000)، شرح اللمع في العربية، تحقيق: رمضان عبد التواب، رجب عثمان، ط1، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر: 52

(2) ابن جني، الخصائص: 338/2

(3) ابن الوراق، العلل في النحو: 401

(4) المرادي، الجنى الداني: 327

(5) سيبويه، الكتاب: 153/3، ابن جني، المحتسب: 175/1، اليمني، علي بن سليمان الحيدرة، (2002)، كشف المشكل في النحو، تحقيق هادي عطية مطر الهلالي، ط1، دار عمار، عمان، الأردن: 232

(6) الخوارزمي، التخمير: 112/4

(7) المرجع نفسه: 524/1

وكذلك شعر المولَّدين ولكن على قلة، وبعض أمثال العرب، وربما جلب أكثر من شاهد للمسألة الواحدة، ومع هذا فقد أنكر بعض المسموع ورده.

الفصل الثالث

القياس والتعليل

1.3 القياس:

لغةً: "قِسْتُ الشيء بغيره وعلى غيره أقيسُ قَيساً وقياسا فانقاس إذا قدرته على مثاله، وهو يقتاسُ الشيء بغيره أي يقيسه به، وقايست بين شيئين إذا قادرت بينهما"[1] فالقياس: هو عبارة عن التقدير، يقال: قاس النعل إذا قدره[2]، فهو بمعنى التقدير والمساواة[3].

القياس اصطلاحاً:

وفي الاصطلاح: "حمل فرع على أصل بعلّة وإجراء حكم الأصل على الفرع"[4]، وقال ابن الأنباري: القياس: هو ("حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"، وقيل: "هو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع"، وقيل: "هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع")[5].

وكذلك قال المحدثون: هو محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم[6] في صوغ أصول المادة وفروعها وضبط الحرف وترتيب كلماتها، أو هو إلحاق مسألة ليس لها حكم معين بمسألة لها حكم مع ملاحظة ما بين المسألتين من تشابه يستدعي قياس إحداهما على الأخرى[7].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب: 536/7، 560.

(2) الكفوي، الكليات: 713.

(3) التهانوي، محمد علي، (1996)، موسوعه كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق المعجم، تحقيق: علي دحروج، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان: 1347.

(4) الرماني، رسالتان في اللغة: 38.

(5) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة: 45، 93.

(6) الحديثي، الشاهد وأصول النحو: 222. بابتي، المعجم المفصل: 804/2.

(7) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية: 191.

1.1.3 القدماء والقياس:

عدّ القدماء القياس دليلا من أدلة النحو بالإجماع، وقيل: إنما النحو قياس[1]، فالنحو كله قياس وإنكار القياس إنكار للنحو لأن النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب[2]، فصار القياس أصلاً من أصول النحو نشأ بعد نشأة النحو، ولم يكن قياس منطق وجدل بل كان قياسا فطرياً[3] ونزعة تعميم القياس قديمة من أيام الخليل، ولجأ إليه النحاة منذ أن بحثوا مسائل النحو وأصوله[4]، فالقياس مبدأ عقلي يرافق أي علم من العلوم.

وأول من بعج النحو ومد القياس عبد الله بن أبي إسحاق[5]، وكان مولعاً به وأشد تجريداً له[6].

وعَرفَ النحو القياسَ قبل ابن أبي إسحاق، ولكن ابن إسحاق أسرف فيه[7]، ومضى عيسى بن عمر على طريقة أستاذه ابن أبي إسحاق في تعميم القياس [8].

أمّا الخليل فكان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس[9]، فهو سيد قومه وكاشف قناع القياس [10]، وقد بنى أقيسته على الكثرة المطردة من كلام

---

(1) السيوطي، الاقتراح: 27، 94.

(2) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة: 95.

(3) الزبيدي، سعيد جاسم، (1997)، القياس في النحو العربي نشاته وتطوره، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين: 14.

(4) حديثي، الشاهد وأصول النحو: 224، الأفغاني، في أصول النحو: 81.

(5) الزبيدي، أبو مكي محمد بن الحسن، (1954)، طبقات النحويين اللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، نشره محمد شامي الخانجي، القاهرة، مصر: 25.

(6) السيرافي، أبو سعيد بن عبد الله، (1936)، أخبار النحويين البصريين، اعتنى بنشره: فرينس كرنكو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان: 25.

(7) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي: 12.

(8) الحديثي، الشاهد وأصول النحو: 226.

(9) السيرافي، أخبار النحويين: 38.

(10) ابن جني، الخصائص: 359/1.

العرب، فقوي القياس على يديه ثم على يد تلميذه سيبويه[1]، ويتميز منهجه بكثرة الأقيسة والجنوح لها في الاستنباط [2].

وبنى سيبويه بعض أحكامه على القياس كما يظهر من بعض عباراته نحو: "..فإن القياس أن تقره على حاله، فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها"[3]، أي ليس له نظير يقاس عليه.

والقياس كالسماع يبنى على الفصاحة والوثوق "ولو أنّ هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يُلتفت إليه"[4]، فأصبح القياس عامل بناء وتطور للغة عندما يوجد شرط الفصاحة، ولذلك أصبحت عبارات العجاج ورؤبة حجة يحتج بها النحاة، (فهما قاسا اللغة وتصرفا فيها وأقدما على ما لم يأتِ به من قبلهما، فما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)[5]، أي أن العربي يقيس على ما يسمع.

فالقياس له مكانته بين أدلة النحو؛ فلو تعارض سماع وقياس نأخذ بالمسموع على ما جاء عليه ولا نقيس عليه[6]، بمعنى أن السماع يصبح جامداً إذا عارض القياس، فيأخذ به ولا يقاس عليه.

2.1.3 الحاجة للقياس:

أما الحاجة للقياس فظهرت عندما رأى القدماء أن اللغة تحتاج للقياس لنموها وتجددها؛ فعندما قال ابن سلام ليونس: هل يقول أحد "الصّويق" يعنى السَّويق؟ قال:

---

(1) الحديثي، الشاهد وأصول النحو: 227.

(2) الحلواني، محمد خير، (1979)، المفصل في تاريخ النحو العربي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 283/1.

(3) سيبويه، الكتاب: 351/3، 527.

(4) المرجع نفسه: 20/2.

(5) ابن جني، الخصائص: 153/1، 356، 366.

(6) المرجع نفسه: 156/1.

نعم. عمرو بن تميم، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس[1]، فهو يدعوه للقياس لأنه عنده أشمل وأكثر فائدة ولا يمكن للغة أن تبقى حبيسة السماع، ويرى الأفغاني أنّ مدرسة القياس نشأت رداً على من حاول الالتزام بالسماع والجمود عليه [2].

فوُجد من كلام العرب "ما يتدارك بالقياس فقنّنوه وفصّلوه إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب"[3]، فالقياس يغني المتكلم عن سماع كلّ ما قالته العرب؛ لأنه يقيس على ما يسمعه[4]، فلو لم يجز القياس واقتصر على النقل لبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل[5]. ولذلك قال ابن جني: وللإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس[6]، فالقياس هنا اجتهاد تدعو له الحاجة،فهو "عملية فكرية يقوم بها الإنسان الذي ينتمي إلى جماعة لغوية"[7].

واحتاجوا القياس أيضا عند استنباط القواعد وتعليل الظواهر النحوية ورفض ظاهرة ما بناءً على القياس[8] فالقياس مخرج لصحة بعض مسائل النحو،والبناء على ما ورد عن العرب، ورفض ما خالف السماع ولا يوجد له نظير يقاس عليه.

وهناك من القدماء من دعا إلى إبطال القياس كابن مضاء،ووافقه من المحدثين محمد عيد وقال: إن القياس النحوي قد تحكم في اللغة وخضع النحاة لسلطانه، وهو منهج غير علمي[9].

---

(1) الزبيدي، طبقات النحويين: 26.

(2) الأفغاني، في أصول النحو: 80.

(3) ابن جني، الخصائص: 356/1، 153.

(4) الحديثي، الشاهد وأصول النحو: 223.

(5) السيوطي، الاقتراح: 95.

(6) ابن جني، الخصائص: 215/1.

(7) الياس، منى، (1985)، القياس في النحو، مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي، ط1، دار الفكر للطباعة، دمشق، سوريا: 9

(8) الحلواني، أصول النحو العربي: 92.

(9) الياس، القياس في النحو: 152، 156

ولكن القياس يرفد اللغة ويجعلها في حالة نمو دائم، فمتى سرت وقست على ما قالته العرب لا يلزمك دليل سماعي، فـــ: "ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع فإذا حذا إنسان على مُثُلهم وأمَّ مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعاً"[1]، فالقياس هو صفة فُطر عليها الإنسان ويدعو لها العقل والحكمة، لأن القياس عملية عقلية تتبادر إلى الذهن عندما يحتاجها الإنسان ويصادفه نظير لما يستجد عليه ليقيس عليه من خلال ما يختزنه العقل،، فيجد فيه الحل والخلاص لما يشكل عليه في النحو وغيره.

والقياس الطبيعي يعتمد على منطق اللغة وعامل مهم من عوامل نموها، فهو كما يقول (دي سوسير) يمتزج بمبدأ الابتكار اللغوي بصورة عامة[2].

لقد مرّ القياس بمراحل منها: مرحلة النشأة إبّان ابن إسحاق، فهو فاتح باب القياس، ولكن دون تفريع وتفصيل، وبلغ القياس الغاية على يد الخليل ثم تبعه سيبويه، وهنا صار القياس أصلاً من أصول النحو، ثم تأتي مرحلة جديدة اتسع فيها نطاق القياس ووضع الأخفش كتيباً في شيء من المقاييس النحوية، فبدأ القياس يظهر في مؤلفاتهم[3].

وما إن جاءت المئة الرابعة للهجرة حتى بلغ القياس ذروة مجدة على يد أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني[4]. حتى قال الفارسي: "أخطئ في خمسين مسألة من اللغة ولا أخطئ في واحدة في القياس"[5].

وقد تشددت مدرسة البصرة في تطبيق القياس، واشترطت كثرة السماع عند وضع القواعد وترك الشواذ في حين رأت مدرسة الكوفة أن التشدد في القياس يفقد اللغة كثيراً من تراثها فتوسعت فيه[6].

---

(1) ابن جني، الخصائص: 361/1.

(2) حسن، أحمد نوزاد، (1996)، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ط1، دار الكتب الوطنيه، بنغازي، ليبيا: 70.

(3) الأسنوي، الكوكب الدري: 52، 56، 68، الزبيدي، القياس في النحو: 19.

(4) الأفغاني، في أصول النحو: 86.

(5) ابن جني، الخصائص: 454/1.

(6) ترزي، فؤاد حنا، (د.ت)، أصول اللغة والنحو، (د.ط)، دار الكتب، بيروت، لبنان: 121.

والقياس حسب علم اللغة المعاصر مبني على (أن ابن اللغة يمتلك القدرة أو الكفاية، وهي مجموعة القوانين والمعادلات والعناصر الشكلية التي تكوّن الجهاز اللغوي التوليدي، ثم تتولّد الأداءات اللغوية من هذا النظام اللغوي المجرد وهي أداءات لا نهائية، فالطفل مثلاً ينتج جملاً جديدة لم يسمعها من قبل..)[1]، فعملية التوليد والأداءات اللانهائية إنما تأتي نتيجة لعملية القياس،فهو يقيس على ما يمتلك من الكفاية اللغوية التي تنتج أداءت جديدة قياساً على المخزون اللغوي، وهذا يؤيد قول القدماء، فابن جني بعد أن ذكر بعض الأمثلة قال: وهذا كله من كلام العرب، ولم يُسمع، ولكنك سمعتَ ما هو مثله وقياسه قياسه[2].

3.1.3 أقسام القياس:

وقسم ابن جني كلام العرب المسموع من حيث الإطّراد والشذوذ بناءً على الاستعمال والقياس إلى [3]: مطرد في القياس والاستعمال جميعاً، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، نحو: الماضي من يذر، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس نحو: استصوبت الأمر، والشاذ في الاستعمال والقياس نحو: ثوب مصوون.

لكن ابن الأنباري نظر إلى القياس من خلال العلاقة بين المقيس والمقيس عليه،فقسمه إلى[4]:

قياس العلة: وهو حمل فرع على أصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل. كحمل نائب الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد.

وقياس الطرد: وهو الذي يوجد معه الحكم، وتفقد الإخالة (المناسبة أو الشبه) في العلة،وقيل ليس حجة فبمجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن.

وقياس شبه: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه كإعراب المضارع لمشابهة الاسم من أوجه.

---

(1) عبابنه والزعبي، علم اللغة المعاصر: 61.

(2) ابن جني، الخصائص: 365/1.

(3) المرجع نفسه: 138/1.

(4) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة: 111.

وهنا قال الخوارزمي "إنما الذي يعتبر من الشبه أن يكون الشيء يشبه الشيء لا يفوته إلاَّ الصورة، وذلك كـــ (ما) النافية فإنها لما كانت بمعنى (ليس) وهو نفي الحال أُعملت في المذهب الحجازي عملها،ومثل المبتدأ فإنه لما كان بمعنى الفاعل أعطي صورته وهي الرفع، فحاصل المسألة أن المشبه به في هذه الصُّور واحد لا يفوته إلّا الصورة "[1].

ونظر السيوطي إلى القياس من خلال نوع المقيس والمقيس عليه وأيهما يحمل على الآخر، فقال القياس: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد[2].

أركان القياس:

أركان القياس أربعة: أصل: وهو المقيس عليه وله شروط، وفرع: وهو المقيس، وحكم وعلة جامعة[3].

والمقيس عليه ما ورد عن العرب الذين يحتج بكلامهم، أما المقيس فهو المحمول على كلام العرب تركيباً أو حكماً[4]، والعلة الجامعة: هي ما يراه النحاة من أشياء استحقّ بها المقيس حكم المقيس عليه[5]، أي الصفات المشتركة بينهما[6]، فأنت لا تقيس إلا بحجة تدعوك لحمل المقيس على المقيس عليه. والحكم: هو ما يظهر نتيجة لقياس المقيس على المقيس عليه بالعلة الجامعة[7].

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 218/1.

(2) السيوطي، الاقتراح: 101، الأفغاني، في أصول النحو: 110.

(3) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة: 93، السيوطي، الاقتراح: 96، الأفغاني، في أصول النحو: 110.

(4) الزبيدي، القياس في النحو العربي: 20، 24.

(5) الحديثي، الشاهد وأصول النحو: 232.

(6) الزبيدي، القياس في النحو العربي: 26.

(7) السامرائي، ابن جني النحوي: 150.

4.1.3 القياس عند الخوارزمي:

اعتدّ الخوارزمي بالقياس وبنى عليه ووضعه في مكانته المناسبة بالنسبة لأدلة النحو، فعندما قال الزمخشري:وهذا الباب قياس عند بعضهم،وعند الآخرين مقصور على السماع،قال الخوارزمي: "وجه القياس: كثرة هذا الباب واطّراده ووجه السماع:كلام العرب استقراء، لا قياسٌ إلاَّ إذا أصيب ذلك الاطراد الكلي"[1]؛ أي أن القياس في المرتبة الثانية بعد السماع. وكذلك القياس عنده هو الذي لا يشتمل على مخالفة أصل والشاذ هو ما يشتمل عليه[2]. وإذا ما جاء الأمر على غير قياس أشار إليه وحاول تعليله، يقول: اعلم أن القياس في جمع: دلوٍ ويدٍ أن يقال: "أدُلوٌ وأيدُوٌ" إلا أنهم فرّوا عنه؛لأنه ليس في الأسماء المتمكنة اسم آخره (واو) وما قبله مضموم[3]. وقال:..والقطيع جمعه أقاطيع على غير قياس[4]. وكقوله[5]: محبَّبُ اسم رجل والقياس فيه الإدغام، وحَيوَة اسم رجل والقياس فيه حيّة.

5.1.3 المسائل التي اعتمد فيها على القياس:

القياس على المسموع من كلام العرب:

قاس النحاة على المسموع من كلام العرب ونحن نعلم ــ وكما سبق ــ أن القياس لا يتم إلّا على مثال سابق يحتذى به، فاحتذى النحاة بالمسموع وقاسوا عليه وأصبح هذا دليلا لصحة ما ذهبوا إليه من الأحكام:

حمل النصب على الجر في الاسم المنقوص:

الاسم المنقوص ما كان آخره ياء خفيفة قبلها كسرة وهذه الياء إذا كان الاسم نكرة وفي حال الرفع والجر تحذف حركتها لاستثقال الضمة والكسرة عليها فتبقى

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 415/1.

(2) المرجع نفسه: 173/1.

(3) المرجع نفسه: 351/2.

(4) المرجع نفسه: 2/ 373

(5) المرجع نفسه: 173/1، 174.

ساكنة فتلتقي مع التنوين الساكن فتحذف،وفي حال النصب تُبدل من تنوينه ألفا نحو: قاضيا[1].

وحمل الخوارزمي قول بشر وعدم نصبه (كافي) في:

كَفى بالنّأي من أسماءَ كافي[2]

وقال: كان القياس أن يقال: (كافياً) بالنصب لأن معناه: كفى بالنأي من أسماء كِفايةً إلا أنه حمل النصب على الجر[3].

فجاءت (كافي) غير منصوبة من باب حمل النصب على الجر حملا للنقيض على النقيض (وقد تأتي ياء المنقوص ساكنة في الشعر في حال النصب)[4].

وضع الأسماء موضع المصادر:

قد يحل اسم المصدر مكان المصدر ويعمل عمله[5]، قال الخوارزمي[6]: إن العرب وضعت الأسماء موضع المصادر نحو: (عجبت من طعامِك طعاما) يريدون من (إطعامِك) وقاسه على قول الشاعر:

وبعد عطائِك المائةَ الرِّتاعا [7]

فجاء (عطائك) بدل المصدر إعطاء، (فعمل اسم المصدر (عطاء) عمل المصدر وأُضيف إلى فاعله ونصب به المفعول به (المائة) [8].

---

(1) الأنباري، أسرار العربية: 55، 56. وانظر: العكبري، اللباب: 82/1.

(2) الأسدي، بشر بن أبي حازم، (1994)، الديوان، قدم له وشرحه: مجيد طراد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان: 103. وعجزه: وليس لحُبها إذا طال شافي. القالي، الأمالي: 282/1

(3) الخوارزمي، التخمير: 79/3

(4) العكبري، اللباب: 83/1.

(5) ابن هشام، أوضح المسالك: 181/3.

(6) الخوارزمي، التخمير: 305/1.

(7) القطامي، عُمير بن شُييم، (د.ت)، الديوان، تحقيق: إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب، (د.ط)، دار الثقافة، بيروت، لبنان: 37.وصدره: أكفرا بعد رد الموت عني.

(8) ابن هشام، أوضح المسالك: 181/3.

(إنّ) مع اللام تجري مجرى (لعل):

قيل: (لعلَّ) حرف مركب ولامه الأولى لام الابتداء،وفيه اثنتا عشرة لغة منها: لأنّ وأنّ[1]، بين الخوارزمي أن (إنّ) تجري مع اللام مجرى (لعل) في مواضع كثيرة نحو: (أطع ربّك لأنك تفلح ولعلك تفلح) وقاسه على قول حطائط بن يعفر:

أَريني جَوادا ماتَ هُزلا لعلّني أرى ما تَرَيْنَ أو بَخيلا مُخلَّدا[2]

ويروى (لأنّني أرى)، وهو بمعني: لعلّني[3].

حمل (رب) على نقيضتها (كم):

(كم) إن كانت خبرية تكون للتكثير وهي نقيضة (رُبّ)[4]، و(رُبّ) من الحروف العوامل ولها صدر الكلام [5]، وتأتي للتقليل غالبا [6].

وقال الخوارزمي: وقد تستعمل العرب (رُبَّ) في معنى نقيضتها (كم) التي للتكثير، وقاسه على بيت الحماسة:

فإن تُمسِ مهجورَ الفناءِ فربّما أقامَ بها بعد الوفودِ وُفُودُ[7]

ونظيرتها في ذلك (قد) فإنها للتقليل إذا دخلت على المضارع، ثم انقلبت إلى معنى التكثير في نحو قول زهير:

أخُو ثقةٍ لا تُهلِك الخمرُ مالَهُ ولكنَّه قد يُهلِك المالَ نائلُهُ [8]

---

(1) المرادي، الجنى الداني: 582.

(2) المرزوقي، شرح ديوان الحماسة: 1733/4.

(3) الخوارزمي، التخمير: 66/4.

(4) ابن الوراق، العلل في النحو: 258.

(5) الرماني، معاني الحروف: 106.

(6) السيوطي، الإتقان: 327/1

(7) المرزوقي، شرح ديوان الحماسة: 800/2. القالي، الأمالي: 272/1.

(8) ابن أبي سلمى، زهير، (1964)، الديوان، صنعه الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني ثعلب، (د.ط)، الناشر، الدار القوميه لطباعة، القاهرة، مصر: 141.

بخلاف سائر الحروف الجاره[1]، و(قد) مع المضارع ترد للتقليل، وذكر بعض النحاة مجيئها للتكثير وهو غريب[2].

قد يحمل الشيء على ضده[3]، فحمل هنا (رب) على نقيضتتها (كم) فجاءت للتكثير كما في بيت الحماسة..ثم قاس مجيء (رب) للتكثير وهي في الأصل للتقليل، حمله على (قد) وهي للتقليل ولكنها انقلبت في قول زهير للتكثير.

نيابة العطف عن التثنية:

العطف هو الأصل في المثنى،فالأصل في قولك الزيدان هو: زيد وزيد[4]، ويرى الخوارزمي أن العطف ينوب عن التثنية فيكون العطف من باب التثنية وقاسه على قول الشاعر[5]:

كأن بين فكِّها والفكِّ[6]

فقاس نيابة العطف عن التثنية كما في: (فكِّها والفكِّ)، وعدّه الألوسي من الضرورة، ووجه الضرورة الرجوع إلى الأصل فإن أصل المثنى العطف بالواو[7].

نيابة (العَلَم) عن الجنس:

"العَلَم الجنسي اسم يعين مسماه بغير قيد تعيينَ ذي الأداة الجنسية أو الحضورية، ويشبه النكرة من جهة المعنى؛ لأنه شائع في أمته لا يختص به واحد دون غيره"[8].

وينوب العَلَمُ أحياناً عن الجنس، وقاسه الخوارزمي على قول الشاعر[9]:

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 23/4

(2) المرادي، الجنى الداني: 257.

(3) الأنباري، أسرار العربية: 196.

(4) البغدادي، خزانة الأدب ولب ألباب العرب: 468/7.

(5) الخوارزمي، التخمير: 25/2.

(6) الألوسي، الضرائر: 112. البغدادي، خزانة الأدب ولب ألباب العرب: 468/7. وعجزه: فارة مِسك ذبحت في سكِّ

(7) الألوسي، الضرائر: 112.

(8) ابن هشام، أوضح المسالك: 122/1

(9) الخوارزمي، التخمير: 25/2.

لا هيثمَ الليلةَ للمُطيِّ [1]

فهيثم في البيت السابق لا يريد به شخصا بعينه،يقول سيبويه: "كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين"[2]؛ أي لا مثل هيثم، فصار في حكم النكرة [3]. فربما نُزّل العَلَم منزلة الجنس وأصبح لا يدل على معين، وخاصة في الأقوال المشهورة نحو: لكل فرعون موسى؛ أي لكل متكبر جبار.

زيادة الفاء:

تأتي الفاء زائدة أحياناً، دخولها في الكلام كخروجها[4]، وكذلك قال سيبويه والأخفش[5]، وجاءت زائدة في قوله تعالى[6]: ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾[7].

وذهب الخوارزمي[8]: إلى أن الفاء زائدة في قراءة النبي ﷺ "فبذلك فلتفرحو"[9]، فالفاء في (فلتقرحوا) مزيدة وقاسه على الفاء في (فاجزعي) في قول الشاعر:

لا تَجزعي إن مُنفساً أهلكْتُه فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعِي[10]

قال الرماني عن (فعند ذلك فاجزعي): لا بد أن تكون إحدى الفاءين زائدة؛ لأن (إذا) إنما تقتضي جواباً واحد[11]، وقد أنكر العكبري زيادة الفاء[12].

---

(1) سيبويه، الكتاب: 296/2.ابن يعيش، شرح المفصل: 102/2. العكبري، اللباب: 243/1.

(2) سيبويه، الكتاب: 296/2.

(3) الأنباري، أسرار العربية: 227.

(4) المالقي، رصف المباني: 386، ابن هشام، مغني اللبيب: 165/1.

(5) المرادي، الجنى الداني: 71.

(6) السيوطي، الإتقان: 336/1.

(7) سورة ص، الآية: 57.

(8) الخوارزمي، التخمير: 259/3.

(9) سورة يونس، الآية: 58. والقراءة في: النحاس، إعراب القرآن: 150/2.

(10) العكلي، الديوان: 73، الرماني، معاني الحروف: 46.

(11) الرماني، معاني الحروف: 46، الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 67/2.

(12) العكبري، اللباب: 421/1.

ارتفاع المخصوص بالمدح:

يذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد فاعل نعم ويعرب مبتدأ[1]، وقال الخوارزمي عن: (زيدٌ نعم الرجل): (زيد) مبتدأ و(نِعم الرجل) جملة فعلية مقدمة على المبتدأ وهي خبر له، وقاسه على القول المشهور: (مررت به المسكين) فالمسكين مبتدأ وخبره (مررت به)[2].

فقاس تأخر المبتدأ في أسلوب المدح على القول المشهور: "مررت به المسكين" فالتقدير: "المسكين مررت به"[3]، وكذلك قال في الإيضاح، وأضاف: أراد الابتداء به فأخره والنية التقديم[4]. فالمسكين مبتدأ مؤخر كما في أسلوب المدح بنِعم.

تأخير المبتدأ:

قال الرضي: "يجوز تأخير المبتدأ عن الخبر معرفتين أو متساويين من قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ"[5] فوجود القرينة المعنوية يسوّغ لهذا التأخير[6].

وبين الخوارزمي: أنّ المبتدأ إذا كان عليه دليل فيجوز تأخيره وقاسه على قول أبي تمام:

لعابُ الأفاعي القاتلاتِ لُعابُه[7]

وهذا كما إذا كان على الفاعل دليل فإنه يجوز تقديم المفعول به عليه نحو: أبرأ المرضى عيسى[8].

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك: 240/3.

(2) الخوارزمي، التخمير: 318/3.

(3) الأنباري، أسرار العربية: 109.

(4) النحوي، الإيضاح: 111.

(5) الأستراباذي، شرح الكافية: 253/1.

(6) ابن هشام، أوضح المسالك: 185/1.

(7) أبو تمام، حبيب بن جاسم بن أوس الطائي، (1992)، الديوان، ضبطه وشرحه: شاهين عطية، ط2، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان: 242.الأستراباذي، شرح الكافية: 253/1. وعجزه: وأرى الجنى اشتارته أيدٍ عواسل.

(8) الخوارزمي، التخمير: 275/1.

فقاس تأخير المبتدأ إذ دلَّ عليه دليل على ما جاء في البيت فالأصل: لعابه لعاب الأفاعي، فـ (لعابه) مبتدأ مؤخر، وقاس هذا أيضا على تأخير الفاعل إذا دل دليل عليه، والغريب أنّ الخوارزمي قد دعم شاهد أبي تمام السابق -وهو مولد- بشاهد للفرزدق وهو من شعراء الاحتجاج يقول فيه:

بنونا بنو أبنائِنا وبناتُنا بنوهن أبناءُ الرجالِ الأباعدِ[1]

أي بنو أبنائنا مثل بنينا[2].

إضمار كان:

لحذف كان أربعة أوجه ذكرها ابن هشام: فقد تحذف مع اسمها، أو مع خبرها، وقد تحذف مع معموليها، وأحيانا تحذف وحدها، وذكر شواهد لكل نوع[3].

وعند الخوارزمي: أن المضمر إذا تقدم ذكره يكون بمنزلة المظهر، وقاس هذا على إضمار (كان) على قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾[4].

والمعنى: فليكن رجلٌ وامرأتان، لتقدم ذكرهما[5]؛ أي أن السياق قد يجعل المضمر سهلاً التقدير، وذكر السمين عدة أوجه في هذه الآية، يضيق المقام عن ذكرها[6].

العطف على جملة الشرط:

إذا انقضت جملة الشرط والجواب، ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو الواو، فلك جزمه بالعطف ورفعه على الاستئناف، ونصبه بأن مضمرة وجوبا[7].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: 99/1. الأستراباذي، شرح الكافية: 253/1.

(2) الأستراباذي، شرح الكافية: 253/1.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك: 230/1 ــ237.

(4) سورة البقرة، الآية: 282.

(5) الخوارزمي، التخمير: 59/2.

(6) الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 274/1

(7) ابن هشام، أوضح المسالك: 185/4.

وفي قوله تعالى: ﴿ مَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[1]، قُرئ: (نذرْهم)[2] بالجزم، وقال الخوارزمي[3]: ومن رفع (ويذرُهم) جعل العطف جملة على جملة، ولم يجعل العاطف للاشتراك، وقاسه على (ونكفر) في قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاء فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ﴾[4]. فقاس جواز الجزم والرفع في (ونذرهم) في الآية الأولى على جواز الجزم والرفع في (ونكفرْ) في الآية الثانية، (لأن (ونكفر) فيها أكثر من قراءة، وقراءة الرفع أبلغ وأعم)[5].

وقرأ ابن كثير وعاصم (ونكفرُ) بالنون والرفع وقرأ نافع وحمزة (ونكفرُ) بالنون والسكون[6].

جزم الجواب:

إذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز جزم الجواب ورفعه وكلاهما حسن[7].

وكذلك ذهب الخوارزمي وقال:الشرط إذا كان ماضياً والجزاء مضارعاً جاز في الجزاء وجهان، رفعه وجزمه، أما الجزم فعلى القياس، وقاسه على (نوفِّ) في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ﴾ [8]، وذلك أن الجزاء ينجزم

---

(1) سورة الأعراف، الآية: 186. انظر القراءة: الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 378/3. القيسي، الكشف: 485/1.

(2) انظر القراءة: الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 378/3. القيسي، الكشف: 485/1.

(3) الخوارزمي، التخمير: 252/3

(4) سورة البقرة، الآية: 271.

(5) الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 651/1. أبو حيان، البحر المحيط: 691/2.

(6) ابن عطية، المحرر الوجيز: 366/1.

(7) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 35/3.

(8) سورة هود، الآية: 15. انظر أوجه القراءة: أبو حيان، البحر المحيط: 133/6. الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 84/4.

تبعاً للشرط، فإذا لم ينجزم المتبوع لم ينجزم التابع،والرفع استحسان[1].فجزم جواب الشرط على القياس وقاسه على ما ورد في الآية (نوفِّ)

صفة اسم (لا) النافية للجنس:

قال ابن الأنباري في باب (لا): يجوز أن تبنى صفة النكرة معها على الفتح، كما جاز أن تنصب حملا على اللفظ، وترفع حملا على الموضع[2]، فـ (لا) واسمها في موضع رفع [3].

وقال الخوارزمي عن صفة اسم (لا) النافية للجنس نحو: (لا رجلَ ظريفاً فيها وظريفٌ فيها): صفة المفرد تُبنى معه على الفتح؛لأن الموصوف والصفة بمنزلة شيء واحد، ويجوز أن تُعرب محمولة على لفظه أو محله كما في المعطوف، وقاسه على قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ [4]، والطيرُ[5]. فقاس إعراب صفة اسم (لا) حملا على اللفظ أو المحل على إعراب (الطير) حملا على لفظ المنادى المرفوع أو محله وهو النصب؛ أي (معطوف على الموضع: نادينا الجبال والطيرَ)[6].

القياس النحوي:

أركان القياس كما سبق أربعة: أصل: وهو المقيس عليه، وفرع: وهو المقيس، وحكم وعلة جامعة، ويتم هذا القياس بحمل فرع على أصل، أو حمل أصل على فرع، أو حمل نظير على نظير، أو حمل ضد على ضد.

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 145/4.

(2) الأنباري، أسرار العربية: 225. وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك: 21/2. ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 17/2.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 17/2.

(4) سورة سبا، الآية: 110، وقراءة الرفع في: الأزهري، معاني القراءات: 390. النحاس، إعراب القرآن: 229/3.

(5) الخوارزمي، التخمير: 511/1.

(6) النحاس، إعراب القرآن: 229/3.

ويُحمل القياس كما سبق على السماع، وقد يحمل النحوي قياسه لقضية نحوية تحتاج إلى حكم على مسألة نحوية مشابهة لها حكمها، ولا بدّ من جامع ودليل يربط بين المسألتين، ومن القياس النحوي عند الخوارزمي:

إضافة (ذو) للأسماء الظاهرة:

تضاف (ذو) إلى أسماء الأجناس ولا تضاف إلى الأعلام ولا إلى الضمائر ولا الصفات ولا إلى الجمل، وورد إضافتها إلى الضمير شذوذا[1]، فلا تضاف إلى غير الأجناس[2].

وقاس الخوارزمي إضافة (ذو) إلى الأسماء الظاهرة بوصل (الذي) بالجمل ولا يوصل بالمفرد، وقال: (ذو) لا تضاف إلا إلى أسماء الأجناس لأن المقصود بوضعها تحويل ما ليس من أسماء الأجناس المظهرة صفاتٍ بخلاف الضمائر والأعلام فإنها بعيدة من الوصف، وإضافة (ذو) للضمائر شاذّ، ونظير ذلك وصل (الذي) بالجمل لا بالمفاريد[3]. فلا يجوز أن تكون الصلات إلا جملا ولا يجوز أن تكون مفردة[4].

(أي) بمنزلة اسم الإشارة:

"أي واسم الإشارة وضعا مبهمين مشروطاً إزالة إبهامهما بشيء، أما اسم الإشارة فبالإشارة الحسية أو بالوصف، وأما (أي) فباسم آخر بعده"[5]، فاسم الإشارة لا يوصف إلا بما فيه (أل)، وكذلك (أيّ) توصف بما فيه (أل)، أو باسم الإشارة[6].

وقاس الخوارزمي (أيَّ) على اسم الإشارة، وقال: الصفة في: (يأيّها الرّجل) صفة (أيّ) وليس عطف بيان؛ لأن (أياً) بمنزلة اسم الإشارة بدليل أنهم قد أجروه مجراه، فكذلك جمعوا بينهما في حكم، فقالوا المنادى المبهم شيئان: أي واسم

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك: 40/1.

(2) الأنباري، أسرار العربية: 328.

(3) الخوارزمي، التخمير: 70/2

(4) الأنباري، أسرار العربية: 328.

(5) الأستراباذي، شرح الكافية: 375/1.

(6) ابن هشام، أوضح المسالك: 31/4.

الإشارة، فيكون معنى قولك: أبصر ذلك الرجل، أبصر ذلك المسمى بهذا الاسم، ويأيُّها الرجل، يأيّها المُسمى بهذا الاسم[1]. فقاس أي على اسم الإشارة وبين سبب هذا القياس.

بناء (متى) الاستفهامية والشرطية:

تأتي متى استفهاماً عن الزمان[2]، وتكون شرطا[3]، وبين الخوارزمي أن بناء (متى) الاستفهامية جاء لجريها مجرى همزة الاستفهام أمّا (متى) الشرطية فلجريها مجرى إنْ[4].

فقياس بناء (متى) الاستفهامية على بناء همزة الاستفهام، فهما استفهاميتان، وإما (متى) الشرطية فقاسه على (إنْ)؛ فهما للشرط.

تقديم معمول المصدر:

كل مصدر صح تقديره بـــ(أنْ والفعل) عَمِل عَمَل فعله المشتق منه لمشابهة الفعل في الحروف والدلالة على الحدث، ولا يتقدم معمول المصدر عليه[5]، ولا يصح تقديم ممّا في حيزه عليه لأنه في تأويل (أنْ) مع الفعل[6].

وقاس الخوارزمي عدم تقديم معمول المصدر على المصدر، على عدم تقدم معمول الفعل على (إن)؛ فالمصدر في معنى الفعل مع (إن).

وقال: إنه لا يجوز تقديم معمول المصدر على المصدر نحو: (زيداً ضربك خير له) كما لا يقال: (زيدا إن تضرب خيرٌ له) وذلك أن المصدر في معنى الفعل مع (إن)؛ وبما أنه لا يجوز تقديم معمول الفعل على (إن) فكذلك هاهنا؛ وهذا لأن أقصى درجات المعمول فيه أن يقع موقع العامل فيه، والعامل فيه هو الفعل لا يتقدم

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 101/2.

(2) الزجاجي، حروف المعاني: 59.

(3) المرادي، الجنى الداني: 505.

(4) الخوارزمي، التخمير: 284/2.

(5) العكبري، اللباب: 448/1، 449، ابن النحاس، التعليقة على المقرب: 241.

(6) الإسفرائيني، اللباب في علم الإعراب: 176.

(إن) فلئن لا يتقدمه معموله بطريقة أولى[1].

فالمصدر في معنى الفعل مع (إن)؛ ولا يجوز تقديم معمول الفعل على (إن)، فكذلك المصدر لا يجوز تقديم معموله عليه.

إضمار المضاف:

يقول ابن هشام: يجوز حذف ما عُلم من مضاف ومضاف إليه، ويحذف المضاف إذا قام دليل يدل عليه المحذوف، وكان المضاف إليه مفردا لا جملة[2].

ولكنّ الخوارزمي بين أن إضمار المضاف شاذ وقاسه على إضمار الجار، وقال: "إنما كان إضمار الجار شاذاً؛ لأن الجار مع المجرور كشيء واحد وإضمار بعض الشيء مع إظهار بعضه لا يجوز، كذلك إضمار المضاف[3]، فقاس إضمار المضاف على إضمار حرف الجر.

أما ابن عقيل فقال: وقد يحذف المضاف لقيام قرينة تدل عليه، ويقوم المضاف إليه مقامه كقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾[4]، أي: حب العجل[5].

وقال سيبويه عن قولهم: "ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة"، بيضاء في موضع جر كأنك أظهرت كلّ، فقلت: ولا كل بيضاء[6].

أي أن السياق والقرينة قد تسوغ حذف المضاف وإضماره، وقد يبدو ذكره نوع من التكرار.

المضارع واسم الجنس:

المضارع بحسب وضعه يكون شائعا ثم يعرض له التخصيص بما يلحق به

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 96/3.

(2) ابن هشام، أوضح المسالك: 142/3.

(3) الخوارزمي، التخمير: 59/2.

(4) سورالبقرة: 93.

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 76/3. وانظر ابن هشام، مغني اللبيب: 624/2.

(6) سيبويه، الكتاب: 65/1.

من السين، وسوف وهذا من وجوه مشابهته للاسم[1]، ويرى الخوارزمي أنّ "الفعل المضارع يشبه المنكر من الجنس، فالمضارع مبهم يصلح للحال والاستقبال كما أن المنكر من اسم الجنس كذلك يصلح لهذا، فلذلك إذا دخله اللام هناك تعين لأحدهما،كذلك إذا دخله اللام ها هنا أو السين أو سوف"[2]، يقصد المضارع مبهم يختص بـــ: اللام أو السين أو سوف، وقاسه على اسم الجنس إذا دخله اللام تعين.

بمعنى أن الاسم يكون مبهما نحو: "رجل ثم يختص بواحد نحو: الرجل وكذا المضارع، مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص بأحدهما بالسين"[3].

صدارة (رُبَّ):

من شأنهم حمل النقيض على النقيض، فحملوا (رُبَّ) في كونها في صدر الكلام على (كم)؛ لأنها للتكثير كما هي للتقليل[4] فـــ(رُبَّ) حرف تقليل ويلزم تصديرها[5]؛ وتقليل الشيء يقارب نفيه، فأشبهت حروف النفي وحروف النفي لها الصدارة[6].

قاس الخوارزمي (رُبَّ) على (كم)، وقال: لما كان معناه التقليل وكانت لا تعمل إلا في نكرة، صارت مقابلاً لـــ(كم) إذا كانت خبراً فجعل لها صدر الكلام كما جعل لـــ(كم) ولأن معناها التقليل والنفي، والنفي كالاستفهام له صدر الكلام، والاستفهام ينقل الجملة الخبرية من الخبر إلى الاستفهام، فكذلك النفي ينقل الجملة الابتدائية عن الإثبات إلى النفي[7]. فـــ(رُبَّ) لـــها صـــدر الـــكلام مثل (كم) وأيضاً

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك: 142/3.

(2) الخورازمي، التخمير: 212/3.

(3) الأستراباذي، شرح الكافية: 12/5.وانظر: الأنباري، أسرار العربية: 46.

(4) الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، (1998)، ترشيح العلل في شرح الجمل، تصنيف وإعداد: عادل محسن سالم العميري ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية: 151؛ وانظر: ابن الوراق، العلل في النحو: 358.

(5) المرادي، الجنى الداني: 440، 453.

(6) الأنباري، أسرار العربية: 237، الرماني، معاني الحروف: 107.

(7) الخوارزمي، التخمير: 21/4.

معناه التقليل وهو كالنفي والنفي له صدر الكلام كالاستفهام.

نيابة (إذن) عن ذكر الشرط:

نَعَم: حرف جواب ويكون تصديقاً للمخبر ووعداً للطالب وإعلاماً للمستخبر[1] وأما (إِذَنْ) فجواب وجزاء[2]، ومذهب الجمهور أنها حرف[3]، وقاس الخوارزمي (إذن) على (نَعَم)، فقال: (إذن) للنيابة عن ذكر الشرط في الجواب كنيابة (نَعَم) عن ذكر المسؤول عنه في الجواب.

فإذا قلت: إذن أكرمك لمن قال لك: إن تكرمني أزرك، ناب ذلك عن قولك: أكرمك للشرط الذي شرطت، كما ناب قولك: (نعم) في جواب من يقول لك: "أزيدٌ في المسجد"، عن أن تقول: زيد في المسجد[4].

فنابت (إذن) عن ذكر الشرط في الجواب كنيابة (نعم) عن ذكر المسؤول عنه في الجواب، وهذا من باب خفة اللغة والميل للاقتصاد وعدم التكرار.

اسم (ليس، ولا يكون) عندما يكونان للاستثناء:

تأتي ليس ولا يكون للاستثناء ويقومان مقام (إلا) وإذا أريد بهما الاستثناء ففيهما ضمير هو اسمهما [5].

وبيَّن الخوارزمي: أن (ليس، ولا يكون) وإن أريد بهما الاستثناء، ففيهما ضمير هو اسمهما ولا يثنى ذلك الضمير ولا يجمع ولا يؤنث.، ونظيرهما (كان) إذا ألغيت في نحو قولك: (زيدٌ قائمٌ كان) فلا بُدَّ من أن يكون مقدر لها فاعلاً[6]، فـــ(كان) متى ألغيت فلا بد لها من فاعل والأحسن أن تؤخرها أو توسطها[7].

---

(1) السيوطي، الإتقان: 360/1.

(2) سيبويه، الكتاب: 234/4.

(3) المرادي، الجنى الداني: 363، 366.

(4) الخوارزمي، التخمير: 154/4.

(5) ابن الوراق، العلل في النحو: 356.

(6) الخوارزمي، التخمير: 459/1.

(7) ابن الوراق، العلل في النحو: 205، 206.

فقاس تقدير ضمير لـــ(ليس، ولا يكون) في حالة الاستثناء وهو اسمهما، على تقدير فاعل لـــ(كان) عند الإلغاء، فلخروج هذه الألفاظ عن عملها الأصل ربط بينهما في القياس.

6.1.3 رفضه بعض القياس:

رفض الخوارزمي القياس إذا فقد شرطا أو اختل الشبه، ومن ذلك:

إعراب المضارع:

إعراب المضارع من مسائل الخلاف، قال العكبري: المعرب بحق هو الاسم، والفعل المضارع محمول عليه وقال بعض الكوفيين: المضارع أصل في الإعراب[1] وقال ابن جني: لمّا شبّهوا المضارع بالاسم أعربوه[2].

ولكنّ الخوارزمي لم يقبل إعراب المضارع قياسا على الاسم؛ لأن هذا يقتضي أن يكون إعراب المضارع مؤخراً عن إعراب الاسم، ولكن المضارع ظفر بإعرابه حالة الإفراد، والاسم لم يظفر به إلا في حالة التركيب؛ لأن الأسامي في الأصل وضعت عارية عن الإعراب، ولأن الشيء متى استوجب بالمشابهة حكم شيء فلا بُد أن يكون حكم ذلك الشيء مقدماً على حكم هذا المستوجب[3]، فإعراب المضارع سبق إعراب الاسم فلا يقاس عليه.

إضافة (حيث) للمفرد:

حيث "لا تكاد تُوقِع بعدها المفرد بل تبيّنها بالجملة، وذلك لشدة إبهامها"[4].

وعندما وردت (حيث) مضافة إلى المفرد في قول الشاعر:

أما ترى حيثُ سُهيلٍ طالِعا[5]

---

(1) العكبري، التبيين: 153، ابن النحاس، التعليقة على المقرب: 241.الأنباري، أسرار العربية: 46.

(2) ابن جني، الخصائص: 309/1. الزجاجي، أبو القاسم عبدالله بن إسحاق، (د.ت)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، (د.ط)، شركة الفجر العربي، بيروت، لبنان: 80.

(3) الخوارزمي، التخمير: 203/2

(4) العكبري، اللباب: 78/2.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل: 90/4.

قال الخوارزمي: القياس أن لا تضاف (حيث) إلى المفرد كـــ (إذ وإذا) إلا أن الشاعر استحسن إضافته فأجراه مُجرى المكان[1]، فبين أن هذا لا يقبله القياس ولكنه خرّجه استحسانا.

7.1.3 تأثر قياسه بالفقه:

وربما قاس النحو على مسألة فقهية نحو: قال الزمخشري: "ويؤكد المظهر بمثله وبالمضمر والمضمر بمثله، وبالمظهر جميعاً".

فقال الخوارزمي: "متى عُرِّف شيء بشيء، فإما أن يكون الابتداء بالإشارة والانتهاءُ أيضاً بها، وإما أن يكون الابتداء بالنطق، والانتهاءُ به أيضاً، وإمَّا أن يكون الابتداء بالإشارة والانتهاء بالنطق وإما على العكس، فالأقسام الثلاثة جائزه بخلاف القسم الرابع، فإنَّه انحطاط من الأعلى إلى الأسفل، وذلك لا يجوز، ونظيرها ما إذا افتتح المتنفل صلاته قاعدا وأتمها قاعداً، وافتتحها قاعداً وأتَّمها قائماً، أو افتتحها قائماً وأتمها قائماً، فإنه يجوز بخلاف ما لو افتتحها قائماً وأتمها قاعداً"[2]. فقاس الابتداء بالنطق والانتهاء بالإشارة، على المصلي الذي يفتتح صلاته قائما ويتمها قاعدا، فكلاهما لا يجوز؛ لأنه انحطاط من الأعلى للأسفل، ونجد أمثلة كثيرة لتأثر قياسه بالفقه[3]. وهكذا نجد أن الخوارزمي أخذ بالقياس وبنى عليه كثيرا من المسائل النحوية.

2.3 الإجماع:

الإجماع لغة: هو الإحكام والعزيمة على الشيء[4]، وأن تجمع الشيء المتفرق جميعاً[5].

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 272/2.

(2) المرجع نفسه: 79/2.

(3) المرجع نفسه: 217/1، 220/2، 271.

(4) الفراء، معاني القرآن: 185/2، الكفوي، الكليات: 45.

(5) ابن منظور، لسان العرب: 204/2.

والإجماع: الاتفاق، وهذا أمر مجمع عليه: أي متفق عليه[1]، وأجمع القوم على كذا أي اتفقوا[2].

وذكر ابن جني الإجماع مع النقل والقياس ولكن ابن الأنباري أسقطه وذكر مكانه استصحاب الحال مع النقل والقياس [3]،ومع أن ابن الأنباري لم يذكر الإجماع في أقسام أدلة النحو، ولكنه من الناحية العملية اعتدّ به، وبنى عليه يقول: "وفي العدول عن قبولهم نقلهم خرق الإجماع"، يقصد النقل عن أهل الأهواء، ويقول "قياس العلة فهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافة"[4].وربما كان الإجماع عندهم من الأدلة المسلم بها ولا يحتاج إلى ذكر.

وأشار القدماء للإجماع والبناء عليه كقول سيبويه: "والعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون"[5]، بمعنى أنهم اتفقوا على النصب فهو إجماع، وكذلك قال المحدثون: اتفاق النحاة على حكم معين حول مسألة من المسائل النحوية والصرفية دون خلاف مذهبي أو فردي ينقض هذا الاتفاق يعتبر إجماعاً[6].

فالإجماع حجة يبنى عليه، يقول ابن جني: " وإجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص"[7]،و البلدان يعني البصرة والكوفة، فـ (إجماع العرب حجة، ولكن أنّى لنا بالوقوف عليه، ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه)[8]، أي يقبلونه، وهذا يعني أن الإجماع لا يكون إلا إذا رضي بالحكم بقية النحاة، ولكن كيف نعرف أن هذا الحكم لم يخالفه أحد؟

---

(1) الزبيدي، تاج العروس: 307/5.

(2) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 103/1.

(3) السيوطي، الاقتراح: 27.

(4) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة ولمع الأدلة: 88، 105.

(5) سيبويه، الكتاب: 391/2.

(6) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية، ص49، عبد المسيح وتايري، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي: 34، بابتي: المعجم المفصل: 54.

(7) ابن جني، الخصائص: 216/1.

(8) السيوطي، الاقتراح: 88، 89

فالإجماع أن يكون حكم نحوي لجماعة أو لبعض النحاة في مسألة معينة فيقبله جمهور النحاة أو تتوافق آراء النحاة حوله، ويجمعون عليه بشرط ألا يخالف المنصوص والمقيس، مع أن السيوطي يرى أنه من الصعب الوقوف على إجماع العرب.

والمتتبع لكتب الخلاف النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية يجد الإجماع دليلاً من أدلة النحو في الاحتجاج واعتمدوا عليه في إثبات بعض الأحكام النحوية [1].

ومن الناحية المنطقية لا بد من قبول الإجماع أو حتى شبه الإجماع، فإذا كنا نحتج بقول سيبويه بمفرده أو بغيره من النحاة، فالأولى قبول رأي الجمع من النحاة حتى وإن خالفه النزر اليسير.

ويرى بعض الباحثين أن الإجماع جاء بعد ظهور مدرسة الكوفة كون الإجماع ما هو إلا اتفاق ويحتاج إلى طرفين، وظهوره كمصطلح جاء بعد مناظراتهم، ثم تناوله ابن جني في الخصائص كأصل مستقل[2].

وهذا يعني أن الإجماع لم يظهر إلا بعد عملية التقعيد وظهور مسائل توافق فيها رأي النحاة أو قَبِل اللاحق بحكم السابق ولم يخالفه، فأصبحت إجماعا.

وبهذا فالإجماع أصل من أصول النحو، وهو قبول أدلة الطرف الآخر والاتفاق معه فيما ذهب إليه في حكم من أحكام النحو، فهو ليس دليلاً بقدر ما هو اتفاق مع الآخر على الحكم.

وأخذ الخوارزمي بالإجماع وبنى عليه أثناء شرحه للمفصل وكان يشير إلى الإجماع أحياناً بقوله[3]: مذهب النحويين، ومذهبهم، واتفاق النحويين، وأجمع النحويون، ومع هذا فقد هاجم الخوارزمي مراراً إجماع النحاة، بل كان وصفه أحياناً لإجماع النحاة وصفاً قاسياً كما سنرى.

---

(1) الحديثي، الشاهد وأصول النحو: 434، نحلة، أصول النحو العربي: 81.

(2) رفعت، حسين، (2005)، الإجماع في الدراسات النحوية، عالم الكتب، القاهرة، مصر: 25، 26.

(3) الخوارزمي، التخمير: 383/1، 389، 443/1، 503.

1.2.3 ومن المسائل التي بناها الخوارزمي على الإجماع:

التنازع:

إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت[1] و"تضمر الفاعل الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من أحد؛لأنه ليس إضمار قبل الذكر"[2]، وعن قولهم: "ضربني وضربتُ زيدا " قال الخوارزمي: اتفق النحويون عن آخرهم على أن الفعلين إذا توجها إلى اسم إمّا بجهة الفاعلية وإما بجهة المفعولية أو أحدهما بجهة الفاعلية والآخر بجهة المفعولية، فالفعلان بمجموعهما لا يستندان إلى ظاهر الاسم بل الذي يستند إلى ظاهره أحدهما والآخر إلى ضميره[3]. فأحد الفعلين يستند للظاهر والآخر يستند لضميره.

إعمال ظن وأخواتها وإلغاؤها:

إذا ابتدأت بـــ (ظنّ) أو أخواتها أعملتها في المفعولين وإن وسطتها أو أخرتها كنت بالخيار في الإعمال والإلغاء، فإن ألغيت ظننتُ إذا عديته للمصدر كما تلغيه إذا لم تُعدِّه رفعت فقلت: زيدٌ ظننتُه منطلِقٌ، كما تقول: زيدٌ ظننتُ منطلقٌ.

وقال الخوارزمي: وحكم أفعال القلوب أن تعملها بالإضافة إلى كلا المفعولين أو تلغيها، ولا يجوز إلغاؤها ما دامت مقدمة على مفعولها،وأما قولك "عبدُ الله أظنُّه منطلقٌ" فالضمير في "أظنّه منطلقاً" ينصرف إلى الظّنّ لا إلى عبد الله، فلو انصرف إلى عبد الله لكان فعل القلب معملاً بالإضافة إلى أحد مفعوليه، غير معمل بالإضافة إلى المفعول الثاني، وذلك بالإجماع لا يجوز، والظن وإن لم يذكر مطابقة فقد ذكر ضمنا كأنه قال "عبد الله أظن ظنّي منطلق" كقولك: (ضربتُه عبد الله) وتضمر الضرب بمعنى "(ضربتُ الضربَ)[4].

فالهاء في "أظنه" ينصرف للظن ليعمل الفعل في المفعول الأول والثاني، وهذا التقدير فيه تكلف، ولو كانت الهاء بدلا من المفعول الأول لكان أوجه.

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك: 166/2.

(2) الأستراباذي، شرح الكافية: 204/1.

(3) الخوارزمي، التخمير: 236/1.

(4) المرجع نفسه: 316/1.

نداء المعرف بـــ(أل):

منع النحاة نداء ما فيه(أل)؛ لأن النداء معرفة و(أل) معرفة،ولا يجمع بين أداتي تعريف إلا في لفظ الجلالة والجمل المحكية نحو: يا المنطلق زيد[1].

وقال الخوارزمي: والمعرف باللام لا ينادى رأساً بالإجماع؛ لأنه لو نودي لا يخلو من أن ينادى نداء تنكير، والمعرف باللام لا يقبل التنكير، ولو قبله لتعطلت الكلمة من المعنى رأساً، وهذا لا يجوز، وكذلك لا ينادى نداء تعريف؛ فنداء التعريف إنما يكون للاسم النكرة فيستفيد بالنداء مع الضم التعريف[2]، فالمعرف باللام لا ينادى مباشرة بالإجماع؛ لأنَّ النداء معرفة ويلتقي مع (ال) وهي للتعرف، وهذا تناقض.

ترخيم المنادى:

الترخيم هو حذف أواخر الأسماء المفردة المعرفة في النداء[3]، وما يحذف للترخيم إمّا حرف وهو الغالب وإما حرفان إذا كان الذي قبل الآخر من أحرف اللين[4]، فتقول: (يا جَعف َ ويا برثُ في: جعفر وبرثن)[5]، وبين الخوارزمي أنه وفي حال الترخيم وإذا كان المنادى ينتهي بحرفين أصليين فلا يجوز حذفهما بالإجماع والذي يجوز حذفه آخرهما نحو: غضنفر: يا غضنف وفي سفرجل يا سفرج[6].

فالحرفان الأصليان لا يجوز حذفهما في حال الترخيم إجماعاً، وإنَّما يجوز حذف آخرهما.

---

(1) الألوسي، الضرائر: 1225، وانظر: ابن جني، اللمع في العربية: 82، النحاس، شرح أبيات سيبويه: 132

(2) الخوارزمي، التخمير: 340/1.

(3) النحوي، الإيضاح: 191. ابن جني، اللمع في العربية: 83.

(4) ابن هشام، أوضح المساك: 55/4، 58. الأستراباذي، شرح الكافية: 402/1.

(4) الخوارزمي، التخمير: 236/1.

(5) ابن جني، اللمع في العربية: 83.

(6) الخوارزمي، التخمير: 369/1.

2.2.3 مخالفة الإجماع:

نلمح في شخصية الخوارزمي حب النقاش والمجادلة والمخالفة، وكما وصفه ياقوت "ذو الخاطر الوقاد والطبع النقاد"، وهو من جهة أخرى شاعر صاحب خيال واسع.

وشخصيته جادة تميل للحدة والانفعال، وحب الجديد، وهذا انعكس على رده على إجماع النحاة أحياناً، وعلى العبارات القاسية التي كان يطلقها نحو: "أجمع النحويون عن آخرهم، وهذا إجماع باطل"، وقوله: "ما أبرد هذا المذهب بل ما أبطله". "وهذا شيء مضحك يُضحك منه ثم يُبكى من عقول النحويين"، "وهذا كلام ليس بعده في الفساد منتهى"، و"هذا حجة مزيفة"، و" للنحويين في هذه المسألة كلام ليس حلو المذاق وهو مما يمجّه السمع"[1].

وهكذا نجد من العبارات السابقة سمة الحدة، وربما طغى هجومه على إجماع النحاة على مخالفة الإجماع والمسألة المجمع عليها، ولا نجد بعد هذا النقد وهذه العبارات أحياناً ما يستحق المخالفة، وربما كانت المخالفة شكلية أو صورية، وقد تقدم بعض مخالفاته التي ذكر أنه يخالف الإجماع فيها، كقوله: (الهن) ليس من الأسماء التي تعرب بالحروف، وقوله: أجمع النحويين عن آخرهم على أن (عمرو وزفر) غير منصرفين وهذا إجماع باطل؛ لأن عمر وإن كان غير منصرف فليس زُفر بمثابته، فـــ (زفر) علم منقول عن الزَّفر بمعنى السيد لأنه يزدفر الأموال.

ومن مخالفته لإجماع النحاة أو ما عدَّه هو أنه إجماع ولم يكن النحاة قد أجمعوا عليه:

العامل في المنادى:

ذهب الخوارزمي إلى أن مذهب النحويين أن المنادى منصوب بفعل مضمر لا بحرف النداء، وذلك الفعل المضمر بين حرف النداء، وبين المنادى وحذف لكثر الاستعمال، وهذا مذهب باطل، فلو كان الفعل مضمراً هاهنا لكان كلاماً يتطرق إليه التصديق والتكذيب، وشيء منه ليس بكلام فيتطرق إليه التصديق والتكذيب[2].

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 182/1، 214، 248، 325، 496، 12/2.

(2) المرجع نفسه: 325/1.

فأنكر الخوارزمي أن يكون العامل في المنادى فعلاً مضمراً، ومع ذلك لم يصرح بأن (يا) النداء هي العاملة، ولكن هذا الذي يفهم من كلامهم، وأشار -كما سبق- في الشعر المولد إلى أن حرف النداء بمنزلة الفعل ونصب المفعول المطلق.

وهذا ليس مذهب جميع النحويين، فقد أجاز المبرد نصب المنادى بحرف النداء لسده مسد الفعل ووافقه الرضي[1]، فحرف النداء أشبه الفعل من وجوه فعمل عمله[2]، وقال ابن جني: "وذلك أن (يا) نفسها هي العامل وحالها حال أدعو وأنادي"[3].

مخالفة شكلية:

تكون مخالفة الخوارزمي للإجماع أحيانا شكلية صورية وليست في صلب المسألة النحوية نحو:

البدل على ثلاثة أنواع:

بين النحاة أن البدل أربعة أضرب: بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط، وبدل الغلط لا يكون في قرآن ولا فصيح[4] وقال الخوارزمي: أجمع النحويون على أن البدل أربعة أقسام: لأنهم جعلوا صنفي النوع نوعين،وهذا سهو، فجعل البدل على ثلاثة أنواع، لأنه جعل بدل الاشتمال على صنفين: "أحدهما بدل البعض من الكل، والثاني، أن لا يكون بدل البعض من الكل لكنه شيء يلتبس به؛ كقولك: أعجبني عمرو حسنه، وهذا النوع من بدل الاشتمال قريب من التمييز على الجملة"[5]، ونرى أنه لم يسم الصنف الجديد، وقال:(لكنه شيء يلتبس به)،ولو أنه أبقاه كما وضعه النحاة لكان أسهل وأوجه.

وهذه المخالفة صورية شكلية فهو جمع نوعين في نوع، وقسم هذا النوع إلى صنفين، ولم يأتِ بجديد يستحق مخالفة الإجماع كما ذكر.

---

(1) الأستراباذي، شرح الكافية: 346/1، الأنباري، أسرار العربية: 207.

(2) العكبري، اللباب: 329/1.

(3) ابن جني، الخصائص: 62/2.

(4) ابن جني، اللمع في العربية: 68. الأنباري، أسرار العربية: 264.

(5) الخوارزمي، التخمير: 115/2.

الممنوع من الصرف:

وربما خالف الخوارزمي الإجماع ثم أطال النقاش والحوار، ولم يأتِ بجديد نحو ما فعله في مخالفته لموقف النحويين من الممنوع من الصرف، قال: اعلم أن كلام النحويين في باب ما لا ينصرف مخبط، وأنا أورد أولاً تحقيق قاعدة ذلك الباب، فمدار الأمر في باب ما لا يصرف على حرفين: على الحكاية وعلى التركيب، أما الحكاية ففي موضعين، أحدهما: ما فيه وزن الفعل مع الوصف نحو رجل أعلم وأجمل، والثاني ما فيه وزن الفعل مع العلمية نحو يزيد ويشكر، وامتناع الصرف في هذين الموضعين بطريق الحكاية الفعلية.

ثم ذكر سبعة أنواع للتركيب: تركيب لم يتضمن الشطر الثاني منه معنى الحرف نحو:بعلبك، وتركيب الزيادة، وتركيب التأنيث، وتركيب الجمع، وتركيب العلمية وتركيب العجمة وتركيب التكرير[1].

فنجده أبقى على علل المنع من الصرف كما وردت عند النحاة، ولكنه حاول التجديد من خلال وضع مسميات جديدة، فبنى الممنوع من الصرف على: الحكاية الفعلية وعلى التركيب.

وهذه المعارضة لإجماع النحويين وكثرتها ثم لا ترى غالباً نتيجة لذلك دفعت المحقق هذا الشرح للقول: "وأحياناً يثور الخوارزمي على القاعدة النحوية أو التعليل النحوي، ويبين نقصانها وعدم دقتها وشمولها، لكنه يعجز عن الإتيان ببديل، أو يأتي بقاعدة أكثر تعقيداً"[2].

3.3 الاستصحاب:

استصحاب الحال هو الأصل الرابع من أصول النحو وقد ذكره ابن الأنباري مع النقل والقياس ولكن ابن جني أسقطه وذكر مكانه الإجماع[3]. فهو مُختلف فيه كالإجماع.

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 1/209-217.

(2) المرجع نفسه: 1/81.

(3) السيوطي، الاقتراح: 27.

ولكن ابن جني أشار إلى استصحاب الحال وإن لم يسمه بهذا الاسم فقال في أحد العناوين: (باب إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدع داعٍ إلى الترك والتحول)[1]. فاللفظ باقٍ على أصله ما لم يدعُ داع إلى التحول وهذا هو الاستصحاب فهو (عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه لانعدام المُغيّر)[2].

ووضحه ابن الأنباري وقال: "وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل في الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنيا لأن الأصل في الأفعال البناء، والمراد استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، ومثاله في الاسم المتمكن أن نقول: الأصل في الأسماء الإعراب، وإنَّما يبني منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه فكان باقياً على أصله في الإعراب"[3].

وظهر استصحاب الحال في مسائل الخلاف لأن من تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهناً بإقامة الدليل[4].فمن تمسك بالأصل لم يطالب بالدليل، ومن عدل عنه وجب عليه الدليل، ولكن ابن الأنباري رغم قوله: "واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة"[5] يبدو مترددا حيال الاستصحاب حيث يقول: "وهذا تمسك باستصحاب الحال وهو من أضعف الأدلة[6]، وهذا لأن الاستصحاب لا يعني إقامة دليل بقدر ما هو إلا إبقاء الشيء على ما هو

---

(1) ابن جني، الخصائص: 219/2.

(2) الجرجاني، التعريفات: 34، الكفوي، الكليات: 108.

(3) الأنباري، جدل الإعراب: 46، 141.

(4) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 170/2.

(5) السيوطي، الاقتراح: 172.

(6) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 257/1، الجزائري، ارتقاء السادة في أصول النحو: 97.

عليه؛ وكأنه حجة العاجز وهو دليل ضعيف أمام الأدلة الأخرى فـ (إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل السماع أو القياس ألغي)[1].

ورغم اختلاف القدماء في هذا الأصل وبعضهم لم يذكره إلا إنّ تمام حسان قدمه على القياس ووضعه بعد السماع، وقال: إن الاستصحاب لم يُعط حقه من الوضوح واكتفى النحاة بشرح المصطلح دون تفصيل،ورددوا مصطلحات مثل أصل الوضع وأصل القاعدة والأصل المهجور والعدول عن الأصل، تاركين للقارىء أن يفهم معاني هذه المصطلحات من سياق الكلام[2]، وهذه المصطلحات تعني الاستصحاب، وكأن النحاة قصّروا في لملمة مصطلحات الاستصحاب وجمع مسائله ثم توضيحها، وبهذا فهو يشمل كثيرا من جوانب النحو.

والاستصحاب من طرائق الاستدلال التي انتقلت إلى النحو من علم الفقه خاصة[3]. ويمكن القول أن التمسك بالأصل أو الاستصحاب يأتي كمخرج للنحوي عندما لا يجد دليلا من السماع أو القياس لمسألة ما فيتمسك بالأصل ولا يطالب بالدليل، ويمكن أن يكون حجة كذلك عندما يخرج أحد النحاة عن القاعدة والعرف النحوي دون دليل، فيكون الرد عليه باستصحاب الحال والتمسك بالأصل.

وقد بنى الخوارزمي بعض قواعده على الاستصحاب نحو:

صفة الأحيان والظرفية:

قد يحذف الموصوف وتقام الصفة مقامه[4] وينوب عن الظرف صفته نحو: سرتُ طويلا شرقي المدينة[5]، وقيل "ومما يختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الأحيان تقول: سِيرَ عليه طويلاً وكثيراً، وقليلاً، وقديماً". فعلق الخوارزمي: صفة الأحيان ليست في الحقيقة بظرفٍ، إذ هي في الأصل ليست زماناً ولا مكاناً بل هي شيء أجنبي عن الظرف، أجري مجراه وأقيم مقامه، والدال على كونها ظرفا هذا النصب،

---

(1) الأنباري، جدل الإغراب: 141.

(2) حسان، تمام، (1981)، الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب: 114.

(3) الحلواني، أصول النحو العربي: 146.

(4) ابن جني، الخصائص: 146/2.الزبيدي، ائتلاف النصرة: 46.

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 201/2.

فإذا ذهب النصب ذهبت عنه الظرفية، بخلاف الظرف، فإنه وإن ودّعه النصب لم يودعه العلم المحيط بكونه ظرفاً، ضرورة أنّه يبقى فيه بعد وداع الظّرفية له معظم الظرفية"[1].

أي أن وصفها للأحيان والنصب جعلها تجري مجرى الظرف وإذا ذهب النصب رجعت للأصل استصحاباً للحال، وفارقتها الظرفية.

خبر (ما) و(لا) المشبهتان بـــ (ليس):

قال الزمخشري: إذا انتقض نفي (ما) و(لا) المشبهتان بـــ (ليس) بـــ (إلا) أو تقدم الخبر بطل العمل، فقيل: (ما زيدٌ إلا منطلقٌ) و(لا رجلٌ إلاَّ أفضلُ منك) و(ما منطلقٌ زيدٌ) و(ولا أفضلُ منك رجلٌ) وبين الخوارزمي: أن الانتقاض فلأن الخبر قد خرج عن خبر المنفيّ، ونصب الخبر يكون تشبيهاً له بخبر ليس، ولا تشبيه إلا إذا ظهر بينهما الشبه، وفي حال تقديم الخبر لا يظهر الشبه بخبر ليس؛ لأن ظهور الشبه فيه لا يكون إلّا عند تمام الكلام، فيتوقف النصب على تمام الكلام، وإعراب الخبر لا يتوقف فبقي على ما كان عليه[2].

فالخبر فقد الشرط لنصبه فبقي على ما كان عليه، وهو الرفع استصحاباً للحال، فعندما فقدت (ما) و(لا) شرط عملهما عمل ليس تُمسك بالأصل، فـــ ((ما) و(لا) المشبهتان بـــ(ليس) إذا انتقض نفيهما بـــ(إلا) أو تقدم الخبر بطل عملهما)[3].

بناء (عوضَ):

(عَوضَ) ظرف يستغرق الزمان المستقبل بني لشبهه بالحرف وكان بناؤه على الحركة تخلصا من التقاء الساكنين [4]، وعن بناء (عوضَ) على الفتح قال الخوارزمي: بُني (عوضَ) على الفتح لأنه في الأصل منصوب على الظرف فيبقى بعد ذهاب الإعراب عنه على صورة ما كان عليه[5].

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 401/1.

(2) المرجع نفسه: 522/1.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 303/1ـــ 317، ابن هشام، أوضح المسالك: 241/1ـــ 251.

(4) ابن هشام، أوضح المسالك: 200/2.

(5) الخوارزمي، التخمير: 286/2.

أي أن الفتح يبقى على (عوضَ) في البناء، لأنه في الأصل منصوباً وعند ذهاب الإعراب يبقى على الفتح استصحاباً للحال التي كان عليه.

4.3 الاستحسان:

الحُسْنُ: ضد القُبح ونقيضه، ويَسْتَحْسِنُ الشيء أي يَعُدُّه حسناً[1]، و(استحسنت كذا) أي اعتقدته حسناً[2].

وفي الاصطلاح:

هو ترك القياس والأخذ بما هو أرفق للناس[3]، وقد فعل ذلك الخوارزمي في التخمير في بعض المسائل حين قال: ومذهب الكوفيين استحسان، والطبع تنزع إليه..[4]، فترك القياس وعمد إلى غيره استحسانا، فكأن الحكم النحوي يتنازعه سماع أو قياس ولكن النفس أو الرغبة تغلب وتستحسن حكماً آخر.

وقد يجد النحاة في الاستحسان مخرجاً لما كَثُرَ وشاع واستعمله العرب، ولكنه خالف القاعدة والقياس، ولكنهم يقبلونه استحساناً. (ومن الاستحسان ما يخرج تنبيهاً على أصل بابه نحو:استحوذ)[5].

فالاستحسان "قد يطلق على ما يميل إليه الإنسان، وإن كان مستقبحاً عند الغير"[6].أي أن له علاقة ما بحس الشخص واعتقاده ونظرته، ولذلك قال فيه ابن جني: "وجِمَاعه أن علته ضعيفة غير مستحكمة إلا أن فيه ضرباً من الاتّساع والتصرف"[7].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب: 449/2، 451.

(2) الجرجاني، التعريفات: 32.

(3) الكفوي، الكليات: 107، الجرجاني، التعريفات، ص32، أنيس، إبراهيم؛ والصوالحي، عطية؛ ومنتصر، عبد الحليم؛ وأحمد، محمد خلف الله، (1972)، المعجم الوسيط، ط2، القاهرة، مصر: 195/1.

(4) الخوارزمي، التخمير: 8/2.

(5) السيوطي، الاقتراح: 181.

(6) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 146/1.

(7) ابن جني، الخصائص: 169/1، السيوطي، الاقتراح: 180.

ولكن الجرجاني قال: والاستحسان في الغالب أقوى من القياس الجلي، فيكون قياساً مستحسناً"[1].

ولذلك يرى ابن الأنباري أن الاستحسان مختلف في الأخذ به، فذهب بعض العلماء إلى أنه غير مأخوذ به لما فيه من التحكم وترك القياس، وبعضهم قال إنه مأخوذ به وقيل "هو ترك قياس الأصول لدليل"، وقيل "هو تخصيص العلة"[2]، وعد الحلواني الاستحسان أسلوباً استدلالياً فقهياً صرفاً[3].

وهكذا نرى أن الاستحسان أصل يدخل فيه موقف النحوي أو رغبته، وهذا دعا بعضهم إلى إنكاره والحكم بضعفه، ولكنه يأتي أحياناً مخرجا للخلاف كما سبق،أو عند خروج الحكم عن القياس، ويصبح هذا الخروج شائعاً، فيقال عنه: استحسان، وقد تتنازع المسألة النحوية علل متناقضة فيجعلون الاستحسان مخرجاً نحو: "إذا اجتمع التعريف العلمي والتأنيث السماعي أو العجمة في ثلاثي ساكن الوسط كـــ"هنْد" و"نوْح" فالقياس منع الصرف والاستحسان: الصرف لخفته[4].

فصرفه استحساناً لخفته وكأن العَلَم هنا توسط بين الصرف ومنعه، ووجد صاحبنا الخوارزمي عذرا للأخفش حين خالف القياس في بعض المسائل، وبعد التوضيح قال الخوارزمي: قول سيبويه قياس وقول الأخفش استحسان[5]، وقد يكون ارتكاب بعض الضرورات الشعرية مع القدرة أحيانا على تركها من باب الاستحسان

ومن المسائل التي بُني فيها الحكم على الاستحسان:

عين (فَعْلة) إذا اعتلت لم تُحرّك في الجمع:

إذا كان الاسم على (فَعْلة) فجمعه بالألف والتاء وكانت عينه معتلة أقررتها على سكونها نحو:جَوْزة وجوزات[6].

---

(1) الجرجاني، التعريفات: 33.

(2) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب: 133.

(3) الحلواني، أصول النحو: 124.

(4) السيوطي، الاقتراح: 182.

(5) الخوارزمي، التخمير: 279/1.

(6) ابن جني، اللمع في العربية: 120

والمشهور عند العرب تسكينها[1] وجاء تحريكها في الشعر شذوذا[2] ولكن قد يصبح الاستحسان هو الشائع والمستعمل ويغلب القياس، قال الخوارزمي عن "بيْضات وجوْزات ودَوْلات": عين (فعلة) إذا اعتلت لم تُحرّك في الجمع، إلا في لغة هذيل، قال قائلهم:

أخو بَيَضَاتٍ رائحٌ متأوِّبُ[3].

فقول هذيل قياس وقول سائر العرب استحسان[4]. وهنا علة صوتية دعت لهذا الاستحسان، فقد توالت عدة حركات هنا والتسكين يعمل على خفة اللفظ فمالت إليه العرب فسكنت.

(حيث) لا تضاف إلى المفرد:

حيث ظرف مكان وترد للزمان[5]، وتلزم حيث الإضافة إلى جملة اسمية كانت أو فعلية وندر إضافتها للمفرد[6] ومذهب البصريين أنه لا يجوز إضافتها إلى المفرد[7]، وقال الخوارزمي: عن (حيث) في قول الشاعر:

أما ترى حيثُ سُهيلٍ طالعا[8]

القياس أن لا يضاف (حيث) إلى المفرد كـــ(إذ) و(إذا)، إلا أن الشاعر استحسن إضافته لإجرائه مجرى المكان[9]. فالشاعر خالف القياس وأجرى (حيث) مجرى المكان استحساناً، وبعض الضرورات الشعرية للشاعر مندوحة عنها ولكنه يرتكبها قصداً لما يجد فيها من الاستحسان والجمال.

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 113/4.

(2) العكبري، اللباب: 188/2.

(3) ابن جني، الخصائص: 401/2. ابن هشام، أوضح المسالك: 263/4.

(4) الخوارزمي، التخمير: 345/2.

(5) السيوطي، الإتقان: 326/1.

(6) ابن هشام، مغني اللبيب: 132/2.

(7) الألوسي، الضرائر: 108

(8) البغدادي، خزانة الأدب ولب ألباب العرب: 3/7، 11. ابن يعيش، شرح المفصل: 90/4.

(9) الخوارزمي، التخمير: 272/2.

رفع جواب الشرط:

يجوز أن يكون فعل الشرط ماضيا والجواب مضارعا[1]. وقيل: لما لم تعمل الأداة في الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل في الجواب فرُفع[2]، وقال الخوارزمي: وإذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً جاز في الجزاء الرفع والجزم، وجزمه قياس كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ﴾[3]، أما الرفع فاستحسان لأن الجزاء حيث ينجزم، ينجزم تبعاً للشرط، فإذا لم ينجزم المتبوع وهو الشرط لم ينجزم الجواب[4].فإذا لم ينجزم الشرط تبعه الجواب استحسانا.

تقديم الاسم على الفعل مع (لو):

(لو) من الحروف الهوامل وفيها معنى الشرط ولا يليها إلا الفعل[5]. إما مظهرا وإما مضمرا يفسره الظاهر بعده[6]. وفي تقديم الاسم على الفعل مع (لو) نحو: ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[7] قال الخوارزمي: "وربما حسن تقديم الاسم على الفعل في هذا الموضع مع أن (لو) تطلب الفعل لما فيها من معنى المجازاة لأنها غير عاملة في الفعل، فحسن الفرق بينها وبينه في اللفظ"[8]. فـــ(لو) غير عاملة في الفعل فاستحسن التفريق بينها وبينه لفظاً فحسن تقديم الاسم مع (لو) على الفعل.

---

(1) ابن الوراق، العلل في النحو: 390.

(2) ابن هشام، أوضح المسالك: 180/4.

(3) سورة هود: 15.انظر: أبو حيان، البحر المحيط: 133/6. الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 84/4.

(4) الخوارزمي، التخمير: 145/4.

(5) الرماني، معاني الحروف: 101.

(6) النحاس، إعراب القرآن: 285/2. ابن عطية، المحرر الوجيز: 488/4.

(7) سورة الإسراء: 100.

(8) الخوارزمي، التخمير: 152/4.

ترك جمع (المائة):

وعن "ثلاثماية إلى تسعماية" قال الخوارزمي: "اجتزؤوا في ثلاثمائة إلى تسعماية بلفظ المفرد؛ لأن الأعداد آحاد وعشرات ومئيون، وما وراء المميز حكمها حكم المرتبة الأولى وترك جمع المائة فيما إذا أضيف إليها العدد لئلا يوهم أنه قد عاد بعينه حكم المرتبة الأولى، وذلك استحسان"[1]. أي لا يقال ثلاث مئات (وكان القياس أن يقال: ثلاث مئات أو مئين وكذا إلى تسعمائة؛ ولأن المميز مفرد فلو جمعوا مائة وهي عدد لأضافوا جمع العدد إلى المميز المفرد وليس له أصل)[2]، والمائة مع أنها مفرد إلا أنه جمع في المعنى لأنها عشر عشرات[3].

والاستحسان له مراتب قال الخوارزمي: (إِمَّا) لا تكاد تدخل إِلاَّ على اسم كقولك: "زيدٌ إِمَّا قاعدٌ وإما قائمٌ" فإذا قلت: "زيدٌ إما يقعد، وإما يقوم" فهو وإن جاز إلا أنه دون الأول في الحسن[4]، فالفعل بعد (إِمَّا) غير مستحسن.

وقال الخوارزمي كذلك إذا قلت: (ما أنت وعبدُ الله) فالرفع؛لأنَّه لا فعل ها هنا وكذلك لا يحسن إضماره؛ لأن أنت تدفع الإضمار، (وأكثرهم يرفع هنا بالعطف والذين نصبوا قدروا الضمير فاعلا لمحذوف لا مبتدأ)[5] ويضيف الخوارزمي: فإن سألت: فإذا لم يكن هذا مستحسناً، فكيف ورد في قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[6]، أجبت ذلك لتوطئة العطف[7]. فـــ (أنت) توكيد للضمير في (اسكن) ليصح العطف عليه و(زوجك) عطف عليه[8]، فإضمار الفعل في "ما أنت وعبد الله" غير مستحسن وفي الآية جاء العطف مسوغاً لذلك، فوقع الاستحسان.

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 49/3.

(2) العكبري، اللباب: 325/1.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك: 218/4.

(4) الخوارزمي، التخمير: 304/1.

(5) ابن هشام، أوضح المسالك: 180/4.

(6) سورة البقرة، الآية: 35.

(7) الخوارزمي، التخمير: 412/1.

(8) الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 189/1.

وذكر الخوارزمي كثيرا من مواطن الاستحسان أثناء شرحه [1]، وكما سبق فقد بنى الخوارزمي على الاستحسان، ويشير أحيانا إلى أن هذا غير مستحسن، أو أقل في الحسن من ذلك الحكم، وهكذا نرى الاستحسان يدخل فيه موقف وميول النحوي مما دفع بعضهم إلى إنكاره والحكم عليه بالضعف.

5.3 السبر والتقسيم:

السَّبْرُ: التَّجرِبة. وسَبرَ الشيء سَبْراً: حَزَرَه وخَبَرَه، والسَّبْر استخراج كُنه: الأمر[2] والسَبْرُ: أنْ تروز الأمر[3]؛ أي تختبره (كالجُرح يُسبر بالمسبار وهو المِيلُ)[4] فهو امتحان غَوُر الجرح[5].

والسبر والتقسيم اصطلاحا هو: إيراد أوصاف الأصل أي المقيس عليه والغاء بعضها،ليتعين الباقي للعلية[6].

وسماه ابن الأنباري الاستدلال بالتقسيم وقال: إما أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق بها الحكم فيبطلها جميعاً فيبطل بذلك قوله، وإما أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق بها الحكم فيبطلها إلا الذي يتعلق به الحكم من جهته فيصح قوله[7].

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 445/1، 109/2، 155/2، 272/2، 384/2، 130/4، 158/4، 164/4، 332/4، 425/4.

(2) ابن منظور، لسان العرب: 47/4 الزبيدي، تاج العروس: 488/11

(3) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، (1986)، مجمل اللغة، تحقيق: زهير سلطان، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 483/2، ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، (1991)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان: 127/3

(4) ابن عباد، الصاحب إسماعيل، (1994)، المحيط في اللغة، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط1، عالم الكتب، بيروت، لبنان: 314/8.

(5) الفيروزآبادي، مجد الدين أبو الطاهر محمد بن يعقوب، (2004)، القاموس المحيط، تحقيق: حسان عبد المنان، بيت الأفكار، عمان، الأردن: 44/2

(6) الجرجاني، التعريفات: 155، أنيس وآخرون، المعجم الوسيط: 439/1

(7) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة: 127، 128، الجزائري، ارتقاء السادة في أصول النحو: 80، السامرائي، ابن جني النحوي: 157

ويبدو أن هذا الاستدلال يأتي عندما تتنازع الحكم النحوي عدة وجوه محتملة فيقوم النحوي بسبرها وإبطالها جميعا أو إبقاء الحكم الذي يراه مناسبا في المسألة، (ولذلك اهتم بهذا الأسلوب المعتزلة والمتكلمون لمناسبته للمناظرات والجدل) [1].

وقد اعتمد الخوارزمي هذا الأسلوب في بعض المسائل منها:

وعن إعراب: "يا هذا ذا الجُمّة" على البدل قال الخوارزمي: والذي يدل أن إعراب (ذي الجُمّة) هاهنا على البدل أن إعرابه بطريق التّبعية، والتوابع خمس: وأنّه ليس من باب العطف بالحرف ولا من باب التأكيد؛ لأن (ذا كذا) لا تقع في غير هذا الموضع تأكيداً، فكذلك هاهنا، وإذا ثبت أنها ليست من باب العطف بالحرف ولا من باب التأكيد، فإما أن يكون صفةً وإما عطف بيان وإما بدلا، وليس بصفة لإن المضاف لا يقع صفة لاسم الإشاره، وليس بعطف بيان لأن عطف البيان اسم غير صفة، و(ذو كذا) صفةٌ، فتعيّن أن يكون بدلاً"[2].

فأبطل الخوارزمي إعراب (ذي الجمة) على العطف أو التأكيد، ولا تكون صفة أو عطف بيان وبين سبب ذلك، فبقي أن تكون بدلاً.

بناء المنادى على الضم:

وعن سبب بناء المنادى على الضم قال الخوارزمي: فلو بني على السكون لأوهم الوقف الإعراض عن النداء، ولا يمكن بناؤه على الفتح؛ لأن المنادى قد كان له هذه الحركة من قبل الإعراب، فلو بني على الفتح لأوهم الحركة الإعرابية، فيختل الغرض المطلوب من البناء، ولو بُني على الكسر لأوهم ذلك بأن الاسم مضاف إلى يا المتكلم وأنه قد اجتُزِئ عن الياء بالكسرة، وإذا انتفى الفتح والكسر بقي الضم[3].

فأبطل البناء على السكون والفتح والكسر حتى لا يقع الوهم ويفهم من هذه الحركات ما لا نريد فبقي البناء على الضم. (فبني على الضم زيادة في التنبيه لتمكنه، ولأن المنادى يكسر إذا أضيف لياء المتكلم ويفتح إذا أضيف إلى غيرها

---

(1) الحلواني، أصول النحو: 120

(2) الخوارزمي، التخمير: 344/1

(3) المرجع نفسه: 334/1

فضم في الإفراد لتكتمل له الحركات)[1]. واعتمد الخوارزمي على السبر والتقسيم في بعض المسائل الأخرى[2].

6.3 العلة:

العلَّة لغة: المرض، والحدث يَشْغَل صاحبه عن حاجته، وهذا عِلّة لهذا أي سبب[3]، وعلة الشيء: ما يتوقف عليه ذلك الشيء[4].

وفي الاصطلاح: هي الجواب عن كل حكم إعرابي أو بنائي يُسأل عنه[5].

فالعلة في النحو علة طبيعية حسية تقوم على فهم الأسباب المادية للغة نتيجة للاستقراء اللغوي[6]، ولذلك بسط الخليل –وهو من أوائل النحاة– القول في العلل بسطا أذهل معاصريه،حتى أخذوا يسألونه عن هذه العلل[7]، فلا بد للنحوي وهو يضع أحكامه من علل وأسباب تظهر صحة ما ذهب إليه.

1.6.3 ظهور التعليل:

يقول الزجاجي: إن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس، وعندما سئل الخليل عن علله: بين أن العرب نطقت على سجيتها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه[8]، فالعرب أدركت العلة وبنت كلامها عليها وإن لم تبُح بذلك.

---

(1) العكبري، اللباب: 331/1.

(2) الخوارزمي، التخمير: 478/1، 341

(3) ابن منظور، لسان العرب: 412/6، 413.

(4) الجرجاني، التعريفات: 201، 202.

(5) عبد المسيح، وتايري، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي: 282.

(6) الراجحي، عبده، (1988)، النحو العربي والدرس الحديث، د.ط، دار المعرفة الجامعية، بيروت، لبنان: 85.

(7) الحديثي، الشاهد وأصول النحو: 356.

(8) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو في علل النحو: 65، .

وبدأ التعليل مع بدايات النحو، فعبد الله بن أبي إسحاق هو أول من بعج النحو، ومد القياس وشرح العلل[1]. وبلغ الخليل الغاية في التعليل[2] فهو فاتح باب التعليل أمام النحاة، وجعل المبرد العلة رديفاً للحكم النحوي[3] وظل التعليل يتطور حتى غلب على الفكر النحوي كله[4].

ولا ريب أنّ العلة زامنت القياس لأن القياس "حمل فرع على أصل بعلة جامعة"[5]، فالعلة هي الصفة أو الميزة التي من أجلها أُعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه[6]، فالقياس كثيراً ما ينطوي على العلة حتى يصعب أن نضع حدوداً بينهما[7]، فلا بد من التعليل؛ لبيان سبب إلحاق المقيس بالمقيس عليه.

وأيضا نرى أن التأليف في التعليل بدأ مبكراً، فوضع قطرب ــ الذي توفي سنة (206)هـ ــ العلل في النحو، ثم وُضعت عدة مؤلفات في العلة حتى استقرت قبل أن ينتهي القرن الثالث الهجري[8].

وظهور العلة كعنوان في هذا الوقت المبكر واستقلالها في البحث يدفعنا إلى القول أن القدماء نظروا إلى العلة كأصل من أصول النحو يُرد إليه الحكم، يقول عبده الراجحي: التعليل من الأصول الأولى للنحو[9]، وعندما ننظر في كتب المُحدثِين نجد منهم من بحث العلة من خلال القياس، ومنهم من جعلها مبحثاً مستقلاً،وهو الأولى لأن العلة بُنيت عليها أحكام نحوية، (ففي الوقت الذي وضع النحاة قواعدهم وأخذوا يبررون هذه القواعد، نشأ التعليل في النحو العربي)[10].

---

(1) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص22.

(2) الأسنوي، الكوكب الدري: 56.

(3) الحديثي، الشاهد وأصول النحو: 318–320.

(4) الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث: 80.

(5) الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب: 93.

(6) الحديثي، الشاهد وأصول النحو: 317.

(7) حلواني، المفصل: 287/1.

(8) ابن الوراق، العلل في النحو: 43، الحديثي، الشاهد وأصول النحو: 318–320.

(9) الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث: 80.

(10) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي: 162.

واعتبر ابن جني علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين[1]، فالتعليل جاء موافقا للعقل البشري الذي بحث عن أسرار حكمة الواضع، وكذلك طبيعة النحو الاجتهادية، وتسهيلاً لتعليم النحو[2]؛ فعلل النحو غير مدخولة ولا متسمح بها، ولا واهية أو متمحلة[3]، فبعضهما واجب لا بد منه (علل برهانية)، والآخر سبب يجوِّز ولا يجب[4]؛ فالحاجة هي التي دعت للتعليل، ولم يكن من باب التساهل والتكلف، ولذلك (ارتبطت العلة بالحكم النحوي وعاصرت نشأته)[5]. فجاء التعليل سهلاً لتبرير القواعد وتسويغ أحكامها[6].

ويقول صاحبنا الخوارزمي: "ومن المحال أن تتصرف العرب في شيء ثم لا يكون له علة"[7] فالنحو "علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[8]، ولا بد للاستنباط من للتعليل لبيان صحته.

مراحل التعليل[9]:

المرحلة الأولى: بدأت بابن أبي إسحاق وانتهت بالخليل، وكان تعليلاً بسيطاً ونظرته جزئية فَتَوَافَق مع القواعد ووقف عند النصوص اللغوية.

والمرحلة الثانية: بدأت بتلاميذ الخليل وانتهت بالزجاج، وانتشر فيها التعليل انتشاراً عميقاً نتيجة للفراغ النسبي للنحاة، وأدى هذا إلى تناول كل جزئيات البحث اللغوي.

---

(1) ابن جني، الخصائص: 100/1.

(2) الملخ، حسن خميس سعيد، (2000)، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن: 95-100.

(3) السيوطي، الاقتراح: 112.

(4) ابن جني، الخصائص: 192/1.

(5) نحلة، أصول النحو: 124

(6) البكاء، منهج أبي سعيد السيرافي: 154.

(7) الخوارزمي، التخمير: 367/1.

(8) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة ولمع الأدلة: 95.

(9) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي: 168-186، الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي: 35-91.

والمرحلة الثالثة: بدأت بابن السراج وظهرت فيها النظرة الكلية، وامتد الأمر ليشمل إيجاد ما يتسق مع التعليل، ويمكن أن تعدَّل القواعد لتتفق مع التعليلات، ومن ثم بناء الأحكام على العلل (ومع نهاية القرن الثالث الهجري استقرت علل النحو)[1].

فالتعليل بدأ بسيطاً جزئياً (فجاءت العلة بداية تعليمية وتفسيرا للوقع اللغوي، وتبسيطا للقواعد النحوية)[2]، ثم تحولت للشمول والعمق، وبعد أن استقر التعليل وثبت أركانه بدأ الجدل والنقاش.

2.6.3 أقسام العلة:

ذكر ابن جني العلل في زمنه وهي: علل متفقهين، وعلل متكلمين وعلل النحويين، ثم قسم علل النحو أيضاً بالنسبة لحكمها: إلى علل موجبة ومبناها على الإيجاب كرفع المبتدأ، وضرب يسمى علة (وهي علة جواز) وهي سبب تجوّز ولا توجب كأسباب الإمالة[3].

ثم قسمها الزجاجي تبعا لغرضها إلى: العلة التعليمية وهي التي يتوصل بها إلى كلام العرب، نحو: "إن زيداً قائم" فنصب زيد بـــ(أن) لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنّا كذلك علّمناه، ونُعَلمه، وبه ضبط كلام العرب، ثم العلة القياسية: كقولك: ولِمَ وجب أن تنصب (إنَّ) الاسم، فيقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعوله، ثم العلة الجدلية النظرية: فكل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا نحو: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال[4].

ولما استقرت علل النحو اتسع البحث فيها والنقاش والجدال[5]، فبعد أن بدأت ساذجة بسيطة، تطورت حتى دخل فيها جدل نظريّ لا غناء فيه ولا قيمة له في

---

(1) الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص320.

(2) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي: 189، 190

(3) ابن جني، الخصائص: 100/1، 192.

(4) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص64، السيوطي، الاقتراح، ص136.

(5) الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص320.

الدرس النحوي[1]؛ لأن العلة الجدلية تعليل لكل علة،وتنطلق من الفرض وليس من الواقع، فقد نبعت من الإحساس بضرورة مَنطَقَة الظواهر والقواعد والعلل جميعا [2]

فرغم مكانة العلة في النحو إلا أن الإسراف فيها والجدل أدّى إلى الثورة عليها ورفضها كما فعل ابن مضاء فقبل العلل التعليمية ورفض العلل الثواني والثوالث، وقال: "فبدل قولنا: لِمَ رفع الفاعل؟ نقول: كذا نطقت به العرب وثبت بالاستقراء[3].وتبع أبو حيان الأندلسي ابن مضاء ومال إلى إلغاء التعليل في اللغة والنحو[4]. ومن هذا الباب اعتبروا تعدد العلل في المسألة الواحدة بعثرة لجهود العالم والمتعلم[5].

3.6.3 التعليل عند الخوارزمي:

سار الخوارزمي في التعليل على طريق من سبقه من النحاة، وقد أكثر من التعليل والنقاش في شرحه، وهو يتخيل أثناء شرحه وتعليله اعتراضاً أو عدم وضوح فجاء بأسلوب (فإن سألت... أجبت) وهو ظاهر في معظم صفحات الشرح فهو يطرح السؤال ثم يعلل في الجواب صحة ما ذهب إليه، فظهر التعليل واضحاً جلياً عند الخوارزمي.

واعتل النحاة بعلل كثيرة في القضايا النحوية،ووضعوا مسميات عديدة للعلل ومن أشهر هذه التقسيمات وأشملها ما ذكره السيوطي عن الدينوري قوله:اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قوانين لغتهم،وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم، وهم للأولى أكثر استعمالا، وأشد تداولا، وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهور منها على أربعة وعشرين

---

(1) نحلة، أصول النحو، ص124.

(2) ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن، (د.ت)، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، ط3، دار المعارف، القاهرة، مصر: 189، 190

(3) ابن مضاء، الرد على النحاة: 127.

(4) الحديثي، الشاهد وأصول النحو: 351.

(5) ابن الوراق، العلل في النحو: 75.

نوعا[1]. ومن العلل التي بني الخوارزمي عليها أحكامه:

علة أولى:

من العلل المُطردة كاعتبار الفاعل أولى برتبه التقديم من المفعول[2]، ومعنى أولى أي أن هذا الحكم النحوي أحق من غيره،ومنها عند الخوارزمي:

يرى أن حذف الياء في النداء أولى منها في غير النداء، فقال: فهم يجتزئون عن الياء بالكسرة فيقال: يا غلامي ويا غلامِ، وهذا كثير؛ لقوهم: يا قومِ، يا ربِ، فالنداء موضع حذف يحذفون منه التنوين، ويقع فيه الترخيم، نحو: يا حار، ويا طلحَ، فلما كانت الياء تحذف في غير النداء كان حذفها في النداء ألزم[3].فإذا حذفت في غير النداء فالحذف في النداء أولى؛ لأنه موطن حذف.

ومنها أيضا قوله: الأصل في التأكيد بالجمع أن يقدم (كلّ) على (أجمعين)؛ لأن كلا أوسع باعاً وأكثر مجالاً من أجمعين بدليل أنه يقع مبتدأ، ولا كذلك (أجمعون) وتقديم الأقوى أولى[4]؛ أي أن تقديم (كل) على أجمعين أولى لقوته فجمع بين علة القوة والأولى.

وفي باب الاشتعال قال الخوارزمي: إن كان الفعل الواقع بعد ذلك الاسم أمراً أو نهياً فنصب الاسم أولى من رفعه نحو: زيداً اضربه، وبشراً لا تشتم أخاه[5].

علة كثرة الاستعمال:

يقول سيبويه بعد بيان بعض أحكامه:..وهذا عربي كثير في كلامهم[6]، فكثرة الاستعمال حجة وهي علة بعيدة عــن المنــطق والتخمين[7] ويستدل بها في الغالب

---

(1) السيوطي، الاقتراح: 115.

(2) عبد المسيح وتايري، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي: 283.

(3) الخوارزمي، التخمير: 349/1.

(4) المرجع نفسه: 84/2.

(5) المرجع نفسه: 393/1.

(6) سيبويه، الكتاب: 294/1.

(7) الحموز، عبد الفتاح، (1997)، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، ط1، دار عمار، عمان، الأردن، ص140.

لبيان بضعة أحكام منها الحذف[1].

قال الخوارزمي عن المصادر "بؤساً وحمداً وشكراً وعجباً": هذا النوع مما لا يستعمل إظهار فعله: وإذا قيل: يمكن أن يقال حمدت الله حمداً، وعجبت له عجباً: تقول: هذا جائز، ولكن هذه المصادر قد اشتهرت بالمعنى الذي استعملت فيه شهرة ولو تكلفت لها زيادة مبالغة لاختل المعنى[2]؛ فكثرة استعمالها وشهرتها أغنى عن إظهار أفعالها.

وفي (مِ الله) قال بعضهم: أصلها من قولهم (مِنْ ربّي..)، حذفت منها النون استخفافاً لكثرة استعمالها في القسم[3].

وقال الخوارزمي عن قولهم: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ، قال: وتقديره: (إن كان عمله خيراً فجزاؤه خيرٌ)، وإنما أضمرنا (كان) لكثرة ورودها في الكلام[4]، فلكثرة استعمال (كان) جعلها هي الأحق في الإضمار.

علة استغناء:

استغنى عن الشيء فلم يتلفت إليه[5] وقد تستغني العرب بالشيء عن الشيء، حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البتة[6].

قال الخوارزمي: ربما نزلت (لا) النافية للجنس منزلة الفعل، ألا ترى أنّه يصحّ أن يقال: (لا صلاةَ والشمسُ تطلع)، و(لا إفطارَ والشمسُ لم تغرب)، فـــ(لا) ها هنا بمنزلة الفعل، وإلّا فما الفاعل في هذه الجملة المنصوبة المحلّ[7]، فاستغني عن الفعل وعملت (لا) النافية للجنس عمله.

---

(1) ابن الوراق، علل النحو، ص61.

(2) الخوارزمي، التخمير: 302/1.

(3) المرجع نفسه: 255/4.

(4) المرجع نفسه: 488/1.

(5) ابن منظور، لسان العرب: 688/6.

(6) سيبويه، الكتاب: 25/1، ابن جني، الخصائص: 278/1.

(7) الخوارزمي، التخمير: 291/1.

قال الخوارزمي عن "وأفعلُ ذلك وكرامةً ومسرةً ونعمُ عينٍ..: "هذه المصادر لا يستعمل إظهار فعلها لأن المذكور قد ناب عن المقدر، فالمقدر ليس بأجنبي عن المذكور وإنما المقدر هو الإكرام،والمذكور مشتمل على الإكرام أيضاً[1]، فكرامة مشتملة على معنى الإكرام فاستُغني بها.

علة أبلغ وأقوى:

وقال: "وبُني (قَطُّ) للمبالغة في المعنى، وهذا لأن زيادة اللفظ كما هي لزيادة المعنى، فكذلك قوة اللفظ لقوة المعنى، ومن ثم جاء (قُطّ) بضم القاف لزيادة المبالغة"[2].

ومنها: وأما قولك: (بحسبك زيد، وكفى بالله)، فدخلت الباء فيه لتحقيق إضافة الفعل إلى الفاعل على سبيل المبالغة؛لأن المعنى: بحسبك زيد، ويكفيك الله[3].

ومنه: قال أبو ذؤيب: جئت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء، فقلت: **مه؟** فقيل: هلك رسول الله ﷺ، فقال الخوارزمي: إذا كان الأمر عظيماً مستشنعاً بتر ألف الاستفهام وقلب الاستفهامية ومنه هاءً استعظاماً للواقعةً[4]، فحذفت الألف ودخلت الهاء، مبالغة واستعظاماً.

علة عمل:

العامل: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب[5]، وبه يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب[6].

وعن التفريق بين (إن) ولام الابتداء في: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾"[7] بين الخوارزمي: أن (إنّ) و(لام) الابتداء معناهما واحد فهما للتوكيد،؛ وقُدمت (إنَّ) لأنها

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 302/1.

(2) المرجع نفسه: 286/2.

(3) المرجع نفسه: 119/4.

(4) المرجع نفسه: 207/2.

(5) الجرجاني، التعريفات، ص189.

(6) الأستراباذي، شرح الكافية: 60/1.

(7) سورة النحل: 18

عاملةٌ، واللام غير عاملة، والعامل أقوى فوجب تأخير الأضعف[1]، فـ (إنَّ) عاملة فهي الأقوى.

علة عدم عمل:

وعلل بها الخوارزمي دخول اللام في جواب (لو) في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[2]، قال: (لو) غير عاملة بمنزلة (قد)، فدخلت اللام في جوابها، توكيداً لربطها فقط، وأما (إن) فعاملة في الشرط والجواب فدل انجزامه على ارتباطه بما قبله[3]. فـ (لو) غير عاملة فدخلت اللام في جوابها: (لفسدتا).

علة مطابقة:

وفي (يا أبتِ ويا أمتِ) بين الخوارزمي أنهم عوَّضوا التاء عن الياء في هذين الاسمين، ولم يعوّضوا عنها في الأخ، والأصل في هذا التعويض لفظة الأم؛ لأن كل مؤنث لا تظهر فيه التاء فهو في تقدير التاء، ثم اكتفوا بها عن الياء، حتى لا يجمعوا في آخر الاسم بين زيادتين، ثم زادوا في الأب هذه التاء روما للمطابقة بين الاسمين[4]. فجاءت التاء في (يا أبتِ) للمطابقة مع التاء في (يا أمتِ).

علة مشاكلة:

"الشّكل بالفتح: المِثل، وقد تشاكل الشيئان، وشاكل الشيئان وشاكل كل واحد منهما صاحبه، والمشاكلة: الموافقة"[5]. ومنها عند الخوارزمي:

وعن قوله: "وقعوا في حَيصَ بَيصَ" أي في فتنة، قال الخوارزمي: (بيص) أصله (بَوَصَ) فقلبت الواو ياء طلباً للمشاكلة والازدواج[6]. فقلبت الواو في (بوص) ياء، فصارت (بيص) للمشاكلة مع (حيص).

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 49/4.

(2) سورة الأنبياء، الآية: 22.

(3) الخوارزمي، التخمير: 169/4.

(4) المرجع نفسه: 350/4.

(5) ابن منظور، لسان العرب: 169/5.

(6) الخوارزمي، التخمير: 295/2.

وقال أيضاً في قلب السين زاياً نحو (يسدر: يزدر)، قال: إنما تبدل السين زاياً طلباً للمشاكلة فالسين مهموسة والدال مجهورة، فلا مشاكلة بينهما بخلاف الزاي والدال، فإنّ كلاً منهما مجهور[1]. وهنا مشاكلة صوتية بين الزاي والدال.

علة مشابهة:

الشبة: المِثل، أشبه الشيء الشيء: ماثله[2]، وهذه علة تقوم على إكساب المتشابهين حكماً واحداً[3]. وقال الخوارزمي: "الشيء متى استوجب بالمشابهة حكم شيء فلا بُدّ من أن يكون ذلك الشيء مقدما على حكم هذا المستوجب"[4]، وبنى الخوارزمي على هذه العلة وقال:

والاختيار في **خبر كان** وأخواتها الانفصال؛ وأما الاتصال فلأنَّ خبر كان يشبه المفعول، كما أنَّ اسمها يشبه الفاعل، فكما تقول: (ضربتُهُ)، فكذلك تقول: (كنتَهُ)[5]. فشبه خبر كان المتصل بالمفعول في (ضربته).

وقال الخوارزمي: **أما بناء (لُدْنِ)** على الكسر فلأن هذه النون تشبه التنوين من حيث وقعت في آخر الاسم، وحقُّها السكون، والتنوين إذا حُرِّك حُرِّك بالكسر[6]. فكسرت النون في لدن مشابهة لكسر التنوين إذا حُرك.

وعن **رفع المبتدأ والخبر** قال: والإعراب فيهما فشبه كل واحدٍ منهما للمرفوع: فالمبتدأ يشبه الفاعل من حيث أنه مسند إليه كما أن الفاعل كذلك، وأما رفع الخبر فلأنّه يشبه الفعل المضارع نحو: (يضربُ زيدٌ) من حيث أنَّه خبر عن غيره[7] فرفع المبتدأ لمشابهة الفاعل من حيث الإسناد،وشابه الخبر الفعل المضارع.

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 368/4.

(2) ابن منظور، لسان العرب: 723/5.

(3) ابن الوراق، علل النحو: 60.

(4) الخوارزمي، التخمير: 203/1

(5) المرجع نفسه: 157/2.

(6) المرجع نفسه: 280/2.

(7) المرجع نفسه: 256/1.

علة مناسبة:

وعن بناء (حسبُ) على الضم قال الخوارزمي: لأن (حسب) إذا وقع في ذيل الكلام فبناؤه على السكون يوهم الوقف،وإن لم يكن في ذيل الكلام فبناؤه على السكون لا يمكن،لأنه ما قبل آخره ساكن، فبني على الضم لمناسبة سائر الغايات[1] فجاء الضم مناسبة لسائر الغايات، وهنا علة وهم أيضا.

علة الثقل:

الثقل: نقيض الخفة، والثِّقَل: الحِمل الثقيل[2]. "وهي أن يستثقلوا عبارة أو كلمة أو حرف أو حركة[3]. وهي من العلل المطردة[4]، فالثِّقل وصف يستدعي الاتجاه بها إلى التخفيف[5]، والعرب تميل لتخفيف كل ما ثَقُل ما أمكن ذلك.

وبين الخوارزمي أن الإعراب المقدر يكون في كل ما كان آخره حرفا مقصورا، أو ياءً مكسوراً ما قبلها كالقاضي والغازي، في حالتي الرفع والجر، لأن مجيء الحركتين في مثل هذه الياء مستثقل[6].

وعن ترخيم المركب بحذف آخره نحو: يا بُختَ، ويا عمرَ، في بختنصر وعمرويه"، قال: إنَّما حذف آخر الاسمين لاستثقاله[7].

علة التخفيف:

التخفيف: ضدُّ التثقيل، واستخفَّه خلاف استثقله[8]"، وهذه علة تنبع من طبيعة اللغة[9]، فهي شائعة في اللغة ويُلجِئ إليها ثقل ظاهر[10]، وتتصل بأحد طباع العرب

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 27/2.

(2) ابن منظور، لسان العرب: 685/1.

(3) ابن الوراق، علل النحو: 63.

(4) عبد المسيح وتايري، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي: 283.

(5) اللبدي، معجم المصطلحات، : 36.

(6) الخوارزمي، التخمير: 205/1.

(7) المرجع نفسه: 370/1.

(8) ابن منظور، لسان العرب: 158/3.

(9) الحموز، الكوفيون: 143.

(10) اللبدي، معجم المصطلحات: 76.

في القول، فقد كان يميلون إلى اختيار الأخف"[1].

وقال الخوارزمي: وأما غرَضُ التخفيف فهو شامل لجميع المواضع[2]، أي أن التخفيف لا تجمعه قاعدة وإنما هو نتيجة للتداولية وميل اللغة للسهولة والانسجام، ولذلك كثيراً ما يذكر النحاة هذه العلة في مسائل شتى..وعلل بها الخوارزمي نحو:

قال عن الأسماء الخمسة: ويجب أن يكون الاسم أقل من ثلاثة أحرف حتى يكون إعرابه بالحرف بمنزلة التعويض،..والساقط من ذلك الاسم هو اللام، ويجب أن تكون اللام الساقطة (واواً) حتى يكون انقلابها إلى الألف أو إلى الياء أخف[3]. أي أن الساقط منها الواو المقابله للام لخفة انقلابها إلى الألف أو إلى الياء.

ومن أسماء الأصوات (هِيْدَ) للإبل، وبيَّن الخوارزمي أن الأصوات المفتوحة حُركت لأنه ما أمكن بناؤها على السكون لسكون ما قبل أواخرها، وبنيت على الفتح طلباً للخفة، والفتحة أخت السكون[4].

علة حمل:

والحمل في الاصطلاح هو: قياس أمر على أمر وتحميل أحدهما حكم الآخر[5]، ويحمل الشيء على نظيره كما يحمل على نقيضه[6].

ومما علل به الخوارزمي بالحمل على النظير و(النظير: المِثْل)[7]:

قال عن جمع المؤنث السالم: "رأيت المسلماتِ، ومررت بالمسلماتِ" كما قيل: رأيت المسلمين ومررت بالمسلمين، قال: جمع سلامة المؤنث سُوِّي فيه بين لفظي الجر والنصب حملاً على جمع المذكر السالم[8].

---

(1) ابن الوراق، علل النحو: 60

(2) الخوارزمي، التخمير: 368/1.

(3) المرجع نفسه: 205/1.

(4) المرجع نفسه: 261/2.

(5) اللبدي، معجم المصطلحات: 67.

(6) ابن جني، الخصائص: 94/2.

(7) ابن منظور، لسان العرب: 707/8.

(8) الخوارزمي، التخمير: 333/2.

فحمل جر ونصب جمع المؤنث السالم بالكسرة على جر ونصب جمع المذكر السالم بالياء، من باب حمل النظير على النظير.

الحمل على النقيض:

حمل النصب على الجر:

وعن قول الشاعر:

كفى بالنأي من أسماء كافي[1]

قال الخوارزمي: كان القياس أن يقال: (كافياً) بالنصب لأن معناه: كفى بالنأي من أسماء كفايةً، إلا أنه حمل النصب على الجر[2]، فجر (كافي) من باب حمل النصب على الجر، حملا للنقيض على النقيض وربما دفعت القافية الشاعر لذلك.

الحمل على المحل:

وعن قول الشاعر:

وكأنهم يبغون في تلك الرّبا أن يأسِروا العيُّوقَ والدبرانِ

فقال الخوارزمي: الدبران مجرور لأنّه معطوف على محل العيوق ومحله الجر فـــ(أنّ يأسروا) في معنى المصدر وهو مضاف إلى العيوق[3] فتأويل المصدر: (أسر العيوق)، فجر الدبران عطفا على محل العيوق بعد إضافتها للمصدر وجرهاِ.

علة تغليب:

التغليب إيثار أحد اللفظين على الآخر في الأحكام العربية إذا كانت بين مدلوليهما عُلقة أو اختلاط كما في الأبوين: الأب والأم[4]، ويتم بتغليب لفظة أو حكم أو حركة بنائية أو صرفية أو غيرها على آخر مع الإيماء إلى ما غُلِّب عليه[5].

---

(1) بشر بن حازم، الديوان: 130، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (د.ت)، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان: 22/4.

(2) الخوارزمي، التخمير: 79/3

(3) المرجع نفسه: 372/1، 94/3.

(4) أنيس وآخرون، المعجم الوسيط: 690/2.

(5) الحموز، عبدالفتاح، (1993)، ظاهرة التغليب في العربية، ط1، دار عمار، عمان، الأردن، ص182.

يقول الخوارزمي: وأما الممنوع من الصرف، فمنه: ما فيه وزن الفعل مع الوصف، نحو: (رجل أعلم وأجهل)، وما فيه وزن الفعل مع العلمية، نحو: (يزيد ويشكر)، وإطلاق هذه الألفاظ هنا في الأصل إطلاق الأفعال على الشيء ثم كثر حتى فارقتها الفعلية فصار بعضها بالغلبة علماً وبعضها وصفاً[1]، فغلبة الاستعمال وكثرته نقلها من الفعلية إلى العلمية أو الوصف.

وقال: الاسم إذا دخله لام الاستغاثة والتعجب فإنه لا يظهر ما يقتضيه حرف النداء من الإعراب ضرورة أنه حرف جر وهو آخرهما وجود فتكون الغلبة له[2]، فلام الاستغاثة حرف جر وهو أقرب للفظ المقصود بالنداء فغلب عمله ما يقتضيه النداء.

وفي قول عبيد الله الحر:

متى تأتنا تُلمِم بنا في ديارنا تجد حطباً جزلاً وناراً تأجَّجا[3]

بين الخوارزمي **أن** الضمير في (تأجَّجا) للنار والحطب وتذكيرهما على طريق التغليب[4].

علة وهم:

توَّهم الشيء: تخيّله وتمثّله، والوَهْم من خطرات القلب[5].ومما علله الخوارزمي بهذه العلة:

قولهم: "**ضربه فما قال حسٍّ ولا بَسٍّ**"، فإنما بُني على الكسر لئلا يُوهِم الفتح أنَّهما فعلان ماضيان، من الحسِّ وهو: القتل والاستئصال. ومن البسِّ وهو: السَّوقُ الرَّقيق[6]. فبُنيت (حسٍّ وبسٍّ) على الكسر إزالة للوهم.

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 211/1.

(2) المرجع نفسه: 335/1.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل: 53/3.

(4) الخوارزمي، التخمير: 250/3.

(5) ابن منظور، لسان العرب: 421/9.

(6) الخوارزمي، التخمير: 262/2.

وعن بناء بعض الظروف والغايات على الحركة قال الخوارزمي: إن أمكن فبناؤها على الحركة أولى وذلك أن هذه الأسماء حقها أن تضع في ذيل الكلام فبناؤها على السكون يوهم أن بناءها للوقف فيختل الغرض المطلوب من البناء[1]، فالبناء على السكون يوهم أنه بناء للوقف وليس بناء أصل.

علة إزالة اللبس:

"اللبس: اختلاط الأمر"[2]، وهي من العلل التي توخاها العرب في كلامهم[3]، وفيها مظهر من مظاهر التخفيف [4].

بين الخوارزمي أن (عُمر) منع من الصرف لوجود التركيب فيه تقديراً؛لأنه في قوة علمين،..فالواضع قصد تسميته بعامر أولاً، ولكنّ عامر من أسماء الأجناس فخاف الواضع التباسه، فعدل به إلى عمر لأنه غير موجود في الأجناس[5]، فعُمر معدول عن عامر لإزالة اللبس وفيه علة عدول.

وجمعوا (ساق) على أسوُق لئلا يقع اللبسة بين الأسواق التي هي واحدة السوق وبين التي واحدة السَّاق[6].

وقال: (مُحبِبٌ) اسم رجل والقياس فيه الإدغام، ولكنهم خالفوا فيه لئلا يشتبه بمحبٍّ جنسا، وقيل: (حَيوَه) اسم رجل والقياس فيه حيَّة وقالوا: حيوه لئلا يلتبس بـــ (حيَّةٍ) جنسا[7]، وهنا تظهر حكمة العرب وتقديم السماع.

علة أمن اللبس:

قال الخوارزمي تنكير صاحب الحال إذا كان مؤخراً عن الحال جائز نحو قول الشاعر:

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 267/2.

(2) ابن منظور، لسان العرب: 23/8.

(3) ابن الوراق، علل النحو، ص59.

(4) الملخ، نظرية التعليل في النحو، ص130.

(5) الخوارزمي، التخمير: 214/1.

(6) المرجع نفسه: 351/2.

(7) المرجع نفسه: 174/1.

لعزَّة موحشاً طلل قديم[1]

لأن تأخيره دليل على أنه لا لبس فيه وإن كانت فيه شبهة فهي ضعيفة[2]. فـــ(موحشاً) حال مقدم للحال النكرة (طلل) ولا لبس فيها.

علة أصل:

ومما يندرج تحت هذه العلة قول الخوارزمي عن (تاء التأنيث): إنما حقّها السكون لأنها حرف، والأصل في الحروف البناء والأصل في البناء السكون[3].فبناء تاء التأنيث على السكون جاء بناءً على الأصل.

وزيدت (أنْ) المفتوحة بعد (لما) والمكسورة بعد (ما)، لأن (لما) فيها معنى الشرط كقولك (لما جاءني زيد جئت) و(إن) هي أصل الجزاء فاستقبحوا أن يزيدوا عليها (إنْ) التي هي أصل الجزاء لئلا يكون الأصل تابعاً للفرع[4]، فـــ (إن) هي أصل الجزاء فلا تزاد بعد (لما) التي فيها معنى الشرط أيضا، وهذا فيه قبح، وهذه علة أخرى بالإضافة للأصل.

علة وضع:

"الوضع في اللغة: جعل اللفظ بإزاء المعنى"[5]، ويرى الخوارزمي: أن المضارع وُضع معرباً فظفر بإعرابه حالة الإفراد حين كان إفراد الكلم، والاسم وضع عارياً عن الإعراب فلم يظفر به إلا حالة التركيب، وحالة التركيب مؤخرة عن حالة الإفراد [6]. فالفعل المضارع وُضع معربا والاسم ليس كذلك.

---

(1) كُثيّر، أبو صخر بن عبد الرحمن الأسود، (1996)، شرح الديوان، تحقيق: رحاب عكاوي، ط1، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ص171؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 62/2.

(2) الخوارزمي، التخمير: 434/1.

(3) المرجع نفسه: 175/4.

(4) المرجع نفسه: 114/4.

(5) الجرجاني، التعريفات: 326.

(6) الخوارزمي، التخمير: 302/1.

علة جواز:

أجازه له: أي سوَّغ له ذلك، وأجاز رأيه وجوّزه: أنفذه[1]،والعلل المجوَّزة: هي العلل التي تفسر الأثر الذي تجيزه القواعد الجوازية في الكلمة أو التركيب[2].

بين الخورازمي أن المسكين في قولهم "مررت به المسكين"، منصوب على الاختصاص، ويجوز رفعه ويكون ارتفاعه بالابتداء، ومررت به خبره[3]،فنصبه بأعنى أو أخص المسكين ورفعه على الابتداء وذلك جائز.

ومنها: جواز حذف حرف النداء عمّا لا يوصف به (أيٌّ) نحو: قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[4] وجاز الحذف لأنه لا يُعتَقَبُ على آخره حالة النداء حكمان..، ولا يحذف عن ما يوصف به (أي) فلا يقال: رجل، ولا هذا[5].

أي لا تقل: (رجل) وتقصد به النداء: يا أيها الرجل، ويجوز مع الأسماء التي لا يوصف بها (أي)، فتقول مناديا: زيدُ.

علة عدم جواز:

وهذه نقيضة العلة السابقة، وجاء عند الخوارزمي: أما (بَرِقَ نحرُه، وتأبط شراً) فلا يجوز ترخيمه؛ لأن له جهتين من الارتباط، جهة ارتباط ظاهر وجهة ارتباط معنوي[6]، فارتباطه الظاهر أنه جاء مسنداً ومسنداً إليه، ومن ثم جاء ارتباطه المعنوي، وأي ترخيم يؤدي إلى خلل في هذا الارتباط.

ومنها: لم يؤكّدوا المجرور بالمجرور في قولهم: (مررت به هو...)، قال الخوارزمي: تأكيد المجرور بالمجرور غير جائز، وذلك أن المجرور لا ضمير له سوى المتصل[7].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب: 260/2.

(2) الملخ، نظرية التعليل: 108.

(3) الخوارزمي، التخمير: 361/1.

(4) سورة يوسف، الآية: 29.

(5) الخوارزمي، التخمير: 354/1.

(6) المرجع نفسه: 370/1.

(7) المرجع نفسه: 80/2.

علة تساهل:

وبنى الخوارزمي الممنوع من الصرف على الحكاية، وعلى التركيب،..ومن التركيب تركيب الجمع، وهو كل جمع بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن ووجه التركيب فيه أنَّه بمنزلة جمعين، ولذلك منعوا (حُضاجر) للضبع من الصرف، وكذلك لو سميت (ببخاتّي) فإنه لا ينصرف وذلك لتسهيل الأمر على المتكلم[1].فالمنع من الصرف هنا للتسهيل.

علة نقض:

النَّقض: إفساد ما أبرمت من عقد أو بناء، وناقضه في الشيء مُناقضةً ونقاضاً: خالفه[2]، وقال الخوارزمي: تأكيد النكرة لا يجوز فتأكيده يشتمل على ضرب من التناقض، فالغرض من التأكيد بيان من المتكلم بأن ذلك المُؤكَّد معهود للمخاطب وتنكيره تصريح فيه بأنه غير معهود، وذلك ضرب من التناقض، والكوفيون يجيزون تأكيد النكرات إذا كانت محدودة نحو: أكلت رغيفا كلَّه[3].

وعن تأكيد المنصوب بالمنصوب نحو "رأيتني أيّاي" قال:تأكيد المنصوب بالمنصوب غير جائز هنا؛ لأنَّ ذلك منصرف إلى البدل وإذا كان بدلاً استحال أن يكون تأكيداً لهما، لما بينهما من مغايرة[4]، فتأكيد المنصوب بالمنصوب ينصرف إلى البدل ولا يكون عند ذلك تأكيداً للتناقض والمغايرة بينهما.

علة قبح:

القُبْح: ضد الحُسن، واستقبحه: رآه قبيحاً[5]، وبين الخوارزمي أن المرفوع لا يؤكد بالمظهر إلاَّ بعد أن يؤكد بالمضمر، نحو: (زيدُ ذهب هو نفسه)، فالفاعل المضمر لشدَّة اعتناق الفعل إياه نازلُ منزلة الجزء من الفعل وتأكيد الجزء من الفعل

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 209/1-213.

(2) ابن منظور، لسان العرب: 676/8.

(3) الخوارزمي، التخمير: 84/2.

(4) المرجع نفسه: 80/2.

(5) ابن منظور، لسان العرب: 218/7.

قبيح وعلى الخصوص بالاسم[1]؛ فالفاعل المضمر كجزء من الفعل وتأكيد الجزء قبيح.

وفي قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ﴾[2]، بين الخوارزمي أن الموصوف هنا مطروح والجمع بينه وبين الصفة قبيح، فلو قلت: حور قاصرات الطرف، وقع مستقبحاً[3]، فحذف الموصوف هنا وهو (حور) وبقيت صفته لأنه بمنزلة المذكور.

علة تضمين:

"ضمَّن الشيءَ الشيءَ: أودعه إياه"[4]. فعلة التضمين موجودة ومتضمنة ولكنها لا تظهر.

يرى الخوارزمي: أن (أمسِ) المكسور لا تدخل عليه اللام المعرِّفة، لأنه مُتضمِّن لمعنى اللام بخلاف (غدا)، بدليل وصفه بالمعرفة نحو: (أمس الدابر) بخلاف غدا[5]. فـــ(أمس) متضمن لمعنى اللام،ويوصف بالمعرفة.

وفي بناء اسم (لا) النافية للجنس نحو: (لا رجلَ في الدار)، قال الخوارزمي: إنَّما بُني لتضمنه معنى (من) الاستغراقية؛ فمعنى (لا رجل في الدار) لا من واحدٍ ولا اثنين ولا أكثر[6].

علة صوتية:

قال الخوارزمي: "وقولهم يا ابنَ أمَّ ويا ابن عمَّ" مفتوحاً بمنزلة خمسةَ عشرَ في أن جعل الاسمين اسماً واحداً، وهذا ليس بشيء، والوجه أنهم قد اجتزؤوا عن الألف بالفتحة كما اجتزؤوا عن الياء بالكسرة"[7].

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 81/2.

(2) سورة الصافات، الآية: 48.

(3) الخوارزمي، التخمير: 107/2.

(4) ابن منظور، لسان العرب: 532/5.

(5) الخوارزمي، التخمير: 135/2.

(6) المرجع نفسه: 495/1، 142/2، 495/1.

(7) المرجع نفسه: 351/1.

أي أن العلة هنا صوتية فقصرت الألف واكتُفى بالفتحة عنها: $\bar{a} \rightarrow a$.

وقال الخوارزمي: (ذانِّك) مُشدّدة تثنية (ذلك) كان أصله (ذانلك) فأدغمت اللام في النون لما بينهما من قُرب مخرج[1]، أي أن اللام في (ذانلك) ماثلت النون لقرب المخرج، و(هما من الأصوات المائعة) [2] فقلبت نوناً وأدغمت في النون السابقة لها فصارت (ذانِّك).

علة عوض:

"العوض: البدل، تقول عُضت فلاناً إذا أعطيته بدل ما ذهب منه"[3]. قال ابن فارس: التعويض من سنن العربية وهو إقامة الكلمة مقام كلمة أخرى[4]. ومما يقع تحت هذه العلة:

قال الخوارزمي عن (أيّ): لما كان من الإضافيات قصدوا استعماله في النداء غير مضاف، نحو: (يا أيّها الرجلُ) فعوَّضوا عن المضاف إليه شيئاً شبيهاً بالمضاف وهو أل(ها)، فـــ (ها) في (يأيها) ليس بمضاف إليه، إنما هو شبيه بالمضاف إليه في قولك (غلامها)[5]. فالهاء في (أيها) عوضاً عن المضاف إليه.

وبين الخوارزمي أن التنوين ربما سد مكان المضاف إليه في:(إذاً) و(كلٍّ) من قولك: (كان ذلك إذاً) و(مررت بكلّ قائماً) فعوّض عن المضاف إليه بالتنوين[6].

علة استكراه:

قال: وأخروا الفاء إلى الخبر في: (إمَّا زيدٌ فمنطلق)؛ لأنهم كرهوا أن تكون الفاء التي من شأنها أن تكون متبعةً شيئاً فشيئاً في أول الكلام فأخروها إلى الخبر فقالوا: أما زيد فمنطلق[7]. فكرهوا الفاء في بداية الكلام فأخرت للخبر.

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 185/2.

(2) عبد التواب، فصول في فقه اللغة: 129.

(3) ابن منظور، لسان العرب: 521/6.

(4) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة.

(5) الخوارزمي، التخمير: 23/2.

(6) المرجع نفسه: 60/2.

(7) المرجع نفسه: 153/4.

وقال: وتدخل (ها) التي للتشبيه على هاذاك وهاذان، ولا يجوز (هاذالِك)؛ لأن (ها) نائب عن اللام التي هي علامة البعد فكرهوا الجمع بين علامتين لمعنىً واحد[1]. فـــ(اللام) و(الهاء) للبُعد وكرهوا الجمع بينهما فلا يجوز هاذالك.

علة استحسان:

الحَسَن: "هو كون الشيء ملائماً للطبع"[2]. ومما يندرج تحت هذه العلة: قال الخوارزمي: إنما حسن إضمار الفعل بعد (لولا وهلا)؛ لأن هذه الحروف لما جُعل فيها معنى التحضيض واستدعاء الفعل صارت كأنها أفعال، فحذف الفعل معها، ومتى وليها اسم نحو: (لولا زيدٌ) أضمرت بعدها الفعل ويجوز النصب أي: (لولا ضربت زيداً)[3]؛ أي استحسن حذف الفعل وإضماره بعد لولا وهلا لما فيها من شبه بالفعل من الحض والاستدعاء.

علة عدم استحسان:

وهي نقيض العلة السابقة، قال الخوارزمي: وينصب الفعل المضارع بـــ (أن) مضمرة بعد الحروف: (حتى واللام) و(أو) بمعنى إلى، و(واو) الجمع والفاء)، ويمتنع إظهار (أن) مع هذه الحروف؛لأنها في الأصل للعطف فلو ظهرت (أن) بعدها لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك غير مستحسن[4].

فأضمرت (أن) هنا لعدم استحسان عطف الاسم على الفعل لو أظهرنا.

علة وجود وعدم:

وعن (أي) في قوله: "عرفت أيَّهم هو في الدار"، قال الخوارزمي: إنَّما يلزم النصب ها هنا؛ لأن المقتضى للنصب موجود والحاجة إلى الرّفعة الواقعة في صورة الحذف معدومة ها هنا فيلزم النصب لأن الفعل السابق يقتضي انتصابها، وأما عدم الحاجة للرفع فمعدومة بيقين إذ لا حذف[5].

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 186/2.

(2) الجرجاني، التعريفات: 117.

(3) الخوارزمي، التخمير: 130/4.

(4) المرجع نفسه: 225/3.

(5) المرجع نفسه: 219/2.

فـــ(أيّ) انتصبت هنا لوجود الناصب وهو الفعل السابق مع عدم وجود علة للرفع، ويظهر هنا أثر للمنطق.

علة عدم:

ومنها عند الخوارزمي: قال: دَفْرَاً أي (نتناً) وقيل للدنيا (أمّ دفر) ويقال للأَمَة دَفار؛ أي منتة، وهذا النوع لا فعل له، لأنه لم يكن،فيبقى على العدم[1]، أي لم يكن له فعل فيبقى على العدم بدون فعل.

وعن اسم وخبر (إنَّ) وأخواتها قال الخوارزمي: إنما يتغير المبتدأ عند دخول هذه الحروف عليه لمعنىً،وذلك المعنى معدوم في الخبر، فنون العماد تتصل بهذه الحروف عند دخولها على المضمر،وهي لا تتصل إلا بمنصوب كما في أكرمني وأكرمنا. وإذا انتصب المضمر لزم أن ينتصب المظهر وهذا معدوم في الخبر فيبقى الخبر على ما كان عليه[2].

أي أنك تقول: ليتني، فاتصلت بها نون العماد وهي لا تتصل إلا بمنصوب والياء هنا بمثابة الاسم المظهر وهذه العلة معدومة في الخبر، فيبقى الخبر مرفوعاً.

علة ضرورة:

الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا[3]. وأخذ بها الخوارزمي وقال:

الضمير المتصل المنصوب يتصل بالفعل ولا يتصل بالاسم كما أن المجرور المتصل يتصل بالاسم ولا يتصل بالفعل، ولذلك حُمل قول الشاعر:

هم الآمرون الخير والفاعلونه[4]

على ضرورة الشعر[5] فالهاء في (والفاعلونه) اتصلت بالاسم ضرورة.

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 313/1.

(2) المرجع نفسه: 282/1.

(3) الألوسي، الضرائر: 5.

(4) معاني الفراء: 386/2، وبدل الآمرون: القائلون.

(5) الخوارزمي، التخمير: 14/2.

ويرى الخوارزمي[1] أن الترخيم مختص بالنداء لأن الترخيم أمر ملبس، ولكن قد يضطر الشاعر فيرخم في غير النداء، نحو:

وأضحت منك شاسعةً أُماما[2]

فرخم (أمامة)، وقال: أُماما، وذكر الخوارزمي كثيرا من الضرورة الشعرية.

علة عدول:

العدْل: الخروج عن الصيغة الأصلية[3]، وقال الخوارزمي:والأصل أن يقال: "مررت بالقوم أجمعهم"، و(أجمع) له صيغة أفعل التفضيل ومن شرط أفعل التفضيل إذا أضيف إلى مُعرَّف أن يكون بعض ذلك المعرّف، ثم عدلوا عن الإضافة إلى الجمع فحذف الضمير وأقيم الجمع بالواو والنون مقامه للشمول والإحاطة[4]،فعدلوا عن (أجمعهم) إلى (أجمعين، وأجمعون)، لما فيها من شمول.

علة عارضة:

قال الخوارزمي: "صفة الأحيان نحو: (سير عليه طويلاً، وكثيراً) ليست في الحقيقة بظرفٍ، إذا هي في الأصل ليست زماناً ولا مكاناً بل هي شيء أجنبي عن الظرف أُجري مجراه، فإذا ذهب عنه هذا النصب ذهبت عنه الظرفية بخلاف الظرف؛فإنه وإن ودّعه النصب يبقى له معظم الظرفية[5].

فصفة الأحيان أجريت عرضا مجرى الظرف وأقيمت مقامه، وإذا ذهب هذا العارض فارقته الظرفية.

علة اختصار:

ومنها عند الخوارزمي:

قال الخوارزمي: و(أحدَ عشرَ) لا تُضاف، ووجه التمام فيه أنه في تقدير التنوين بدليل أن أصله (واحدٌ وعشرةٌ درهما ودراهمَ)، إلاَّ أنَّه أسقط التنوين

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 365/1.

(2) جرير، الديوان: 407

(3) الأستراباذي، شرح الكافية: 102/1.

(4) الخوارزمي، التخمير: 85/2.

(5) المرجع نفسه: 401/1.

للاختصار، وكلّ تنوين حُذف لا لإضافة ولا لدخول اللام فحكمه مراد، لأنه يدخل على الكلمة ما يعاقبه[1]، ف(أحدَ عشرَ) أصله التنوين وسقط اختصاراً لغير إضافة وكأنه مراد.

علة اطراد:

وممّا يندرج تحت هذه العلة عند الخوارزمي قوله: الأصل في (يكرم يُؤكرم) كيدحرج فعلى ذلك خرج (أكرم) وعلل الخوارزمي سقوط الهمزة من مضارع أكرم: "لئلا يلتقي في الحكاية همزتان" ثم اطرد في غير الحكاية..كسقوط الواو في (يعد) لئلا يتخلل أجنبي بين أختين ثم اطرد كما في تعد ونعد وأعد [2]فـــ(يعد) أصلها يوعد فسقطت الواو ثم اطرد الحكم.

ظهور نزعة المنطق والكلام في التعليل:

ظهرت نزعة المنطق والكلام في بعض تعليلات الخوارزمي، ونلمح أثر المنطق في بعض ألفاظ الخوارزمي،أو في طريقة تعليلاته التي ظهر فيها أثر للمنطق:

قال أحوال الفعل ثلاث:وجود محض وعدم محض وعدم فيه شوب وجود، وقال: إن الفعل الذي لم يوجد في الأمس لا يتردد بين الوجود والعدم بل هو معدوم جزماً والفعل الذي امتد عدمه إلى الغد غير معدوم في الغد جزماً[3].

ويقول في أثناء تعليله لتأنيث الفعل "والمؤنث الحقيقي يستحسن تأنيثه وإن فصل بين الفعل والفاعل لأن الحاجة إلى تأنيث المؤنث الحقيقي أقوى، ولذلك لم يجز في غير موضعِ الفصلِ تذكيرُه، فانجبر قلة الحاجة الناشئة من وقوع الفصل إلى التأنيث بزيادة الحاجة الناشئة من كون التأنيث حقيقياً"[4].

وقد يصل التعليل إلى درجة التعمية نحو: "أما قولهم: هذا القول لا قولك، فالجملة السالفة –وإن كانت تدل على معنى القول– لكن لا تدل على معنى قولك: (لا

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 450/1.

(2) المرجع نفسه: 258/3.

(3) المرجع نفسه: 214/3.

(4) المرجع نفسه: 384/2.

قولك) وكذا ليس في العقل أنَّ ما دلت عليه الجملة السالفة من معنى: هذا القول ليس قولك"[1]. وقد مضى أثناء عرضنا علله بعض الإشارات إلى تأثر تعليله بالمنطق أيضاً.

(1) الخورازمي، التخمير: 305/1.

الفصل الرابع

مذهبه النحوي

معنى المذهب النحوي مشتق من معنى الذهاب لغة فيقال:ذَهَبَ ذَهابا وذُهوبا وذهب فلان مذهبا حسنا،وذهب لذهبه:أي لِمذهَبه الذي يذهبُ إليه،والمذْهَبُ:مصدر كالذهاب وهو: الطريقة، والمعتقد الذي يُذهب إلي[1].

وعند العلماء هو: مجموعة من الآراء والنظريات العلمية والفلسفية ارتبط بعضها ببعض ارتباطا يجعلها وحدة منسقة[2].

وقال ابن الأنباري: "وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق، واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف"[3]، والمذهب هنا هي الطريقة التي يسيرها كل فريق، وكيفية بنا الأحكام والآراء النحوية.

ويرى إبراهيم السامرائي أن كلمة (مذهب) أُطلقت على الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، كما أطلقت كلمة (مذهب) على الطريقة التي سار عليها أحد النحاة[4].

فمذهب النحوي هو طريقة بحثية يسير عليها وتُظهر ميوله واتجاهاته النحوية ومصطلحات وكذلك شخصيته العلمية وموقفه من مسائل الخلاف.

ولذلك عندما يتحدث الباحثون عن مذهب البصريين أو الكوفيين يذكرون اتجاهاتهم ومواقفهم من السماع والقياس، ومصطلحاتهم، وعندما يرد الخلاف يقولون: هذا مذهب بصري مثلاً؛ أي هذا ما سار إليه البصريون وذهبوا إليه في

---

(1) الجوهري، الصحاح: 130/1، ابن فارس، مقاييس اللغة: 362/2. ابن عباد، المحيط في اللغة: 470/3. الزبيدي، تاج العروس: 450/2. ابن منظور، لسان العرب: 530/3.

(2) أنيس وآخرون، المعجم الوسيط: 340/1.

(3) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 25(مقدمة المؤلف).

(4) السامرائي، إبراهيم، (1987)، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن: ص13.

الحكم، وإذا ما ظهر في منهج أحد النحاة فيما بعد صفات المذهب الكوفي أو البصري قيل عنه: كوفي أو بصري.

يقول فاضل السامرائي إننا نستطيع أن نميز وجهة النحوي من النظر في أربعة أمور:الأسس التي يعتمدها في البحث، ومصطلحاته، ومع من يعد نفسه ومسائل الخلاف[1].

وحديثا نرى بعضهم أطلق على المذهب مصطلح (مدرسة)، وظهرت مؤلفات عُنونت بـــ: (مدرسة الكوفة) و(مدرسة البصرة) أو المدارس النحوية، وكأنهم رأوا في المذهب بعد أن بانت معالمه ورسخت أركانه وتميزت صفاته،رأوا فيه مدرسة لها سمتها وشروطها، ويوجد من عارض هذه التسمية، وربما جاءت التسمية بتأثير من اللغويين الغربيين والأوروبيين فقد ظهرت عندهم هذه التسمية، إذ أطلقوا على بعض جماعاتهم البحثية مصطلح: (مدرسة...).

أمّا الخوارزمي فهو من النحاة الذين أحبوا العربية وأهلها، فهو من بلاد لم تكن في الأصل بلادا للعرب،وإنما انتقل إليها العرب بعد الفتوحات الإسلامية، ومن ثَمَّ انتقلت معهم اللغة والنحو.

وللخوارزمي شخصية بارزة في شرحه؛ فهو يقدم النص ويشرحه ويوضح معانيه ثم يعالج قضايا النحو، ويبين الخلاف أحيانا، وقد يأتي بأقوال العلماء في المسألة، وربما رجح بين الآراء، واستدرك على المؤلف أحيانا واعترض أحيانا أخرى، وجلب كثيرا من الشواهد واحتج بها.

وهو محب للتجديد والابتكار يميل للمخالفة والمناكفة والنقد،وعنده الرغبة في السبق إلى الجديد والنقد..، فظهر هذا في مخالفة النحاة وإجماعهم، وغالبا يبدأ هذه المخالفة بالنقد قبل بحث المسألة وبيان موطن الزلل فيها، ومع ذلك قد لا نجده يصل إلى الجديد أو إلى ما يستحق المخالفة أو النقد، كما سبق في مخالفة الإجماع، وهذا ما دفع محقق شرح الخوارزمي للقول: ولقد خالف المشهور عند جمهور

---

(1) السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية: 316

النحاة في كثير من المسائل، ولكنه لم يوفق غالبا في تجديده فهو يتعمد المخالفة لذاتها أحيانا[1].

1.4 مسائل الخلاف:

بعد ظهور النحاة الكوفيين ظهرت مسائل الخلاف النحوية بين البصريين والكوفيين؛ لأن النحاة البصريين سبقوا في وضع بعض أحكامهم وأصبح لهم موقف من مسائل النحو، ومن الطبيعي أن يظهر الخلاف لأسباب كثيرة:

فاللغة ما زالت في مرحلة الجمع ويجتهد النحاة في تقعيدها، وكذلك اختلاف القبائل التي أخذ عنها، واختلاف طرق هذا الجمع، وكما قال الخوارزمي: (فقد افتخر البصريون على الكوفيين بأنهم أخذوا اللغة عن حرشة الضّباب، وأكلة اليرابيع، وأنتم أخذتموها من أكلة الشّواذي وباعة الكواميخ)[2]؛ أي أن البصريين أخذوا اللغة من الأعراب الخُلَّص في حين أخذها الكوفيون عمَّن هم أقل فصاحة.

ومن أسباب الخلاف أيضا اختلاف المسموع وطرق نقله وروايته، فتجد فريقا من النحاة يحتج ببيت من الشِعر، ثم يطعن الفريق الآخر في رواية البيت وخصوصا موطن الشاهد، ومن الأسباب طبيعة النحو التي تحتمل أحيانا تعدد الوجوه، وكذلك الموقف من القياس ومدى التوسع فيه، وأيضا مصطلحات النحو التي لم تستقر بعد، ولعل تعدد القراءات لبعض ألفاظ القرآن الكريم كان له دور في هذا الخلاف، وكذلك طبيعة البشر وتنافس النحاة.

ولا ريب في أن هذه الأمور أدت إلى الخلاف حتى بين نحاة البلد الواحد، ولكنّ هذا الخلاف أفاد النحو وأغنى البحث النحوي؛ لأنه دفع النحاة لجمع اللغة وللاستنباط والاستقراء والتعليل، وكشف كنه اللغة ونحوها الذي كان قائما في عقول العرب دون ضوابط محسوسة وقاعدة مكتوبة..كما دفعهم إلى محاورة الأعراب والحرص على لقائهم، فكان هذا حفظا للغة ونحوها.

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 93/1

(2) المرجع نفسه: 8/2

وإذا علمنا أن طبقات النحويين انتهت بالنسبة للبصريين بالمبرد الذي توفي سنه(285هـ)، ويقابله من الكوفيين ثعلب الذي توفي (291هـ)، وهما آخر من ذُكر في طبقات النحويين[1]، نقول إن التأليف في هذا الخلاف بدأ مبكرا قبل نهاية القرن الثالث الهجري ووصلت المؤلفات التي كتبت في الخلاف إلى ما يزيد على سبعة عشر مؤلفا[2]، وهذا يعني أن الخلاف أصبح ظاهرة تستحق البحث في وقت مبكر، فبدأ النحاة يكتبون حولها، وأصبح موقف النحاة فيما بعد من هذا الخلاف إشارة إلى اتجاه النحوي وميوله.

ولا يعني هذا الخلاف أن النحاة اختلفوا في الأصول والمبادئ النحوية، بل ساروا جميعا بالنسبة للأصول في الطريق نفسه، ومن هنا يرى حلمي خليل أن البصرة هي صاحبة الأصول النظرية التي قام عليها الدرس النحوي واللغوي ممثلة في السماع والقياس والعامل، ولم يبتعد الكوفيون عن ذلك وإن توسعوا في السماع والقياس فهم يطبقون الأصول نفسها [3].

ويمكن أن يكون الموقف من السماع والقياس هو الحكم بين النحاة،ولذلك حدث الخلاف بين نحاة البلد الواحد، ورد الأفغاني الخلاف إلى السماع والقياس، وقال: التاريخ يؤيد وجود المذهبين: السماع والقياس، وليس من الدقة إطلاق النزعة السماعية على المذهب الكوفي، والنزعة القياسية على المذهب البصري أو أن يكون مذهب بصري يقابله مذهب كوفي، بل نزعة سماعية يقابلها نزعة قياسية يختلف كل منهما صحة وحالا ومقدارا بين البلدين،بل بين نحاة كل بلد على حدة[4].

وقلل السامرائي من أهمية هذا الخلاف فقال: والاختلاف بين البصريين والكوفيين كالاختلاف بين بصري وبصري وبين كوفي وكوفي في بعض الأحيان،

---

(1) السامرائي، الدراسات النحوية: 311

(2) العكبري، التبيين: 78

(3) خليل، حلمي، (د.ت)، العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر: 43، 44

(4) الأفغاني، في أصول النحو: 210، 212،

ولذلك نجد نحاة من هذا المذهب أو ذاك قد وافق المذهب الآخر في بعض مسائله[1].

وأشار الخوارزمي إلى المذهبين بقوله: "فالإعراب بصري وكوفي، وسيبويه كان أستاذ أهل البصرة والأخفش تلميذه والكسائي شيخ أهل الكوفة والفراء تلميذه"[2]

وأورد بعض مسائل الخلاف أثناء شرحه للمفصل، وغالبا ما يكون يعرض المسألة من باب التوضيح دون ترجيح رأى أحد الفريقين،وأحيانا كان يرجح، وربما أشار أحيانا إشارة عابرة إلى الخلاف نحو[3]: هذه المسألة اختلف فيها أهل البصرة وأهل الكوفة. وقوله: وتقديم خبر المبتدأ على المبتدأ مسأله مختلف فيها بين أهل البصرة والكوفة، وقد يبحث الخلاف دون الإشارة إلى أن هذه من مسائل الخلاف.

ومن المسائل التي جاءت في شرحه واتبع فيها الكوفيين:

قال المخزومي: تبدأ مدرسة الكوفية تقريبا بالكسائي، ثم خلفه الفراء الذي أرسى قواعد هذه المدرسة، ويرى الكوفيون أن ما يقوله الأعراب إنما يمثل بيئة لغوية لا يصح إغفاله فقاسوا على المثال الواحد[4].

منع (زفر) من الصرف:

رفض الخوارزمي منع زفر من الصرف وقال: "أجمع النحويون عن آخرهم على أن (عُمر وزفر) غير منصرفين وهذا إجماع باطل؛ لأن عمر وإن كان غير منصرف فليس زُفر بمثابته، فـ (زفر) علم منقول عن الزَّفر بمعنى السيد لأنه يزدفر الأموال، فبعد ذلك لو أصبت زُفر غير منصرف لا يخلو ذلك من أن يكون في الشعر أو خارج الشعر، فإن كان خارج الشعر لم أقبله، وإن كان في الشعر حملته على مذهب الكوفيين؛ لأن من مذهبهم أن الاسم يمنع من الصرف بالعلمية المجردة"[5].

---

(1) السامرائي، المدارس النحوية: 7

(2) الخوارزمي، التخمير: 142/1

(3) المرجع نفسه: 264/1، 260

(4) المخزومي، مدرسة الكوفة: 392، 396.

(5) الخوارزمي، التخمير: 215/1.

فهو يقبل منع (زفر) من الصرف في الشعر على المذهب الكوفي.وقال الرضي: "فُعَل علما لمذكر؛ إذا سُمع ممنوعاً من الصرف وليس فيه عِلة ظاهرة غير العلمية نحو: زُفر، فإنهم قدروه معدولا؛ لأن العلمية لا تستقل بمنع الصرف"[1]

الاسم المشغول عنه:

"إذا اشتغل فعلٌ متأخَّر بنصبه لمحلّ ضميرِ اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم كـــ(زيدا ضربتُهُ) أو لمحله، فالأصل أن ذلك الاسم يجوز فيه: الرفع والنصب"[2].

وعن: (زيدا ضربتُهُ) قال الخوارزمي: فإذا لزم انتصاب (زيد) فالناصب له ذلك الفعل الذي يليه، والضمير المتصل بالفعل انتصب على البدل من زيد وهو بعينه مذهب الكوفيين[3] وفي موطن آخر قال: والوجه الصحيح ما ذهب إليه الكوفيون[4] وأعاد الكلام السابق.

وقال الرضي: وعند الكسائي والفراء الناصب للاسم هو الفعل المتأخر؛ لأن الضمير في المعنى هو الظاهر[5].

وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر والتقدير::ضربت زيدا ضربته[6] وقدّم ابن الوراق الرفع لأنه بغير إضمار[7].

ورد الزبيدي قول الكوفيين لأن الفاعل لا يعمل بمعمولين[8]، وقول: الكوفيين أولى لأنه بدون تقدير وعندما يبدل الضمير من زيد فلن يعمل الفعل في معمولين.

---

(1) الأستراباذي، شرح الكافية: 114/4.

(2) ابن هشام، أوضح المسالك: 133/2

(3) الخوارزمي، التخمير: 250/1.

(4) المرجع نفسه: 389/1.

(5) الأستراباذي، شرح الكافية: 434/1.

(6) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 85/1.

(7) ابن الوراق، العلل في النحو: 267.

(8) الزبيدي، ائتلاف النصرة: 113

عمل (ليت):

(إنَ) وأخواتها لمّا أشبهت الفعل الحقيقي لفظا ومعنى حملت عليه في العمل[1] وأجاز الفراء نصب الجزأين ب(ليت) [2] وعن قول الشاعر.

ويا ليت أيَّامَ الصِّبا رواجعا[3]

قال الخوارزمي هذا البيت مختلف فيه بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يقولون: خبر ليت محذوف ورواجعا منصوب على الحال، والكوفيون أجروه على لغه تميم فهم يعملون ليت إعمال ظن، نحو: ظننت زيدا شاخصا، وعليه المثل: (ليت القِسيَّ كلَّها أرجلا)[4] يضرب للتمني محالا، فلا حاجة إلى الخبر، وقد أخذ بمذهب الكوفيين، لأنه يقول: (ليت) أشبه أخواتها بالفعل ولذلك لا تفارقها نون العماد[5]، وقال الميداني: كذا المثل بالنصب، وهي لغة تميم يعملون (ليت) إعمال ظن[6].

الحال خبر كان:

ومما سار فيه على مذهب الكوفيين دون الإشارة لذلك قوله: والحال في الحقيقة خبر كان فإذا قلت (جاء زيدٌ راكبا) فكأنك قلت جاء زيد في حال كونه راكبا ولهذا وجب تنكيرها[7].

فخبر كان عند الكوفيين منصوب على الحال وعند البصريين ليس حالاً[8]، وقال الزبيدي: ما قاله الكوفيون ضعيف[9].

---

(1) الأنباري، أسرار العربية: 144

(2) الأستراباذي، شرح الكافية: 92/6.

(3) العجاج، الديوان: 405.، الرماني، معاني الحروف: 13.

(4) الميداني، مجمع الأمثال: 104/3؛ الزمخشري، المستقصى: 302/2.

(5) الخوارزمي، التخمير: 287/1 --288

(6) الميداني، مجمع الأمثال: 104/3

(7) الخوارزمي، التخمير: 423/1

(8) الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف: 318/2، العكبري، التبيين: 295

(9) الزبيدي، ائتلاف النصرة: 122.

والخوارزمي هنا لم يشر هنا إلى المذهبين، وبقاء نصبه حالا أولى، لعدم الحاجة إلى التقدير والتأويل.

"أفعل" اسم أم فعل؟

ذهب الكوفيون إلى أن (أفعل) في التعجب اسم، وذهب البصريون إلى أنه فعلٌ ماضٍ[1]، وقال الخوارزمي:للتعجب صيغتان هما (ما أفعله، أفعل به)، والصيغتان عند البصريين فعل، وعندي أن (ما أفعله) جملة اسمية لا فعلية وأصلها: (زيدٌ أفعل)، فقدم الخبر على المبتدأ، و(ما) هي الإبهامية، وكذلك قبوله للتصغير نحو "ما أحيسنها مقلة"..وفي (ما أقدر الله وما أعلمه)،لا تقول:شيء جعله قادرا،وشيء جعله عالما، فهذا كفر، وأما الصيغة الثانية فهل فعل[2].

فعارض البصريين في الصيغة الأولى بدليل الأصل وقبولها التصغير وكذلك عند التعجب من قدرة الله وعلمه لا يصلح التفسير المعهود وهذا الذي ذكره هو رأي الكوفيين[3]، ولكنه لم يذكرهم وذكر رأي البصريين الذي خالفه.

تعريف العدد:

يجوز عند الكوفيين أن يقال: الخمسةَ العشرَ درهما، والخمسةَ العشر الدرهم، وعند البصريين لا يجوز إدخال الألف واللام في العشر ولا في الدرهم[4].

وجاء عند الزمخشري "وما تقبّله الكوفيون من قولهم: الثلاثة الأبواب والخمسةُ الدراهم فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء ".

فردّ الخوارزمي:أنا لا استبعد ما عليه الكوفيون فهذه الأعداد تُنَّزل تنزيل المعدود وهذا القدرُ من العدد والمعدود إذا أضيف جاز إدخال اللام عليه والذي ذكره البصريون قياس ومذهب الكوفيين استحسان والطبع ينزع اليه فوجب أن يجوز[5].

---

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 120/1.

(2) الخوارزمي، التخمير: 325/3.

(3) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 120/1. ابن الوراق، العلل في النحو: 281، الزبيدي، ائتلاف النصرة: 118.

(4) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 85/1.

(5) الخوارزمي، التخمير: 8/2.

فهو قبل القياس عند البصريين كما ذكره المؤلف ولكنه استحسن مذهب الكوفيين وجوّزه ومال إليه وكأنه يفضله على القياس، بقوله: أنا لا استبعد ما عليه الكوفيون مع مخالفته للقياس.

مسائل اتبع فيها مذهب البصريين:

نداء المعرف ب(أل) واللهم:

أجمع النحويون على عدم الجمع بين ما فيه (أل) و(يا) النداء[1] ومن المسائل التي لم يشر إلى أنها خلافية قوله:"جميع ما فيه الألف من الأسماء لا يجوز نداؤه إلا الله وحده لإنهما لا يفارقانه فصار كأنهما من نفس الاسم "[2]

وهذا مذهب البصريين وأجاز الكوفيون نداء ما فيه الألف واللام [3]، وهناك بعض المواطن التي يجوز فيها هذا الأسلوب [4].

وعرض في موضع آخر خلافهم في (اللهم) فقال: أهل البصرة قالوا أصله: (يا لله) والميم خلفٌ عن حرف النداء، وعند الكوفيين ليست خلفا، وقالوا أصله (يا الله أُمّنا بخير) ولما كثر وروده في كلامهم حذفوا بعض الكلام تخفيفا كما صارت انعموا صباحاً: عِمُوا صباحاً. ولو كان أصل اللهم: (يا الله أُمّنا بخير) لما جاز اللهم العنه اللهم اهلكه[5]، وقولهم: (الله أمنا بخير) فهذا بعيد حتى قال عنه السيوطي: هذا قول سخيف[6] وأيّد الزبيدي مذهب البصريين[7]، وقيل حديثا عن اللهم: أن أصلها عبرية هو (ألوهيم) ومعناه الآله وجمعوه للتعظيم[8].

---

(1) الألوسي، الضرائر: 125. ابن جني، اللمع في العربية: 82. ابن الوراق، العلل في النحو: 299.

(2) الخوارزمي، التخمير: 344/1.

(3) العكبري، التبيين: 444 مسألة 81.

(4) شرح ابن عقيل: 264/3 ابن هشام، أوضح المسالك: 27/4.

(5) الخوارزمي، التخمير: 357/1.

(6) السيوطي، الأشباه والنظائر: 356/3

(7) الزبيدي، ائتلاف النصرة: 47

(8) السامرائي، فاضل صالح، (2000)، معاني النحو، ط1، دار الفكر للطباع والنشر، عمان، الأردن: 326/4.

الاستثناء بليس:

ليس للاستثناء ويضمر فيها اسمها[1]، وبين الخوارزمي أن المستثنى بليس منصوب لا محالة تقول: "أتاني القوم ليس زيدا "،والمعنى ليس بعضهم زيداً وهذا تفسير البصريين، وأما الكوفيون فتقديرهم: ليس فعلهم فعل زيد، وتقدير البصريين أجود لأنه أقل إضمارا[2]، فقدم مذهب البصريين لقلة الإضمار، وتقدير الكوفيين بعيد كتقديرهم في اللهم السابق.

تأكيد النكرات:

أنكر بعضهم توكيد النكرة سواء كانت محدودة أو غير محدودة وبعضهم أجازها في الحالين[3] وبين الخوارزمي أن تأكيد النكرات لا يجوز؛ لأن الغرض التصريح من المتكلم بأن المؤكد معهود للمخاطب وتنكيره تصريح منه بأنه غير معهود وهذا تناقض..والكوفيون يجيزون تأكيد النكرات إذا كانت محدودة نحو:أكلت رغيفا كله[4]، فالنكرة غير معهودة للمخاطب فكيف يؤكد غير المعهود؟

وتأكيد النكرة بغير لفظها عند البصريين لا يجوز وأجازه الكوفيون [5]، وهنا لم يذكر البصريين ولكنه مال لمذهبهم.

نِعْمَ وبِئس:

وذكر الخوارزمي أيضا خلافهم في (نعم وبئس)، فقال الكوفيون: هما اسمان؛ لدخول حرف النداء عليهما "يا نعم المولى ونعم النصير"، ولا يحسن اقتران الزمان بهما فلا يقال:نعم الرجل أمس، وجاء عن العرب: "نَعِيْمُ الرجل أنت"، وفعيل ليس من أبنيه الأفعال فتعين أن يكون اسما، وحجة البصريين: قولهم: نعمت المرأة هندٌ وبئست المرأة سعاد، ولحوق تاء التأنيث بها دليل على أنها فعل وهذا قطعي [6]

---

(1) النحوي، الإيضاح: 178.

(2) الخوارزمي، التخمير: 459/1

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 210/3.وانظر: ابن الوراق، العلل في النحو: 344.

(4) الخوارزمي، التخمير: 84/2

(5) الزبيدي، ائتلاف النصرة: 61

(6) الخوارزمي، التخمير: 313/3

فأخذ بمذهب البصريين بقوله هذا قطعي، وردّ العكبري حجج الكوفيين ونقضها[1] وكذلك فعل الزبيدي[2]، وهذا سببه عملية التقعيد فالنحاة عندهم: اسم وفعل وحرف، ولمّا وجدوا في كلام العرب ما فيه شيء من الاسمية وشيء من الفعلية، ولم يجدوا له قسما مستقلا يضعونه فيه اختلفوا فيه.

(إنْ) المخففة:

واختلف الكوفيون والبصريون في (إنْ) في قوله تعالى ﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾[3]، فعند الكوفيين: (إنْ) بمعنى (ما) النافية واللام بمعنى إلا الاستثنائية والبصريون يقولون بأن (إن) هنا هي المخففة واللام هي الفارقة بين (إنْ) المخففة و(إنْ) النافية؛ لأن (إنَّ) و(أنَّ) إذا خُففتا اشتبهتا بـــ(إن) النافية وأن المصدرية، وقال السيرافي: ولو جاز أن تكون اللام بمعنى (إلاّ) لجاز أن تقول (جاءني القوم لزيداً)، بمعنى إلا زيداً[4].

ومن خلال قول السيرافي الذي ينقض ما ذهب إليه الكوفيون يكون الخوارزمي قد أخذ بقول البصريين[5].

وقال السمين: (إنْ) مخففة من الثقيلة مهملة عند البصريين، و(عن دراستهم) متعلق بخبر (كنّا) وهو (غافلين) وهذا يدل على بطلان مذهب الكوفيين فهم جعلوا اللام بمعنى (إلاَ)؛ ولكن لا يجوز أن يعمل ما بعد (إلاّ) فيما قبلها وكذلك ما هو بمعناها[6].

---

(1) العكبري، التبيين: 275

(2) الزبيدي، ائتلاف النصرة: 117

(3) سورة الانعام: 156

(4) الخوارزمي، التخمير: 57/4

(5) انظر الخلاف في: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 176/2. الزبيدي، ائتلاف النصرة: 155.

(6) الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 222/3

تنازع فعلين:

يقول الخوارزمي: إن الفعلين إذا توجها إلى اسم إما بجهة الفاعلية، وإما بجهة المفعولين أو احدهما بجهة الفاعلية والآخر بجهة المفعولية، فالفعلان بجموعهما لا يستندان إلى ظاهر ذلك الاسم بل الذي يستند إلى ظاهره أحدهما والآخر إلى ضميره[1]، واختلف الكوفيون والبصريون في أي الفعلين يعمل فيما بعده،ففي قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[2] أعمل البصريون الثاني..أما في قول الشاعر:

تُنخَّل فاستاكت به عودَ أسحلِ [3]

أعمل الكوفيون الأول "تُنَخَّل" في ظاهر الاسم وهو (عودَ أسحل)، والثاني ضميره، وبعد ذكر الحجج للفريقين يظهر أنه مال إلى رأي البصريين؛ لأنه قال: وعارضهم البصريون بشيئين وزادوهم شيئا ثالثا، كذلك تأييده للحجة الثالثة للبصريين بقوله: لم أقرأ إلا بسورة، فإن سورة تجرَّ بالباء ولا تنتصب بأقرأ [4]؛ أي أعمل الثاني وهو حرف الجر.

وقال في موطن آخر: "وهذا ما يؤيد مذهب البصريين في إعمال الثاني من الفعلين"[5] وذكرت هذه المسألة في الإنصاف وفي التبيين مع تأييد مذهب البصريين[6] وقال اليمني: وقول البصريين أوسع في كلام العرب [7]

ونرى أن الخوازمي مال إلى المذهب البصري في مسائل الخلاف، وهذا الميل بسيطا لا يرجح موقف الخوارزمي وبصريته.

---

(1) انظر التنازع: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 160/2.

(2) سورة الكهف: 96

(3) الغنوي، الطفيل، (1968)، الديوان، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد، ط1، دار الكتب الجديدة، القاهرة، مصر: 65، ونسبه بعضهم لعمر بن أبي ربيعة.

(4) الخوارزمي، التخمير 236/1-242

(5) المرجع نفسه: 335/1

(6) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 86/1 مسألة 13 العكبري، التبيين: 252، مسألة 34.

(7) اليمني، كشف المشكل في النحو: 472

2.4 آراؤه النحوية:

الخوارزمي كثير المخالفة والاعتراض، انتقد النحاة، وخالف الإجماع مراراً. ونحن نسوق هنا بعض الآراء التي أضافها أو خالف فيها، وقد مر بعض هذه الآراء فيما سبق في السماع أو في القياس أو العلل:

حروف النفي تنزل منزلة الفعل:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة[1] وقد يكون نكرة بشروط منها: أن توصف النكرة أو أن تكون في معنى المحصور[2]، والوصف قد يكون ظاهرا أو مقدرا[3].

قال الخوارزمي: قد يأتي المبتدأ نكرة غير موصوفة نحو: ما أحدٌ خيرٌ منك، وبيَّن أن المبتدأ هنا مبتدأ من حيث الصورة ولكنه فاعل من حيث المعنى وعلل ذلك: أن حروف النفي ربّما تُنزّل تنزيل الفعل[4]، ويقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص منها المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى[5].

فحروف النفي ربما أغنت عن الفعل فصار المبتدأ بعدها فاعلا في المعنى .

التنوين بمنزلة الصفة:

ومن هذا الباب علل مجيء المبتدأ نكرة في المثل: (شرٌّ أهرّ ذا ناب)[6] وقال: هو مبتدأ في الظاهر وفاعل من حيث المعنى والتقدير:ما أهرّ ذا ناب إلا شر، ثم قال ولئن سلمنا أنه مبتدأ من حيث الظاهر والمعنى وجاء غير موصوف فيكون التنوين فيه بمنزلة الصفة لأنه للتعظيم والتفخيم[7] بمعنى أن التنوين أغنى عن الصفة والتقدير: شرٌّ عظيمٌ، و(يأتي التنوين عوضا عن المضاف إليه)[8] والمضاف إلية يفيد

---

(1) سيبويه، الكتاب: 329/1

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 216/1، 226.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك: 181/1

(4) الخوارزمي، التخمير: 257/1-259

(5) الأستراباذي، شرح الكافية: 284/1

(6) الميداني، مجمع الأمثال: 172/2؛ الزمخشري، المستقصى: 130/2.

(7) الخوارزمي، التخمير: 259/1

(8) المرادي، الجنى الداني: 145.

النكرة التعريف أو التخصيص، (ويحذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضاف إلى علم)[1] وكأن الصفة أغنت عن التنوين.

حذف الخبر:

يحذف الخبر جوازا أو وجوبا إذا دلّ عليه دليلٌ[2] وفي قوله: خرجت فإذا السبعُ، قالوا: الخبر هنا محذوف، ولكن الخوارزمي يرى أنّ الخبر: (إذا) فهي هنا في المكانيّة. ومعناه خرجت فبالحضرة السبع، فالسبع مبتدأ وبالحضرة خبره، والخبر إذا حذف أقيم الظرف مقامه فصار الظرف هو الخبر، ففي قولنا (في الدار زيدٌ) فـ (في الدار) هو الخبر ولم يقل بأن الخبر كائن أو ثابت وهو محذوف[3]. فقدر (إذا) ظرفا وهو الخبر ولا حذف هنا.

كان تامة:

تأتي كان تامة فتدل على الزمان والحدث كغيرها من الأفعال الحقيقية ولا تفتقر إلى الخبر[4]، وقال الخوارزمي عن: (كان زيدٌ ذاهبٌ)، (كان) هاهنا عند النحويين هي الناقصة، واسمها ما استكنّ فيها من ضمير الشأن، والجملة الابتدائية وهي: (زيدٌ ذاهبٌ) في مقام الخبر، ثم قال: وعندي أن كان هي التامة والجملة بعدها محكيّة والمعنى وقع هذه الواقعة وهي: أنَّ زيدا ذاهبٌ، أو ثبت هذا الشأن [5] فاعتبر كان تامة ولا حاجة لضمير الشأن المستتر اسما لكان.

إضمار الفعل:

قال الزمخشري: إن الفاعل قد يأتي رافعه مضمرا فيقال: من فعل؟ فيقال: زيدٌ: بإضمار فعل ومنه قول الشاعر:

لِيُبكَ يزيدٌ ضارِعٌ لخصومةٍ [6]

---

(1) الأستراباذي، شرح الكافية 258/6.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 244/1.

(3) الخوارزمي، التخمير: 268/1

(4) الأنباري، أسرار العربية: 131.

(5) الخوارزمي، التخمير: 166/2

(6) سيبويه، الكتاب: 288/1، ابن يعيش، شرح المفصل: 80/1.

أي: يبكيه ضارعٌ، فقال الخوارزمي هذه المسألة وإن كان مجمعا عليها بين النحويين ففيها نظر: وعكس الأمر فقال: إذا قلت من فعل؟ فقيل (زيدٌ) فمعناه (زيدٌ) فعل، فزيد مبتدأ وخبره محذوف، وعلل ما ذهب إليه بقوله: السؤال هنا عن الفاعل لا عن الفعل، فالفعل معلوم والجواب يطابق السؤال[1].

فـــ(ضارع) عنده مبتدأ لأن السؤال: من يبكيه؟ والتقدير: ضارع يبكيه، وقال ابن هشام: ولا يقدر المرفوع هنا مبتدأ حُذفت خبره؛ لأن الاسم هنا ثبتت فاعليته في رواية من بنى الفعل للفاعل[2].

العامل في الظرف:

ذكر الزمخشري في الظرف الذي يضمر عامله على شريطة التفسير كما صُنع في المفعول به: نحو: (اليومَ سرتُ فيه)، مقدرا: أسرتُ اليومَ، وعند الخوارزمي: أن اليوم منصوبٌ بهذا الفعل الظاهر وهو (سرتُ)، والضمير المنصوب المحل في (فيه) منصوب على البدل من يوم [3]، فـــ (اليوم) عنده منصوب بالفعل والهاء في (فيه) بدل من اليوم.

رفع يزيد في بيت رؤبة:

جاء يزيد مرفوعا في قول الشاعر:

نبئت أخوالي بني يزيدُ ظلما علينا لهم فَدِيدُ[4]

فقال الخوارزمي:اعلم أنهما قد تورطوا في هذا البيت فـــ(يزيد) لو كان منصرفا فالوجه أن ينجرّ، وإن كان غير منصرف فالوجه أن ينفتح،فما هذا الرفع ؟وبعد أن شرح طويلا قال: "العَلَمُ متى نُقِل عن الفعل المضارع فإمّا أن ينقل مع تلك الرفعة أولا، فإن نقل لا مع تلك الرفعة انصبّ على ذلك العلم وجوه الإعراب وإن نقل مع تلك الرفعة فالعلم أبدا مرفوع ضرورة أن تلك الرفعة من الاسم نفسه، ولو

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 245/1.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب: 620/2. انظر: ابن جني، المحتسب: 339/1.

(3) المرجع نفسه: 406/1.

(4) بروسي، وليد بن الورد، (1979)، مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، ط1، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان: 172.

سميت بـــ(خمسةَ عشرَ) فقلت: هذا (خمسةَ عشرَ) ففيه الرفع والإبقاء على الفتح"[1]، فعنده (يزيد) مضارع في الأصل وعندما نقل للاسمية بقي مرفوعا بالضمة لأنها من الاسم نفسه كما لو سميت بخمسة عشر بقي على الفتح وهكذا جاء يزيد في البيت مرفوعا وكأنه أصبح في حالة بناء.

المفاعيل:

ذهب الخوارزمي إلى أن المفاعيل في الحقيقة ثلاثة: المفعول به والمصدر والظرف، وأما المنصوب بمعنى (اللام) والمنصوب بمعنى (مع) فليسا بمفعولين في الحقيقة، وعلل هذا بقوله: المفعول هو الذي يقوم مقام الفاعل عند بناء الفعل للمجهول، والمصدر والظرف كل واحد منهما يقوم مقام الفاعل إذا بُني الفعل للمفعول به، وليس في الكلام مفعول به، بخلاف المنصوبَينِ بمعنى (اللام) وبمعنى (مع) فإنهما البتة لا يقوم مقام الفاعل[2].

فالمفعول لأجله والمفعول معه ليسا بمفعولين على الحقيقة لأنهما لا يقومان مقام الفاعل، وهذا مذهب الكوفيين، فـــ(الكوفيون لا يعرفون إلا المفعول به، وباقي المنصوبات الأخرى التي هي مفاعيل عند البصريين فهي عند الكوفيين أشباه مفاعيل)[3].

النحويون سهوا في واوين:

(واو) الحال و(واو) المفعول معه:

وعند النحويين: جئت والشمس طالعة معناه: (حال طلوع الشمس)، فقالوا الواو للحال، وأجاز الخوارزمي أن تكون واواً للظرف وليس للحال أي: (جئت وقت طلوع الشمس)، فالحال تبين هيئة الفاعل أو المفعول وهنا ليس الأمر كذلك؛ فإذا قلت:تقلدت سيفي والشمس طالعة، (فطلوع الشمس) ليس ببيان هيئة المُتقلِّد،وفي قولك: لا صلاة والشمس تطلع فـــ (صلاة) نكرة لا تصلح أن تكون صاحب حال

---

(1) الخوارزمي، التخمير 1/164-167

(2) المرجع نفسه: 1/407، 3/266

(3) المخزومي، مدرسة الكوفة: 308.

ثم قال: والظرف والحال مشتبهان جدا ولذلك نصب (معا) في قولك: (جاءا معا) على الحال أو الظرف[1]، فما بعد الواو هنا لا يبين هيئة الفاعل ونعلم أن الحال يبين الهيئة، فما ذهب إليه الخوارزمي ليس بعيدا.

والواو الثانية التي سها فيها النحويون: واو المنصوب بمعنى (مع)، فالمنصوب بمعنى مع في محل نصب على الحال فقولنا: جاء البرد والطيالسة فمعناه: (مقترنا بالطيالسة)، فلما لم يمكن إعراب الواو،نُقل إعرابها إلى ما بعدها، فالواو هنا في الحقيقة للحال لا للمفعول معه، كما أن الواو في: (جئتُ والشمس طالعةٌ) للمفعول فيه لا للحال[2].

الواو هنا أقرب إلى المعيه فالمعنى جاء البرد ومعه الطيالسة وما بعد الواو هنا لا يبين هيئة ما قبلها.

(إلاّ) في محل نصب على الحال:

قالوا: "شُبّه المستثنى المنصوب بالمفعول من حيث إنه فضلة جاءت بعد تمام الكلام، فعلق الخوارزمي: هذا من إقناعيّات النحويين: والوجه فيه أن (إلاّ) في محلّ النصب على الحال، فـــ (جاء القوم إلا زيدا) معناه: جاءني القوم مستثنىً منهم زيدٌ، و(مستثنى) منصوب على الحال"[3]، فبني إعراب (إلاّ) على دلالتها فهي بمعنى (مستثنى) هنا، فحالهم: مستثنى منه زيد. وجاء عند الخوارزمي قوله: "والحال والصفة يتآخيان"[4].

إيّاه للتوكيد:

وجاز: رأيتُ زيدا إيّاه، ولا يجوز: رأيت إيّاه فـــ(رأيتُ زيدا إيّاه) وإن كان بدلاً من حيث الصورة فهو تأكيد من حيث المعنى، فكأنك قلت: رأيت زيدا نفسه، ولو قيل (إيّاه) باتفاق النحويين ليست من ألفاظ التوكيد قيل: هذا صحيح ولكن لما سدّ

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 442/1-444

(2) المرجع نفسه: 443/1

(3) المرجع نفسه: 469/1

(4) المرجع نفسه: 470/1.

مسدّ التأكيد أُجري مجراه[1]، فـــ(إيّاه) عملت التأكيد كنفس وعين وهذا غير بعيد فعندما تأتي إيّاه بعد زيدٍ تزيل اللبس والإبهام و(كأن إيّاك بمعنى نفسك)[2].

لا (رجُلٌ) نفي للجنس:

واعترض الخوارزمي على قول النحاة: (لا رجلٌ في الدار) نفيٌ لرجل واحد، وأما (لا رجلَ في الدار) نفي للجنس وقال: هذا شيء مضحك، ألا ترى أنَّ قولنا: لا رجلٌ أفضل منك مدح وأيّ مدح، ولو كان المراد به واحداً لكان من أقبح ما يكون من الذّم[3].

فهي هنا لنفي الجنس، فعنده (لا رجُلٌ) بالرفع قد تكون نفياً للجنس كما في (لا رجلَ) ويبدو أن الخوارزمي اعتمد على السياق والدلالة لتحديد مدلول (لا) وليس الحركة الإعرابية هنا.

المنادى معرفة:

اعتبر الخوارزمي المنادى معرفة وأداة تعريفه هي حرف النداء مع الضم، وقال: وما زال النحويون يقولون: المنادى معرفة نحو: يا رجلُ ويا عالِمُ، بدليل أنك متى وصفته وصفته بالمعرفة، ولكنهم عندما عدّوا المعارف أهملوه وطرحوه[4]، قال الألوسي: منع النحاة نداء ما فيه (أل)؛ لأن النداء معرفة و(أل) معرفة، ولا يجمع بين أداتي تعريف[5]، أي أن أداة النداء تقوم مقام (ال) من حيث التعريف.

نصب التمييز بنزع الخافض:

وفي باب التمييز قالوا: (عشرون درهما) بمنزلة: (ضاربون زيداً) و(ملءُ الإناءِ عسلاً) بمنزلة (ضَرْبِ زيدٍ عمراً) (وطاب زيدٌ نفساً) بمنزلة (ضَرَبَ زيدٌ عمراً) فقال الخوارزمي: هذه تمحّلات النحويين فهذه الأشياء منصوبة بنزع

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 118/2

(2) المرجع نفسه: 166/3.

(3) المرجع نفسه: 496/1

(4) المرجع نفسه: 380/2

(5) الألوسي، الضرائر: 125.

الخافض، ولا علاقة لها بقياس الشبه [1].

وهنا لم يوضح ولكنه قصد (نفسا وعسلاً) منصوبه بنزع الخافض، فالأصل: مُلىء الإناء بالعسل، ولكن قد لا نستطيع أن نقدر الخافض في بعض هذا التمييز نحو: عشرون درهما فنصبها على التمييز أفضل لأنه يزيل الإبهام بدون تقدير،ولا حاجة لتقدير خافض محذوف.وربما بنى الخوارزمي حكمه على القاعدة: "ولا بد في جميع التمييز من معنى مِن"[2].

وقالوا يجوز جر التمييز بمن إلاّ في ثلاث مسائل: تمييز العدد كـــ (عشرين درهما)، والتمييز المحول عن المفعول نحو:غرسنا الأرض شجراً، وما كان فاعلا في المعنى نحو: طاب زيدٌ نفسا[3].

عمل اسم الفاعل:

لعمل اسم الفاعل عمل الفعل شروط[4] قال الخوارزمي: وقالوا: اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل إلا إذا اعتمد على الأشياء الخمسة: المبتدأ والموصوف وصاحب الحال والاستفهام والنفي، وهناك شيء سادس قد أغفله النحويون، وهو اللام بمعنى (الذي)، فيجوز: الضارب زيدا أمس[5].

بمعنى: الذي ضربَ زيداً أمس، فاللام هنا بمعنى (الذي) وتُعتمد لعمل اسم الفاعل.

التعديه بحرف الجر:

وعند النحويين أن الفعل إذا تعدى إلى المفعول بواسطة حرف الجر فالمفعول هو المجرور مع الجار، وهذا سهو فالباء في: خرجتُ بزيد بمنزلة الهمزة في (أخرجت)، والتثقيل في(خرّجت). والهمزة والتثقيل ليسا من المفعول إنما هما جزء

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 449/1

(2) ابن جني، اللمع في العربية: 54.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك: 307/2.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 107/3. العكبري، اللباب: 440/1.

(5) الخوارزمي، التخمير: 110/3

من الفعل كذلك الجر هنا [1].

أي أن حرف الجر يعمل على تعدية الفعل كالهمزة والتثقيل وهو بمثابة الجزء من الفعل، كما الهمزة والتضعيف.

ومما سبق نجد أن الخوارزمي لم يكن شارحا وحسب، بل حاول مرارا التجديد ومخالفة النحاة من خلال طرح الآراء النحوية والاحتجاج لها.

3.4 الاستدراك والاعتراض:

أشار الخوارزمي إلى بعض ما سها عنه الزمخشري واستدرك عليه بعض القضايا واعترض على بعض الأحكام، والاستدراك على الزمخشري طبيعي، لأن المفصل كتاب مختصر حوى أسس النحو.

ورغم مكانة المفصل ومؤلفه الزمخشري عند الخوارزمي ومدحه للمؤلف مرارا وقوله للمؤلف: ﷺ وتسميته بالشيخ؛ إلا أنّ اعتراضه على الزمخشري أحيانا فيه قسوة كما يظهرمن عباراته، وهذا قد يعود إلى حدة الخوارزمي وطبيعته. ومن هذه العبارات[2]: وهذا شيء فاسد وقبل أن أبّين فساده أذكر الخادعة للشيخ" ومنه: وهذا ليس بشيء، "ما أبرد هذا المذهب بل ما أبطله" ونحو: وقول الشيخ، ليس بشيء" وأيضا: إلا أن قوله (فأعرب) رديء.

وربما اعترض دون بيان وجه الاعتراض نحو قوله بعد نص الزمخشري: "هذا من الأشياء الإقناعية فلا ينتفع به"[3].

وقد يعترض على الترتيب نحو: "كان الواجب أن يبدأ بأفعل أو مفعل وبكل ما كان الزائد فيه قبل الفاء ثم ما بعد الفاء ثم ما بعد العين ثم ما بعد اللام ولست أدري لِمَ فعل هذا ؟ولا حول ولا قوة إلا بالله"[4].

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 269/3

(2) المرجع نفسه: 326/1، 351، 290، 213/3، 7

(3) المرجع نفسه: 471/1

(4) المرجع نفسه: 357/2

واعترض على الألفاظ ودقتها نحو قوله: "في لفظ الشيخ هنا وهمُ خصوص"[1] وأحيانا يكون اعتراض الخوارزمي من باب الدقة والمنهج نحو قوله بعد نص الزمخشري: "هذا الفصل فيه شعث أُلمّ شعثه ثم أنبهك عليه"[2]، وإذا وجد الخوارزمي شيئا يتعلق بالتنظيم والترتيب أشار إليه دون المساس بنص المؤلف نحو: وهذا من القسم الثالث وقد جعله شيخنا من القسم الثاني فكان مستدركا عليه[3].

ومع هذا الاعتراض والألفاظ إلا إن الخوارزمي محب للزمخشري ومفصله كما سبق.

ما استدركه الخوارزمي على الزمخشري:

حرف النداء للتنبيه:

ذكر الزمخشري أن المنادى قد يحذف فيقال: (يا بؤسَ لزيدٍ) بمعنى: يا قَومُ بؤسَ لزيدٍ.

فقال الخوارزمي[4]: وفيه وجهان أحدهما ما ذكره الشيخ، من أنّ المنادى محذوف والثاني: أن حرف النداء قد انسلخ عن معنى النداء وبقي للتنبيه المجرد. ومنه: "ألا يسجدوا"[5] بدليل قولهم "ألا يا هؤلاء اسجدوا"[6].

فذكر الخوارزمي الوجه الثاني لأداة النداء هنا أن تكون للتنبيه. قال المالقي (يا) حرف من حروف التنبيه، ينادى به مرة، ولا ينادى به أخرى، فتكون لمجرد التنبيه[7] فهو تقوية للصوت وتنبيها للمنادى[8].

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 16/3

(2) المرجع نفسه: 191/1

(3) المرجع نفسه: 18/2

(4) المرجع نفسه: 370/1

(5) سورة النمل: 25

(6) مكي، الكشف: 158/2، الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 307/5، الزبيدي، ائتلاف النصرة: 116

(7) المالقي: الرصف: 453

(8) السخاوي، علم الدين بن محمد، (2002)، المفضل في شرح المفصل، حققه يوسف الحشكي، ط2، وزارة الثقافه، عمان، الأردن: 257

واو (مع) قد تكون عطفا:

في باب التحذير قال الزمخشري: (وامرأ ونفسه، أي دعه مع نفسه). فقال الخوارزمي: يحتمل أن تكون الواو عاطفة وكان حثا على هجره والفرار عنه نفسه كما يقال: خليتك ونفسَك، وإن حملته على (مع) وهو ما ذهب إليه الشيخ فهو: إما قصر ليده ولسانه عنه، وإما استعظام لما يزاوله من التعب، وإما تنبه على أن عاقبة ما يزاوله حميدة أو وخيمة[1]. فبين الخوارزمي أن (الواو) هنا قد تكون عاطفة بالإضافة إلى حملها معنى (مع) ولكن مع اختلاف الدلالة.

الحال المؤكدة:

بين الزمخشري أن "الحال المؤكِّدة هي التي تجيءُ على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لها، لتوكيد خبرها وتقرير مؤدّاه، وذلك قولك: زيدٌ أبوك عطوفا "

وأضاف الخوارزمي: وقد تجيء الحال المؤكدة عن الجملة الفعلية كقوله تعالى ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[2] والمعنى ثم وليتم متابعين في التولية وعليه عندي قولهم: قُم قائما[3].

فبين الخوارزمي أنَّ الحال كما تؤكد الجملة الاسمية أن تأتي أيضاً مؤكدة عن الجملة الفعلية كما في (مدبرين) و(قائما)، و(الحال المؤكدة هي ما أكّدت مضمون الجملة وشرط الجملة أن تكون اسمية وجزآها معرفتان)[4].

معنى: (مَه وصه):

قال الزمخشري: مهْ: أي اسكت، وصَهْ: أي اكفف. فبين الخوارزمي أن المسموع فيه: مَه: أي اكفف، وصه أي اسكت[5] وكذلك قال ابن عصفور[6].

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 377/1

(2) سورة التوبه: 25

(3) الخوارزمي، التخمير: 435/1.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 276/1.

(5) الخوارزمي، التخمير: 228/2

(6) ابن عصفور، علي بن مؤمن، (1971)، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار، عبد الله الجبوري، ط1، مبطعة العاني، بغداد، العراق: 132/1

النسبة إلى حيَّة:

ذكر الخوارزمي النسبة إلى حيَّة وقال: فيها مذهبان: أحدهما ما ذكره الشيخ: (حَيَويٌّ)، والثاني (حيّيّ) كقُصيِّيّ بياءين مشددتين[1].

اعتراضه على الزمخشري:

رفع المبتدأ والخبر:

هذه مسالة خلافية، واختلف النحاة في العامل في رفع المبتدأ على خمسة أقوال وكذلك عامل الخبر[2].

وقال الزمخشري عن المبتدأ والخبر:هما الاسمان المجردّان للإسناد وكونهما مجردين للإسناد وهو رافعهما، وشبههما بالفاعل أن المبتدأ مثله أنّه مسند إليه والخبر في أنه جزء ثان من الجملة.

فقال الخوارزمي: هذا الكلام مستدرك من وجهين:

أحدهما: قوله: وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما، ولكن الاسمين متى جرى بينهما إسناد ولم يدخل عليهما سائر العوامل اللفظية، هذا لا يعني سوى أن يكون لهما حظ من الإعراب..ولكن أن تخصهما بالرفع فلا.

أما الثاني: إذا كان رافعهما هو كونهما مجردين للإسناد فما الحاجة إلى كون كل منهما شبيها بالفاعل ؟

ولكن يمكن القول الموجب لنفس الإعراب موجود وهو وقوع العقد والتركيب بينهما، وكذلك وجود الموجب لخصوص الإعراب فيهما وهو شبه كل واحد منهما للمرفوع، فالمبتدأ يشبه الفاعل فهو مسند إليه كما الفاعل، والخبر أشبه الفعل المضارع، وكذلك انعدام المانع لموجب الخصوص وهو تجردهما عن العوامل اللفظية[3].

فالإسناد في المبتدأ والخبر لا يعني رفعهما ولكن وقوع العقد والتركيب بينهما مع وجود الموجب للرفع وتجردهما من العوامل اللفظية المانعة.

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 22/3

(2) العكبري، اللباب: 125/2 –128.

(3) الخوارزمي، التخمير: 255/1، 256

وعند الكوفيين، المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ، فتلازمهما دلّ على عمل كل منهما بصاحبه ولكن التلازم لا يوجب ذلك، وعند البصريين أن الرافع للمبتدأ هو الابتداء وكذلك الخبر[1].

وقال الأنباري: والابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ[2].

وقال الأبذي في حد المبتدأ: "هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه، أو وصفا لمكتفًى به"[3].

صفة اسم (لا) النافية للجنس:

إذا كان اسم (لا) مبنيا ونعت بمفرد وفصل بينهما جاز في النعت الرفع والنصب[4]، وعن قول الشاعر:

ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ[5]

قال الزمخشري: يحتمل أن لا يجعل مصبوحا خبر (لا) النافية للجنس وإنما يكون (مصبوح) صفة محمولة على محل (لا) مع المنفي. فقال الخوارزمي: وهذا شيء فاسد، والذي يصح أن يكون مصبوحا هو الكريم أما نفي الكريم وعدمُهُ فكونه مصبوحا من أشنع ما يكون من المحال، ولكن قد يجري النفي مجرى الاستفهام ويكون المعنى: وأيُّ كريم من الولدان مصبوح، والوجه الجيد أن يقال: (مصبوح) صفه للمنفي لا مع النافي، لأن محل النفي ها هنا الرفع[6] فاعترض على إعراب الزمخشري لـــ(مصبوح)، وعنده أن تكون (مصبوح) صفه للمنفي قبل نفيه، ونرى أن الدلالة كان لها الأثر في الإعراب.

---

(1) الزبيدي، ائتلاف النصرة: 31 وانظر ابن الوراق: العلل في النحو: 220

(2) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 57/1.ظ

(3) الأبذي، شهاب الدين؛ والفاكهي، جمال الدين، (د.ت)، كتابان في حدود النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل، بيروت، لبنان: 52 وانظر ابن جني، اللمع في العربية: 29.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 18/2.

(5) النحوي، الإيضاح: 194، المالقي، الرصف: 266.

(6) الخوارزمي، التخمير: 289/1–291

(ما ولا) المشبهتان بليس:

وعن (ما، لا) المشتبهين بليس بين الزمخشري: أن (ما) أوغل في الشبه بليس لاختصاصها بنفي الحال وتدخل على المعرفة والنكرة، ولم تدخل (لا) إلا على النكرة. فقال الخوارزمي: هذا الكلام فيه خلل فامتناع دخول (لا) على المعارف لو كان لقصور الشبه بينها وبين (ليس) لما دخلت على المعرفة المكررة نحو: (لا زيدٌ عندنا ولا عمر)؛ وإنما ذلك لأن نفي (لا) فيه شمول ولا يحصل فيه الشمول إلا إذا دخلت على اسم جنس، وإذا دخلت على المعرفة لم يحصل نفي فيه شمول فيكرر النفي، بخلاف (ما) فهي لذات النفي، وذات النفي يحصل بدخولها على النكرة والمعرفة[1].

فنفي (لا) فيه شمول وتحتاج إلى اسم جنس، وفي حال المعرفة يكون النفي بتكرار (لا) أي لا يوجد قصور في الشبه بين (لا) وليس كما قال الزمخشري، ولكن قوله: (بخلاف (ما) فهي لذات النفي) كأنه اعتراف بالفرق بين (لا) و(ما) هنا.

وأجاز ابن جني إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة ووافقه ابن مالك[2] وتعمل (ما، لا) عمل (ليس) بشروط[3].

يا ابن أمَّ:

جاء عند الزمخشري: "يا ابن أمَّ ويا ابن عمَّ، جعلوا الاسمين كالاسم الواحد"، فاعترض الخوارزمي: يريد أن قولهم: "يا ابن أمَّ ويا ابن عمَّ"، مفتوحا بمنزلة: (خمسةَ عشرَ)، في أن جعل الاسمين اسما واحد، ثم قال: وهذا ليس بشيء والوجه أنهم اجتزؤا عن الألف بالفتح كما اجتزؤا عن الياء بالكسرة "[4].

أي هنا علة صوتيه فقصّرت الألف (a- ← a) واجُتزىء عن الألف بالفتحة، وهذه من مسائل الخلاف كما قال الزبيدي: فالبصريون قالوا: اسمان مركبان جُعلا اسماً واحداً كقولك: يا خمسةَ عشرَ، وقال الكوفيون ليس مركبا بل تقديره: يا ابن

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 294/1

(2) المرادي، الجنى الداني: 293

(3) ابن هشام، أوضح المسالك: 250/1.

(4) الخوارزمي، التخمير: 351/1

أمَّا، فحذف الألف تخفيفا وبقيت الميم المفتوحة لتدل على الألف المحذوفة، وهذا أولى[1]، ويبدو أن الخوارزمي أخذ بقول الكوفيين، وقال ابن عصفور "يا ابن أمَّ" و"يا ابن عمَّ" بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ويبنى على الفتح [2].

وضع النداء:

اعترض الخوارزمي على وضع الزمخشري النداء في باب المنصوب باللازم إضماره، وأنكر الخوارزمي أنّ المنادى منصوب بفعل مضمر، فلو كان الفعل مضمرا لكان كلاما يتطرق إليه التصديق والتكذيب[3].

فأنكر نصب المنادى بفعل مضمر كما قال جمهور النحاة وتقديره: أدعو أو أنادي، ولم يذكر رأيه هنا ولكنه كما سبق يرى أن المنادى منصوب بحرف النداء، وهذا الأمر مختلف فيه، فقيل: العامل في المنادى الفعل المضمر وقيل بل حرف النداء فهي تعمل نيابة عن الفعل المقدر وقيل بل إن (يا) اسم فعل[4].

حد النكرة:

قال الزمخشري في حد النكرة: ما شاع في أمته كقولك جاءني رجل وركبت فرسا"، فبين الخوارزمي: أن الحد الصحيح أن يقال: النكرة ما دل على معنًى دلالةً عاريةً عن الإشارة إليه[5].

فما كان نكرة لا تستطيع الإشارة إليه وتحديده مع دلالته على معنى. وقيل في حد النكرة: كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون الآخر،وقيل:ما لم يختص الواحد من جنسه[6].

---

(1) الزبيدي: ائتلاف النصرة: 107.

(2) ابن عصفور، المقرب: 181/1.

(3) المرجع نفسه: 326/1.

(4) ابن النحاس، التعليقة على المقرب: 273.

(5) الخوارزمي، التخمير: 381/2.

(6) الأبذي والفاكهي، كتابان في حدود النحو: 71

بناء (الآن):

وقال الزمخشري: بُنيت (الآن)؛ لأنها وقعت في أول أحوالها بالألف واللام، فقال الخوارزمي: هذه علة مزيفة بدليل (الدّبران والسِّماك)، وقعت في أول أحوالها بالألف واللام وهي غير مبنية[1] أي أن الألف واللام ليست علة لبناء (الآن).

وهذا من مسائل الخلاف فذهب الكوفيون إلى أنّ (الآن) مبني؛ لأنّ الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ لأنه من (آن – يئين) وبقي الفعل على فتحته لأنها بمعنى (الذي)، وقال البصريون: أن الألف واللام في (الآن) دخلا لمعنى الإشارة فشابهت اسم الإشارة واسم الإشارة مبني[2].

عمل (النسبة) في الاسم:

وقال الزمخشري "والنسبة مما يطرق على الاسم لتغيرات شتى لانتقالها بها عن معنى إلى معنى وحال إلى حال" فقال الخوارزمي: هذا ليس بشيء لأن تاء التأنيث مما ينتقل به الاسم من حال إلى حال ومعنى إلى معنى وكذلك الإضافة[3].

أي أن النسبة ليست وحدها التي تنقل الاسم من حال إلى حال ومعنى إلى معنى ولكن هناك ما يشاركها.

(هات):

وعندما ذكر الزمخشري (هات) في أسماء الأفعال قال الخوارزمي:هات فعل محض لأن معناه معنى الفعل وظاهره ظاهره، فلست أدري ما وجه الحيلة في جعله اسما؟[4]، و(هات) مختلف فيه فقيل من أسماء الأفعال وقيل فعل أمر[5].

وأسماء الأفعال سميت أسماء؛ لأن بعضها يقبل بعض علامات الأسماء وكذلك تؤدي معاني الأفعال، فسميت أسماء أفعال، ولكن صيغها تخالف صيغ الأفعال ولا

---

(1) الأبذي والفاكهي، كتابان في حدود النحو: 282/2

(2) الزبيدي، ائتلاف النصرة: 64

(3) الخوارزمي، التخمير: 7/3

(4) المرجع نفسه: 227/2

(5) السيوطي، الاتقان: 361/1. الأستراباذي، شرح الكافية: 15/4.

تتصرف تصرفها[1]، وهذا كما سبق سببه التقعيد ووضع الكلمة في أحد ثلاث: اسم أو فعل أو حرف، وعندما تأتي مثل هذه الألفاظ يظهر الخلاف.

ومما سبق نجد أن الخوارزمي لم يكن شارحا وحسب بل كان يختبر المسائل ويمحّصها ويذكر ما نسيه المؤلف ويعترض على ما لا يراه مناسبا.

4.4 المصطلح:

المصطلح مشتق من الاصطلاح وهو "اتفاق طائفة على شيء مخصوص. ولكل علم اصطلاحاته، واصطلح القوم على الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا"[2]، وإن كان الاتفاق "بين جماعة من النحاة صنعوا مصطلحا نحويا"[3].

وعندما يوضع أي علم من العلوم تظهر معه مصطلحاته، وهذه المصطلحات تولد جديدة فيموت الضعيف منها، وبعضها يقوى حسب مدلوله وسهولته وقبوله فيتفق أهل ذلك العلم على المشهور منها، وربما تزامن أكثر من مصطلح للمدلول الواحد واستعملت معا كالصفة والنعت.

ويرى المخزومي أن النحو عرف أولى المصطلحات في عهد الخليل وعنه أخذت فكرة وضع المصطلحات[4]، ولا بد أن بعض المصطلحات سبقت الخليل ولكن عملية التقعيد والبحث التي قام بها النحاة هي التي دعت إلى ما قاله المخزومي.

فالمصطلحات النحوية سايرت نشأة النحو وبدأت قليلة مبهمة ثم تدرجت في الوضوح والاستقرار[5]، بعد أن مرّت بعصور متلاحقة زالت منها مواد قديمة ثم استقرت على ما نعرف اليوم في كتب النحاة[6].

---

(1) السامرائي، معاني النحو: 40/4

(2) أنيس وآخرون، المعجم الوسيط: 545/1

(3) القوزي، عوض محمد، (1980)، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، (د.ط)، الرياض، السعودية: 22.

(4) المخزومي، مدرسة الكوفة: 303، 305

(5) عبابنة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو: 157

(6) السامرائي، المدارس النحوية: 97

والواضح أن نشأة النحو تطلبت وضع مصطلحاته، فظهرت معه حسب الحاجة والمصطلحات لا توضع بمعزل عن الموضوع الذي يبحث، وإنما تأتي بطريقة عفوية بداية ملازمة للبحث.

فالمصطلحات تبدأ عادة وصفية كمصطلحات سيبويه فقد جاءت وصفية طويلة العبارة غالبا؛ لأنّ كتابه يُعدُّ البداية المكتوبة للنحو العربي تقريبا، فلم يجد أمامه مسميات للمفاهيم النحوية، فكان غالبا ما يصفها وصفا، ثم هذبت مصطلحات سيبويه بعده وبعد أن شرع نحاة البصرة في العمل النحوي، وبنوا على ما وجدوا من مصطلحات، بالإضافة إلى ما وضعوه من مصطلحات جديدة، وعند ظهور نحاة الكوفة، وافقوا البصريين في بعض المصطلحات وخالفوهم في بعضها فظهر الخلاف في المصطلح، وهذا الخلاف له أسباب منها:

اختلاف البيئة بين البصرة والكوفة، ثم إن النحو ما زال في مرحلة الوضع وكذلك مصطلحاته، وكان كل فريق يضع مصطلحاته حسب حاجته، إضافة إلى أن النحاة مشغولون في هذه المرحلة بالنحو ومسائله، ولم يكن لاختلاف المصطلح في هذه المرحلة ذلك الاهتمام، وربما استعمل البصري المصطلح الكوفي والعكس.

وقد صنف المخزومي مصطلحات هذه المرحلة إلى: بصرية خالصة لم يسمع بها الكوفيون، وكوفية خالصة لم يسمع بها البصريون، ومنها طائفة بصرية وكوفية مع اختلاف التسمية[1].

وهكذا بدأ المصطلح مع بداية النحو ثم أخذ يسير مع النحو حتى استقر، وقد انتهت بعض المصطلحات النحوية ولم تعد مستعملة ..فترك النحاة مثلا بعض مصطلحات سيبويه النحوية لطولها وعدم مناسبتها أحيانا.

أما النحاة المتأخرون فمنهم من مال للمصطلحات البصرية، وبعضهم للمصطلحات الكوفية وقد نجد مَن خلط بين مصطلحات الفريقين، ولهذا أصبح المصطلح النحوي أحد الأدلة التي يمكن أن تُظهر لنا نزعة النحوي ومذهبه:

أمّا المصطلحات التي استعملها الخوارزمي فمنها: بصري ومنها كوفي وأحيانا يستعمل المصطلحات البصرية والكوفية معا.

---

(1) المخزومي، مدرسة الكوفة: 305

المصطلحات البصرية:

المضمر:

المضمر والضّمير اسمان لما وضُع لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب[1]، والضمير مصطلح بصري ويقابله عند الكوفيين المكني[2] وكناية[3].

قال يحيى عبابنة: إن (الكناية والمكني) تنسب إلى الكوفيين والراجح أنها تعود للخليل واستعمله سيبويه كما استعمل المضمر كثيرا دالاً بها على الضمير [4].

واستخدم الخوارزمي المضمر وقال: والجملة كما تكون فعلا فاعله مظهر،تقع أيضا فعلا فاعله مضمر مستكن، وقال: المضمر على ضربين بارز ومستكن البارز (هو التاء في ضربتُ والمستكن هو المنوي في: زيدٌ ضربَ[5] أي: ضربَ (هو) وقال إذا قلت: أفعلُ فالفاعل فيه مستكن [6] والمستكن هو الضمير المستتر قال ابن هشام عن الضمير: ومنه بارز كالتاء في:قمتُ وإلى مستتر كالمقدر في قمْ [7] وقيل الكناية أو المضمر المراد بهما واحد واستعملهما أهل البصرة والكوفة ولكن مصطلح الكناية ظهر له دلالات أخرى، فساد مصطلح الضمير[8].

الصفة:

استعمل الكوفيون مصطلح النعت مـــقابل الصـــفة عند البصريين[9]، والنعت

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك: 77/1، الأستراباذي، شرح الكافية: 137/3، 138.

(2) ابن الوراق، علل النحو: 26، السامرائي، ابن جني النحوي: 265.

(3) القوزي، المصطلح النحوي: 174.

(4) عبابنة، يحيى عطية، (2006)، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، ط1، جدارا للكتاب العلمي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن: 27.

(5) الخوارزمي، التخمير: 234/1، 166.

(6) المرجع نفسه: 160/2.

(7) ابن هشام، أوضح المسالك: 77/1.

(8) الزبيدي، سعيد جاسم، (1998)، مصطلحات ليست كوفية، (د.ط)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن: 76.

(9) السامرائي، المدارس النحوية: 133، ابن الوراق، العلل في النحو: 25، السامرائي، ابن جني: 62.

والصفة مصطلحان قديمان واستعملهما سيبويه سويا[1] وما زالت كتب النحو حافلة بهما إلى اليوم.

واستخدم الخوارزمي مصطلح الصفة وهذا ظاهر في شرحه نحو: "..والمرفوع الثاني خبر المبتدأ حتى لا يقع الخبر فاصلا بين الصفة والموصوف" وكذلك: "..وذلك أن الصفة أبدا تتبع الموصوف في إعرابه"[2].

لا النافية للجنس:

(لا) النافية للجنس مصطلح بصري ويقابلها عند الكوفيين (لا التبرئة)[3] وسماه المبرد (لا التي للنفي)، وقال ابن جني (لا النافية)، وقال الزمخشري: لا التي لنفي الجنس، ومعنى التبرئة تبرئة الجنس الداخلة عليه وهو من استعمال شيوخ الكوفة[4] ويبدو أن هذا المصطلح استقر منذ ذلك الوقت لدقة دلالته.

واستعمل الخوارزمي مصطلح (لا النافية للجنس) قال "..فلأن النافية للجنس تستغرق الجنس نفيا من حيث اللفظ "وقال: اسم (لا)، النافية للجنس بمنزلة من الاستغراقية، وقال: خبر (لا) النافية للجنس مرفوع سواء كان اسمها مفردا مفتوحا أو مضافا أو مضارعا له [5].

ضمير الشأن والقصة:

هذا المصطلح بصري؛ وسمي قصة لأنه كناية عن القصة أو الحديث الذي يأتي ذكره بعد هذا الضمير، ويقابله عند الكوفيين (المجهول) فهو ضمير يراد منه الإبهام[6].

---

(1) عبابنة، تطور المصطلح النحوي: 174

(2) الخوارزمي، التخمير: 305/2، 335/1

(3) الحديثي، المدراس النحوية: 232، قوزي، المصطلح النحوي: 173.

(4) عبابنة، تطور المصطلح النحوي: 238، 92

(5) الخوارزمي، التخمير: 496/1، 495، 498

(6) الأستراباذي، شرح الكافية: 214/3، عبابنة، تطور المصطلح النحوي: 31، 30، السامرائي، ابن جني النحوي: 264

وقال الخوارزمي: وفي: "كان أنت خيرٌ منه "اسم كان مستكن فيها وهو ضمير الشأن والقصة، وقال: فهل يجوز أن يكون في عسى ضمير الشأن والقصة[1].

وضمير الشأن والقصة لا يكون إلّا في أول الكلام إذا قلت: هو الله أحد فـــ(هو) هنا ضمير الشأن والقصة معناه الشأن والقصة هذه هي: إنّ الله أحد [2] ولم يذكر مصطلح المجهول.

اسم الفاعل:

اسم الفاعل من اصطلاحات البصريين وسماه الكوفيون بـــ (الفعل الدائم)[3]، وأطلق سيبويه وبعض البصريين على خبر كان اسم الفاعل [4].

واستعمل الخوارزمي مصطلح البصريين (اسم الفاعل)، فقال: "اسم الفاعل لا يعمل لذاته بل بواسطة مشابهة المضارع، وقال: اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل إلّا إذا اعتمد عل الأشياء الخمسة، ومنها النفي، نحو: (ما ذاهبٌ غلاماك) فـــ (ذاهبٌ) اسم فاعل[5]، ومصطلح (اسم الفاعل) أولى من (الفعل الدائم) لدقة دلالته.

الممنوع من الصرف:

المصروف وغير المصروف مصطلح بصري وسماه الكوفيون: المجرى وغير المجرى[6]، والصرف ومنع الصرف جاءت بألفاظ عدة عند القدماء ولكنها تحمل المدلول نفسه[7].

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 166/2

(2) المرجع نفسه: 201/2، 165

(3) السامرائي، ابن جني النحوي، 265، السامرائي، المدارس النحوية: 115، مخزومي، مدرسة الكوفة: 310

(4) عبابنة، تطور المصطلح النحوي: 88

(5) الخوارزمي، التخمير: 110.100/3

(6) عبابنة، مكانة الخليل، 177، السامرائي، ابن جني النحوي: 264، ابن الوراق، علل النحو: 25.

(7) عبابنة، تطور المصطلح النحوي: 61.60

وراوح الخوارزمي بين هذه الألفاظ نحو: صرف ومنصرف وانصراف وغير منصرف وامتناع الصرف ومنع الصرف، ولكنه لم يستخدم مصطلح الكوفيين قال عن الثلاثي الساكن الحشو نحو: (نوح ولوط) منصرف في اللغة الفصيحة، وقال: على أن يكون انصراف (دعد) للضرورة، ومنه: لو كانت العجمة بدون العلمية تكفي لكان نحو: اللجام والفرند إذا سميت بهما غير منصرفين [1].

وكذلك قوله: إنما منع من الصرف لوجود التركيب، وكذلك: يجوز للشاعر صرف غير المنصرف، وقال: والعجمة في الأعلام خاصة من أسباب امتناع الصرف، وقلنا بأن صياقل منصرف وصياقلة غير منصرف [2]

المضارع:

ظهر مصطلح (المضارع) عند سيبويه واستعمله جميع نحاة البصرة[3] واستعمل أهل الكوفة مقابله (المستقبل)[4]، واستعمل الخوارزمي مصطلح البصرة قال[5]:

الفعل المضارع يشبه المنكر من اسم الجنس، وقال: وإعراب المضارع موجود في حالة الإفراد، وقال: فإن رفع المضارع بعدها هذه الواو فهي العاطفة وإن كان منصوبا فعلى إضمار (أن).

العطف:

مصطلح العطف مصطلح بصري وقابله الكوفيون بـــ (النسق)[6]، ومصطلح العطف قديم ربما سبق سيبويه واستعمل البصريون للعطف أيضا مصطلح: الإشراك والنسق، ولكن الكوفيين استعملوا (النسق) بكثرة فنسب إليهم[7].

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 225.223/1

(2) المرجع نفسه: 221.218.214/1

(3) عبابنة، تطور المصطلح النحوي: 37

(4) ابن الوراق، علل النحو: 25، السامرائي، المدارس النحوية: 113

(5) الخوازرمي، التخمير: 228/3، 213.212

(6) عبابنة، مكانة الخليل: 177

(7) عبابنة، تطور المصطلح النحوي: 163، 162

ويفضل المخزومي النسق لدقته وغنائه عن التخصيص[1].

واستعمل الخوارزمي مصطلح العطف قال: وحروف العطف لا يبتدأ بها [2]، وكذلك: وذلك القبح على مراتب، فالأقبح العطف على المستتر نحو: (اذهبْ وزيدٌ)، والعطف على المتصل المنصوب يجوز نحو: (ضربتُك وزيداً)[3]، وقال: فاللام ليست من حروف العطف، والرفع في و(يغضب)على العطف كأنه قال ليس ينفعني ويغضب[4].

مصطلحات كوفية استعملها الخوارزمي:

واو الصرف:

هذا مصطلح كوفي: ويقابله واو المعية عند البصريين[5].

وحقيقة الصرف إخراج الفعل الثاني في المعطوف عما وقع من حكم على الفعل المعطوف عليه، فسماه الكوفيون واو الصرف، لا واو العطف[6]، (وأحرف الصرف يطلقها الكوفيون على الأحرف التي ينتصب بعدها الفعل المضارع المسبوق بنفي ومنها الواو، والصرف مجال تطبيقه الفعل لا الاسم..ومرجح انطباقه على النصب بعد واو المعية) [7].

والمبرد سماها (واو الجمع) وابن السراج أول من سماه (واو المعية) نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، وسماه الزمخشري (واو الجمع) ولم تعمل عند البصريين لأنها حرف عطف[8].

---

(1) مخزومي، مدرسة الكوفة: 315

(2) الخورازمي، التخمير: 217/2

(3) المرجع نفسه: 128/2، 129.

(4) المرجع نفسه: 225/3، 237

(5) السامرائي، ابن جني النحوي: 264

(6) القوزي، المصطلح النحوي: 87

(7) مخزومي، مدرسة الكوفة: 306

(8) عبابنة، تطور المصطلح النحوي: 259

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ﴾ [1] قيل: يجوز في (تكتموا) النصب والجزم، فقال الخوارزمي أمّا النصب فعلى أن الواو (واو) الصرف كما في: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، فلم يرد الاشتراك بين الفعلين[2]

وأحيانا استعمل الخوارزمي مصطلحات الفريقين معا، نحو:

ضمير الفصل والعماد:

مصطلح العماد من عبارات الكوفيين ويقابله (الفصل) عند البصريين[3] ومصطلح الفصل قديم استعمله الخليل[4]، وبقي المصطلحان مستعملين وجاءا عنوانا عند الرضي: (ضمير الفصل والعماد)[5].

ووضَّحَ الخوارزمي مدلول هذا المصطلح فقال: "هذا الضمير يسميه البصريون فصلا؛ لفصله بين الخبر والصفة والكوفيون عمادا، لأن المبتدأ يتقوى به ويعتمد عليه"[6].

ولكنه مال إلى استعمال مصطلح الفصل أكثر: نحو قوله: "فإن كان جميعا نكرتين أو كان أحدهما معرفة والآخر نكرة لا يشبه المعرفة لم يصلح وقوع الفصل بينهما"[7]، وقوله: ذلك أن تأتي بالفصل، نحو: كأن زيداً هو القائمة جاريته "وقال: وذكر هذا الضمير المسمى بالفصل والعماد ابن السراج وقال هو ملغى من الإعراب[8].

---

(1) سورة البقرة: 42.

(2) الخوارزمي، التخمير: 3/234- 236

(3) الأستراباذي، شرح الكافية: 3/202، مخزومي، مدرسة الكوفة: 312

(4) عبابنة، مكانة الخليل: 168

(5) الأستراباذي، شرح الكافية: 3/201

(6) الخوارزمي، التخمير: 2/162، 164

(7) المرجع نفسه: 2/165، 164

(8) المرجع نفسه: 2/164

فقد أشار إلى المصطلحين ولكنه مال للاستعمال البصري، وقد استعمل بعض نحاة البصرة قديما مصطلح الكوفيين (العماد) للتعبير عن ضمير الفصل[1].

المفعول المطلق والمصدر:

استعمل البصريون مصطلح المفعول المطلق[2]، واستعمل الكوفيون مصطلح المصدر[3].

والكوفيون ليس عندهم إلّا المفعول به، وباقي المفاعيل التي قال بها البصريون ومنها المفعول المطلق هي عند الكوفيين أشباه مفاعيل[4].

واشتهر مصطلح المفعول المطلق على يد الزجاج، ثم الزمخشري في بداية القرن السادس الهجري، ومن المصطلحات الأخرى للتعبير عن المفعول المطلق: المصدر واسم الحدثان والحدث[5].

أمّا الخوارزمي فقد استعمل مصطلح المفعول المطلق والمصدر في شرحه نحو: المفعول المطلق هو المنصوب في قولك: زيداً ضربا، وعن: "ضربته أنواعا من الضربِ وأيَّ ضربٍ" قال: (أيَّ ضربٍ) مصدر منصوب على المصدر"[6].

وعن قولهم: (أو فرقا خيرا من حُبٍّ " قال: هذا من المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة، بمعنى: أفَرَقُك فرقا خيراً من حُبّ[7]، ومصطلح المصدر ليس دقيقا فهو ليس نحويا خالصا ولكنه أيضا مصطلح صرفي[8]، ولكن كون المفعول المطلق أكثر ما يكون مصدرا[9] جعل النحاة يستعملونه مصطلح المصدر ولكنه انتهى وبقي المفعول المطلق.

---

(1) عبابنة، تطور المصطلح النحوي: 29-31

(2) القوزي، المصطلح النحوي: 184

(3) السامرائي، المدارس النحوية: 124

(4) المخزومي، مدرسة الكوفة: 309، القوزي، المصطلح النحوي: 162

(5) عبابنة، تطور المصطلح النحوي: 98-103

(6) الخوارزمي، التخمير: 298/1، 297.

(7) المرجع نفسه: 301/1.

(8) عبابنة، تطور المصطلح النحوي: 105

(9) ابن هشام، أوضح المسالك: 174/2

التمييز والتفسير:

التفسير مصطلح كوفي واستعمل البصريون مقابله التمييز[1] والتمييز هو النكرة المفسرة للمبهم[2] وورد عند الخليل: التفسير وتبيين العدد، بمعنى التمييز[3].

ومن المصطلحات التي أطلقت على التمييز: المفسر والبيان؛ أما التفسير فقد اشتهر عند الكوفيين شهرة واسعة، والتمييز والتفسير والتبيين جميعها بمعنى واحد[4]، وأطلق التفسير على أكثر من باب من أبواب النحو[5]؛ لأنه مصطلح واسع الدلالة ولذلك انتهى وبقي التمييز.

واستعمل الخوارزمي التمييز والتفسير. قال: التمييز: رفع الإبهام في مُفرد أو جملة"[6] وقال: و(رُبَّ) تدخل على مضمر مفسر بمنصوب كما في: نِعْمَ رجلا زيدٌ، وإنما لزم التفسير؛ لأنه بمنزلة الصفة فيكون أبلغ في التقليل"[7] وكذلك: "هذا القسم صالحٌ لنصب التمييز عنه لإبهامه وتمامه لامتناعه عن الإضافة" و"مثل الضمير البارز في (رُبَّه رجلا) من حيث إنّه مبهم ومفتقر إلى التفسير"[8] ونرى الخوارزمي استعمل التمييز والتفسير معاً.

التوكيد والتكرير:

التكرير مصطلح كوفي ويقابل التوكيد عند البصريين[9] ومصطلح التكرير تفرعت عنه عدة مصطلحات، أدقها ما أطلقه ابن جني: تكرير الأول بلفظه، واستعمل الزمخشري التكرير الصريح[10].

---

(1) ابن الوراق، علل النحو: 25 الحديثي، المدارس النحوية: 232

(2) الأنباري، أسرار العربية: 181

(3) عبابنة، مكانة الخليل: 166

(4) عبابنة، تطور المصطلح النحوي: 145-149

(5) السامرائي، المدارس النحوية: 125، الزبيدي، مصطلحات ليست كوفية: 14-28

(6) الخوارزمي، التخمير: 448/1

(7) المرجع نفسه: 20/4

(8) المرجع نفسه: 169/2، 168

(9) السامرائي، المدارس النحوية: 136

(10) عبابنة، تطور المصطلح النحوي: 184

واستعمال الزمخشري له ربما هو الذي دعا الخوارزمي إلى ذكر مصطلح التكرير وهو قليل لأنه اعتمد مصطلح التأكيد في شرحه[1]. وقد بقي مصطلح التوكيد وانتهى مصطلح التكرير لتعدد دلالته.

واستعمل الخوارزمي مصطلح التكرير إلى جانب التأكيد. قال: "ضربتُ زيداً زيداً"، تكرير في الاسم، و"ضربت ضربتُ زيداً" تكرير في الفعل" وقال: أما تأكيد المنصوب بالمنصوب فغير جائز وأيضا: لأن المطابقة بين البدل والمبدل أكثر منها بين التأكيد والمُؤكَّد"[2].

وقولك: (رأيت زيدا زيدا) إخبار، والإخبار عما يجري فيه التساهل فجاز أن يجري منه التكرار، وذلك هو التأكيد إذ التأكيد ليس إلا تكراراً[3] فذكر التأكيد والتكرير والتكرار.

الجر والخفض:

الخفض مصطلح كوفي ويقابله الجر عند البصريين[4]، وأول من استعمل مصطلح الخفض الخليل[5]، واستعمل البصريون أيضا الخفض والإضافة بمعنى الجر، والجر مصطلح قديم ربما زامن نشأة النحو وبقيت له الشهرة على مر العصور[6].

واستعمل الخوارزمي مصطلحي الجر والخفض نحو: والعامل للنصب والرفع الفعل، وللجر الحرف، وقال: كما جاز (بالضارب الرجلِ) بالجر[7] ومنه: (فإذا بقي بلا مال)، فالمال مجرور لأن الباء آخرهما وجوداً[8].

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 2/78-85

(2) المرجع نفسه: 2/ 79 - 81

(3) المرجع نفسه: 333/1

(4) ابن الوراق، علل النحو: 25، الحديثي، المدارس النحوية: 232

(5) عبابنة، مكانة الخليل: 132، السامرائي، المدارس النحوية: 132

(6) عبابنة، تطور المصطلح النحوي: 187-189، 193

(7) الخوارزمي، التخمير 7/2، 5

(8) المرجع نفسه: 239/1

وقال عن الخلاف في بيت من الشعر: والكوفيون ينشدونه بخفض الضامر، ثم قال: واحتجوا لصحة روايتهم بخفض الرّحل في البيت الثاني [1].

وهو يرى كما ذهب النحويون: أن حرف الجر يمكن أن يسمى ظرفا لأن العرب تعامله معاملة الظرف [2].

وعبر الخوارزمي عن بعض المفاهيم النحوية بمصطلحات يبدو أنّه هو الذي اختارها نحو:

المفعول الصحيح:

وعن قول الزمخشري "ولذلك لا تقول:ضُرب زيدا ضربٌ شديدٌ "

قال الخوارزمي: يريد أنه إذا كان في الكلام مفعول صحيح وفيه سائر المفاعيل فإن الإسناد يكون للمفعول الصحيح[3]، يريد الإسناد إلى زيد، فهو المفعول به،فهو مفعول صحيح.

وقال:المفعول الثاني في باب علمت لا يصح إسناد الفعل إليه وذلك أنه بمنزلة المفعول غير الصحيح، فـــ:علمت زيدا منطلقا، بمنزلة: علمت زيدا في صفة الانطلاق، والمفعول الصحيح مع غير الصحيح إذا اجتمعا فالإسناد إلى الصحيح [4]

فعنده زيد هو المفعول الصحيح، وفي:"ولا حافظا للقرآن عندك "قال (حافظا) تعلق بقوله للقرآن لأنه مفعول غير صحيح لـــ (حافظا)"[5]، (فحافظا) اسم فاعل وقع عمله على الجار والمجرور (للقرآن)، وقال:الحال في الحقيقة خبر كان، وخبر كان مشبه بالمفعول غير الصحيح [6].

فيرى أن المفعول به الحقيقي هو المفعول الصحيح وباقي المنصوبات مفعول غير صحيح، وهذا كما عند الكوفيين فهم لا يعرفون إلا المفعول به، والمنصوبات

---

(1) الخورازمي، التخمير: 342/1

(2) المرجع نفسه: 277/1

(3) المرجع نفسه: 271/3

(4) المرجع نفسه: 267/3

(5) المرجع نفسه: 497/1، 424

(6) المرجع نفسه: 424/1

الأخرى التي هي مفاعيل عند البصريين فهي عندهم أشباه مفاعيل[1] وسماه الخوارزمي صحيحاً وغير صحيح.

5.4 تأثر أحكامه بالفقه:

تأثر الخوارزمي بالفقه وهو كما سبق شرح كتابا في الفقه، ويقول عن الفقهاء: قال أصحابنا[2] ولذلك نجده يربط أحيانا بين النحو والفقه أو يقيس مسألة نحوية على مسألة فقهية، نحو:

الفرق بين (إن) و(إذا):

وقال أصحابنا: "من قال لامرأته أنت طالقٌ إن لم أطلقك:فإنها لا تطلق حتى يموت الزوج لأن كلمة (إن) للشرط وقد جعل شرط الطلاق عدم التطليق، ولو قال:أنت طالق إذا لم أطلقك، فكلما سكت وقع الطلاق عند أبي يوسف ومحمد؛ لأن (إذا) للوقت وعند أبي حنيفة، وإن كانت لا تطلق في الحال، لكن لا،لأنه لم تمخض (إذا) لمعنى الشرط بل لكونه أحيانا بمعناه وحينئذ يكون حرفا بمنزلة (إن)؛ فإذا أريد به الوقت فكلما فرغ من ذلك الكلام وقع الطلاق، وإن أريد به الشرط لم يقع للحال، فلا يقع بالشك والاحتمال"[3].

وقال: حق الفاعل الرّفع لأن الواضع مدّ عينه له وهذا كما تقول:حقٌّ الجدة السدس لأن الله تعالى أوجبه لها[4]. فقاس رفع الفاعل كما وضعه الواضع وثباته على الرفع بحق الجدة الذي فرضه الله

وعن التنوين في (جوارٍ) قال: وإن كان يثقل الاسم من وجه ولكنه يُخفٌّ من وجه؛ لأنه يُسقط الياء ضرورة لالتقاء الساكنين، ونظيره ما إذا أمر السلطان رجلا بقطع اليمنى من السارق فقطع منه اليسرى عمداً فلا ضمان عليه لأنه وإن أتلف فقد

---

(1) المخزومي، مدرسة الكوفة: 308

(2) الخوارزمي، التخمير: 217/1، 7/4

(3) المرجع نفسه: 7/4، والنص كما هو في الكتاب.

(4) المرجع نفسه: 233/1

أخلف كذلك دخول التنوين فإن ثَقُلَ فقد خَفّ[1]. فالتنوين يثقل اللفظ ولكنه يسقط الياء فيخفف.

وقال عن مفارقة (أل) التعريف والإضافة للممنوع من الصرف فيرجع إلى المنع قال:كرجل باع داره فللجار حق الشفعة دفعا لضرر الدخيل فإذا رهنها أو باعها بيعا جائزا فليس له فيها حق الشفعة لأنه من الضرر على شرف المفارقة فلا يعتبر[2].

فالممنوع من الصرف الذي صرف بالإضافة أو التعريف بأل على شرف العودة للمنع كمفارقة حق الشفعة للجار الذي رهن البيت الذي له حق الشفعة فيه أو باعه لأنه على وشك مفارقته.

وهكذا نرى تأثر الخوارزمي في بناء بعض الأحكام النحوية بالفقه.

6.4 تأثره بالمنطق:

تقول خديجة الحديثي: "ولما جاء القرن الرابع غزت النزعة المنطقية الفكر الإسلامي فتأثرت بها العلوم المختلفة ومنها علم النحو الذي اعتمد على القياس والتعليل اعتماداً تاماً"[3]، وبذلك أحرز المنطق تقدماً كبيراً في الفكر الإسلامي والعربي[4].

وكما تأثر الخوارزمي بالفقه بدا تأثره بالمنطق في بعض أحكامه النحوية فبنى بعضها بطريقة منطقية وظهر هذا في ألفاظه وعباراته، نحو:

قال عن رفع المبتدأ والخبر: الموجب لنفس الإعراب فيهما موجود والموجب لخصوص الإعراب فيهما أيضا موجود، والمانع لموجب الخصوص معدوم فوجب أن يرتفعا. أما الموجب لنفس إعرابهما فوقوع العقد والتركيب بينهما، لأنهما متى وقعا بينهما ذلك تولد منه معنى ثالث، والإعراب وضع ليدُلّ على نحو ذلك المعنى،

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 220/1

(2) المرجع نفسه: 217/1

(3) الحديثي، الشاهد وأصول النحو: 320.

(4) أبو المكارم، أصول التفكير: 185.

أمّا الموجب لخصوص الإعراب فيهما فشبه كل واحد منهما للمرفوع، أمّا شبه المبتدأ بمرفوع فلأنه يشبه الفاعل من حيث إنه مسند إليه كما أن الفاعل كذلك، وأما شبه الخبر للمرفوع فلأنه يشبه الفعل المضارع نحو: يضرب زيدٌ من حيث إنه خبر عن غيره، وأمّا عدم المانع لموجب الخصوص فتجردهما عن العوامل اللفظية [1]، فنلاحظ كيف بين رفع المبتدأ والخبر بطريقة وألفاظ منطقية، نحو قوله: "الموجب موجود" و"الموجب لخصوص الإعراب"، و"المانع معدوم"، ثم بين هذا الموجب وهذا المانع، ثم نلاحظ التسلسل في عرضه للمسألة.

العلة والغرض:

فرق بين العلة وبين الغرض، فعِلّه الفعلُ مقدَّمٌ وجودها على وجود الفعل وهذا ضروري بخلاف الغرض فإنه مُتوقعٌ وتقول:جئتُك لتكرمني، فإكرام المخاطب إياه لم يكن حالة المجيء موجوداً وإنما هو متوقع [2]، فالمجيء حاصل ولكن الإكرام متوقع.

وقريب من هذه المسألة قال في "لولا زيدٌ لكان كذا "زيدٌ هنا مرتفع بالابتداء والخبر محذوف تقديره:لولا زيد كائن لكان كذا..وحذف الخبر لِسدّ جواب (لولا) مسده فهو دال عليه، ولأنك لما جعلت ما وقع مِن امتناع الثاني معلول الأول فقد جعلته دالا على الأول محكوما عليه بالوجود، ضرورة أن الشيء الوجوديّ بدون ذلك يستحيل أن يُجعل عليَّةً لغيره، والحكم بالوجود على الأول بأنه هو المبتدأ ليس إلا خبرَ المبتدأ[3]

فحدف خبر المبتدأ دل عليه جواب (لولا)، ووضّح الخوارزمي ذلك بطريقة المنطق، فامتناع الثاني (الخبر) دال على الأول محكوم بوجوده ضرورة أن الشيء الوجودي بدون ذلك مستحيل.

وقد يصل التعليل بالمنطق والكلام إلى درجة من الصعوبة والإغلاق نحو قوله عن: الموجب لخصوص إعراب الفعل المضارع: "أمّا الموجب لخصوص

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 256/1

(2) المرجع نفسه: 171/2

(3) المرجع نفسه: 270/1

الإعراب فإن الثبوت لما كان أقوى خص بأقوى الحركات، وأما العدم الصرف فلأنه لما لم يكن فيه قوة خص بالسكون،وأما العدم الذي فيه ارتقاب الوجود فإنه لما لم يكن عدما صرفا خص بأخي السّكون وهو النص، وهذا من باب تطبيق اللفظ بالمعنى"[1].

وهكذا نجد صعوبة في فهم النص السابق، ونلحظ فيما سبق أثر المنطق وألفاظه عند الخوارزمي لتوضيح بعض قضايا النحو.

وقد أدى تأثره بالمنطق للإطالة والجدل في كثير من شرحه وقد يكون تأثر بما يدور من حوله فقد كان علم الكلام والجدل منتشرا في بلاد خوارزم يقول القزويني[2] "فأهل جرجانية يمارسون علم الكلام حتى في الأسواق والدروب ويناظرون من غير تعصب بارد في علم الكلام"، ولكن هذه المناظرات وممارسة علم الكلام يبدو أنها كانت تجري على دراية وعلم وتدل على نوع من الرقي الثقافي والعلمي لأنهم إذا رأوا من أحدهم تعصباً أو تجاوزاً أنكروا عليه ذلك وخاطبوه"، إن الغلبة بالحجة، وإياك وفعل الجهّال".[3] فالعملية أصبحت حوارا علميا موضوعيا يتميز بالبرهان والدليل .

وفي نهاية هذا المبحث يبدو من الصعب أن يقال عن نحويّ كالخوارزمي أنّه بصري أو كوفي بكل وضوح فهو حاد الطبع لا يعرف للمجاملة طريقا ولا يميل لجانب أو مذهب حتى جعلته حدة طبعه ينقد الزمخشري –الذي أظهر أنّه يحبه مرارا– بقسوة، وثار على إجماع النحاة كثيرا ومع هذا فقد مال إلى البصريين من خلال مسائل الخلاف والمصطلحات النحوية التي جاءت في شرحه، وظهر تأثره بالفقه وبالمنطق والجدل.

---

(1) الخوارزمي، التخمير: 218/3

(2) القزويني، زكريا بن محمد بن محمود، (1960)، آثار البلاد وأخبار العباد، (د.ط) دار صادر، بيروت، لبنان: 520.

(3) المرجع نفسه: 520.

7.4 الخاتمة:

وبعد، الخوارزمي نحوي شرح (المفصل) وقدمه على كتاب سيبويه ، وهذه محاولة لمعرفة شخصية الخوارزمي النحوية من خلال (شرحه للمفصل) ،وبيان الطريق الذي سار عليه في أثناء الشرح، وموقفه من مصادر الاحتجاج .

والناظر في شرح الخوارزمي يجد بداية كثرة الشرح والتوضيح للغة وللألفاظ والمعاني الجديدة، فهو لا يكاد يمر على لفظ أو عبارة إلا وقام بشرحها وبين المقصود منها.

والخوارزمي كثر التحليل والتعليل، اعتمد أسلوب: (فإن سألت أجبت) فيسأل ثم يجيب، وهذا ظاهر في شرحه، فهو يحول كل ما يتوقع من غموض في المسألة التي يبحثها إلى سؤال ثم يجيب عليه، فأغنى شرحه بالتوضيح والحوار

أخذ الخوارزمي بالأصول النحوية من سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال، وقدم الأخذ بالسماع وموارده، ويتمثل ذلك باهتمامه:

بالقرآن الكريم فقد أكثر من الاحتجاج بالآيات القرآنيه واعتدّ بها في كثير من مسائل النحو، وأورد أيضا العديد من القراءات القرآنية وجعلها شاهدا لبعض الأحكام النحوية، ولكنه ردّ بعض القراءات.

أمَّا احتجاجه بالحديث فكان قليلا بالنسبة للقرآن الكريم وقراءاته..ولكنه اعتدّ به في بعض المسائل النحوية.

أكثر الخوارزمي من الشواهد الشعرية، ودعم أحيانا الشاهد القرآني بشاهد شعري، واستشهد بشعر بعض المولدين، ولكنه كان حذرا عند الاستشهاد بشعرهم، فاستشهد بشعر من كان يراه أهلا لذلك.

ونجد في شرح الخوارزمي العديد من أمثال العرب وأقوالهم أتى بها لبناء الحكم النحوي، وربما شرح المثل وبين مناسبته.

اهتم الخوارزمي بالقياس وبنى كثير من قواعده عليه فقاس على المسموع من كلام العرب، ثم أكثر من القياس النحوي، ولا يقبل القياس إذا اختلت عملية القياس.

أما الإجماع فبنى عليه أحياناً، ومع ذلك فقد عارضه مراراً، ووصف إجماع النحاة بألفاظ قاسية نحو: وإجماع النحويين باطل، وقوله: وهذا كلام فاسد.

ظهر التعليل عند الخوارزمي جلياً، واهتم به لتبرير ما ذهب إليه وبنى بعض التعليلات النحويه بطريقة منطقية.

يمتاز أسلوب الخوارزمي بالاستطراد وإطالة الشرح، فقد يأخذ نصا للزمخشري ثم يبدأ النقاش والشرح، ثم يعود بعد بضعة صفحات لهذا النص ويقوم بالتعليق عليه.

ظهر تأثره بالمنطق في كثير من ألفاظه وعباراته، واعتمد عليه أحيانا في التعليل وبناء الأحكام، وقد أدى تأثره بالمنطق للإطالة والجدل في كثير من شرحه.

كما ظهر تأثر الخوارزمي بالفقه، وشبه بعض المسائل النحوية بالمسائل الفقهية، وقاس بعض المسائل النحوية على بعض المسائل الفقهية.

الخوارزمي لم يكن شراحا وحسب، بل جاء بالعديد من الآراء واعترض أحيانا على الزمخشري واستدرك عليه أيضاً، وقدم العديد من آراء العلماء وخلافاتهم.

مال الخوارزمي إلى النقد الشديد والمخالفة والانفعال والحدة أحيانا، وقد تتحول هذه الحدة إلى ألفاظ قاسية تظهر في رده على النحاة.

المراجع

الأبذي، شهاب الدين؛ والفاكهي، جمال الدين، (د.ت)، **كتابان في حدود النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل، بيروت، لبنان.

الأبيوردي، أبو المظفر محمد بن أحمد بن إسحاق، (1987)، **الديوان**، تحقيق: عمر الأسعد، (ط2)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الأحوص، عبد الله بن محمد، (1990)، **شعر الأحوص الأنصاري**، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، تقديم: شوقي ضيف، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

الأخيلية، ليلى، (د.ت)، **الديوان**، عنى بجمعه وتحقيقه: خليل إبراهيم العطية وجليل العطية، (د.ط)، وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق، سوريا.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (1999)، **معاني القراءات**، حققه وعلق عليه: أحمد فريد المزيدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأزهري، خالد بن عبدالله، (2004)، **التصريح على التوضيح، على ألفية بن مالك**، تنقيح وإعداد وتأليف: فيصل علي عبد الحق، وإشراف ومراجعة عمر محمد ديارنه، ط1، دار اليراع للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (2000)، **شرح الكافية في النحو، لجلال الدين أبي عمر، عثمان بن عمر والمعروف بابن الحاجب النحوي المالكي**، شرح وتحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

الأسدي، الكميت بن زيد، (1969)، **شعر الكميت**، جمع وتقديم: داوود سلوم، (د.ط)، مكتبة الأندلس، بغداد، العراق.

الأسدي، بشر بن أبي حازم، (1994)، **الديوان**، قدم له وشرحه: مجيد طراد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

الاسفرائيني، تاج الدين محمد بن علي، (1996)، **اللباب في علم الإعراب**، حققه: شوقي المعري، (د.ط)، مكتبه لبنان، بيروت، لبنان.

الأسنوي، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن، (1985)، **الكوكب الدري فيما يخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية**، تحقيق: محمد حسن عواد، ط1، دار عمار، عمان، الأردن.

الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، (د.ت)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (د.ط)، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، مصر.

الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسن، (1997)، **الأغاني**، إعداد: مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، ط2، بيروت، لبنان.

الأفغاني، سعيد، (1987)، **في أصول النحو**، (د.ط)، المكتبة الإسلامية، القاهرة، مصر.

الألوسي، محمود شكري، (1998)، **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**، شرحه: محمد بهجة الأثري البغدادي، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر.

الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود، (2003)، **روح المعاني في تفسير القران العظيم السبع المثاني**، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (د.ت)، **الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة**، تحقيق: سعيد أفغاني، (د.ط)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (د.ت)، **أسرار العربيه**، تحقيق: فخر الدين صالح قداره، (د.ط)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (د.ت)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ط)، دارالطلائع، بيروت، لبنان.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (د.ت)، **نزهة الألباء**، (د.ط)، دار النهضة، القاهرة، مصر.

أنيس، إبراهيم، (1992)، **في اللهجات العربية**، ط8، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

أنيس، إبراهيم؛ والصوالحي، عطية؛ ومنتصر، عبد الحليم؛ وأحمد، محمد خلف الله، (1972)، **المعجم الوسيط**، ط2، القاهرة، مصر.

بابتي، عزيزة فوال، (1992)، **المعجم المفصل في النحو العربي**، ط1، دار الكتب العلميه، بيروت، لبنان.

البحتري، أبو عبادة الوليد بن عبيد، (د.ت)، **الديوان**، شرح وتقديم: حنا الفاخوري، (د.ط)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، (2000)، **الجامع المسند الصحيح المختصر**، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، دار طوق النجاة، الرياض، السعودية.

بروسي، وليد بن الورد، (1979)، **مجموع أشعار العرب**، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، ط1، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان.

البغدادي، صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق، (1992)، **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1989)، **خزانة الأدب ولب لباب العرب**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

البكاء، محمد عبد المطلب، (1990)، **منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه**، ط1، دار الشؤون الثقافية، بيروت، لبنان.

البكري، أبو عبيد الله عبدالله بن عبد العزيز الأندلسي، (1998)، **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، حققه وضبطه: جمال طلبه، ط1، دار الكتب، بيروت، لبنان.

ترزي، فؤاد حنا، (د.ت)، **أصول اللغة والنحو**، (د.ط)، دار الكتب، بيروت، لبنان.

الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى، (1995)، **الجامع الصحيح سنن الترمذي**، تحقيق ونشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

أبو تمام، حبيب بن جاسم بن أوس الطائي، (1992)، **الديوان**، ضبطه وشرحه: شاهين عطية، ط2، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان.

التهانوي، محمد علي، (1996)، **موسوعه كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق المعجم، تحقيق: علي دحروج، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.

التونجي، محمد؛ والأسمر، راجي، (1993)، **معجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)**، مراجعة: إميل يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

الثعالبي، أبو منصور عبدالملك النيسابوري، (1983)، **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، تحقيق: مفيد محمد قميحه، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الجرجاني، عبد القاهر، (1987)، **دلائل الإعجاز**، ط2، مكتبة سعد الدين، بيروت، لبنان.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي، (1998)، **التعريفات**، حققه وقدمه ووضع فهارسه: إبراهيم الأبياري، ط4، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

جرير، أبو حزرة جرير بن عطية، (1986)، **الديوان**، (د.ط)، دار صادر، بيروت، لبنان.

الجزائري، يحيى بن محمد أبو زكريا الشاوي المغربي، (د.ت)، **ارتقاء السيادة في علم أصول النحو**، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، (د.ط)، دار بغداد، العراق.

ابن الجزري، محمد بن محمد، (1980)، **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، (2002)، **النشر في القراءات العشر**، قدم له: علي محمد الضباع، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن جندل، سلامة، (1987)، **ديوان ابن جندل**، صنعه: محمد بن الحسن الأحول، تحقيق: فخري الدين قباوه، ط2، دار الكتب العلميه، بيروت، لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (2003)، **الخصائص**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1988)، **اللمع في العربيه**، تحقيق: سميح أبو مغلي، (د.ط)، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: محمد عبد القادر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، **سر صناعة الإعراب**، قدم له: فتحي عبد الرحمن حجازي، حققه: أحمد فريد أحمد، (د.ط)، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.

الجوهري، إسماعيل بن حماد، (1984)، **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله كاتب حلبي، (د.ت)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، تحقيق: محمد شرف الدين ورفعت بيلكه، (د.ط)، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الحديثي، خديجة، (1974)، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، (د.ط)، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت.

الحديثي، خديجة، (2001)، **المدارس النحوية**، ط3، دار الأمل، اربد، الأردن.

الحديثي، خديجة، (1966)، **أبو حيان النحوي**، ط1، مكتبة النهضة، بغداد، العراق.

حسان، تمام، (1981)، **الأصول**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.

حسانين، عفاف، (1996)، **في أدلة النحو**، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر.

حسن، أحمد نوزاد، (1996)، **المنهج الوصفي في كتاب سيبويه**، ط1، دار الكتب الوطنيه، بنغازي، ليبيا.

حسين، طه، (1987)، **شروح سقط الزند**، تحقيق عبدالرحيم محمود وعبدالسلام هارون وإبراهيم الأبياري وحامد عبدالمجيد، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

الحلبي، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم السمين، (1994)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: علي محمد معوض، جاد

مخلوف جاد، عادل أحمد عبد الموجود، زكريا عبد المجيد، قدم له: أحمد محمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الحلواني، محمد خير، (1979)، **المفصل في تاريخ النحو العربي**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الحلواني، محمد خير، (1983)، **أصول النحو العربي**، (د.ط). الناشر الأطلسي، بيروت، لبنان.

الحموز، عبد الفتاح، (1997)، **الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر**، ط1، دار عمار، عمان، الأردن.

الحموز، عبدالفتاح، (1993)، **ظاهرة التغليب في العربية**، ط1، دار عمار، عمان، الأرن.

الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت عبدالله الرومي البغدادي، (1995)، **معجم البلدان**، ط2، دار صادر، بيروت، لبنان.

الحموي، ياقوت، (د.ت)، **معجم الأدباء**، (د.ط)، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الحوفي، أحمد محمد، (د.ت)، **الزمخشري**، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

أبو حيان، محمد بن يوسف، (2005)، **البحر المحيط**، بعناية: عمر عرجان العشا حسونه، (د.ط)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ابن خالويه، أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر، (1971)، **إعراب القراءات السبع وعللها**، ضبط نصه وعلق عليه: أبو محمد السيوطي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، (د.ت)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، حققه: حسان عباس، (د.ط)، دار الثقافه، بيروت، لبنان.

خليل، حلمي، (د.ت)، **العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.

الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، (2000)، **شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمير**، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، (ط1)، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية.

الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، (1998)، **ترشيح العلل في شرح الجمل**، تصنيف وإعداد: عادل محسن سالم العميري ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

الدينوري، ابن قتيبة أبو محمد عبدالله بن مسلم، (1985)، **الشعر والشعراء وطبقات الشعراء**، حققه وضبط نصه: مفيد قميحه، راجعه وضبط نصه نعيم زرزور، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد، 2005، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، ط1، تحقيق :مصطفى عبدا لقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.

ذو الرُّمَّة، غيلان بن عقبة العدوي، (1993)، **الديوان**، شرح أبو نصر أحمد حاتم الجاهلي، صاحب الأصمعي، حققه: عبد القدوس أبو صالح، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الراجحي، عبده، (1988)، **النحو العربي والدرس الحديث**، د.ط، دار المعرفة الجامعية، بيروت، لبنان.

الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر، (2001)، **التفسير الكبير**، تحقيق: مكتب دار إحياء التراث، ط4، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

رفعت، حسين، (2005)، **الإجماع في الدراسات النحوية**، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، (1984)، **رسالتان في اللغة**، حققهما وعلق عليهما وقدم لهما: إبراهيم السامرائي، (د.ط)، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، (د.ت)، **معاني الحروف**، حققه: عبد الفتاح اسماعيل شلبي، (د.ط)، دار نهضة مصر، القاهرة، مصر.

الزبيدي، أبو مكي محمد بن الحسن، (1954)، **طبقات النحويين اللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، نشره محمد شامي الخانجي، القاهرة، مصر.

الزبيدي، سعيد جاسم، (1998)، **مصطلحات ليست كوفية**، (د.ط)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الزبيدي، سعيد جاسم، (1997)، **القياس في النحو العربي نشاته وتطوره**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين.

الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي، (1987)، **ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق: طارق الجنابي، (د.ط)، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر.

الزبيدي، محب الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الحنفي (د.ت)، **تاج العروس**، ط1، المطبعة الخيرية، القاهرة، مصر.

الزجاج، أبو اسحاق إبراهيم بن السري، (2003)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (د.ط)، دار الحديث، القاهرة، مصر.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (1984)، **حروف المعاني**، تحقيق على توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الزجاجي، أبو القاسم عبدالله بن إسحاق، (د.ت)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، (د.ط)، شركة الفجر العربي، بيروت، لبنان.

الزركشي، بدرالدين محمد بن عبدالله، (1988)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

الزركلي، خير الدين، (1995)، **الأعلام، (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)**، ط11، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، (1977)، **المستقصى في أمثال العرب**، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد، (1998)، **أساس البلاغة**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

زوين، علي، (1986)، **منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث**، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق.

السامرائي، إبراهيم، (1987)، **المدارس النحوية أسطورة وواقع**، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن.

السامرائي، فاضل صالح، (2009)، **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري**، ط2، دار عمار، عمان، الأردن.

السامرائي، فاضل صالح، (1969) **ابن جني النحوي**، (د.ط)، دار النذير، عمان، الأردن.

السامرائي، فاضل صالح، (2000)، **معاني النحو**، ط1، دار الفكر للطباع والنشر، عمان، الأردن.

السخاوي، علم الدين بن محمد، (2002)، **المفضل في شرح المفصل**، حققه يوسف الحشكي، ط2، وزارة الثقافه، عمان، الأردن.

السرجاني، راغب، (2006)، **قصة التتار**، ط1، مؤسسة اقرأ، القاهرة، مصر.

السلسيلي، أبو عبدالله محمد بن عيسى، (1986)، **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، تحقيق: عبد الله علي الحسيني، ط1، دار الفيصلية، القاهرة، مصر.

سلمى، زهير، (1964)، **الديوان**، صنعه الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني ثعلب، (د.ط)، الناشر، الدار القوميه لطباعة، القاهرة، مصر.

السمعاني، ابن منصور عبد الكريم محمد التميمي، (1988)، **الأنساب**، تقديم وتعليق: عبدالله عمر البارودي، ط1، دار الجنان، بيروت، لبنان.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، (د.ت)، **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، (د.ط)، دار الاعتصام، بيروت، لبنان.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (2004)، **كتاب سيبويه**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط4، الدولية للطباعة، القاهرة، مصر.

السيرافي، أبو سعيد بن عبد الله، (1936)، **أخبار النحويين البصريين**، اعتنى بنشره: فرينس كرنكو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (1976)، **الاقتراح**، تحقيق وتعليق: أحمد محمد قاسم، ط1، مطبعة السعادة، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (1985)، **الأشباه والنظائر**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (2003)، **الإتقان في علوم القرآن**، ضبطه وصححه: محمد سالم هاشم، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (د.ت)، **بغية الوعاة** (في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (د.ط)، المكتبة العصرية، بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (د.ت) **شرح شواهد المغني**، ذيل بتصحيحات وتعليقات: محمد محمود ابن التلاميذ التركيزي الشنقيطي، (د.ط)، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (1998)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، صححة: فؤاد علي صقور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، (د.ت)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبدالرحمن هنداوي، (د.ط)، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.

الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله، (1980)، **مسند الشافعي**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين، (2001)، **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، (د.ط)، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

الشيباني، أحمد بن حنبل أبو عبدالله، (د.ت)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، مصر.

الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام، (1983)، مصنف عبد الرزاق، تحقيق: حبيبي الرحمن الأعظمي، ط2، المكتب الإسلامي، الرياض، السعودية.

الصنعاني، سابق الدين محمد بن أحمد بن يعيش، (1991)، **التهذيب الوسيط في النحو**، تحقيق: فخر صالح قداره، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان.

الضرير، القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي، (2000)، **شرح اللمع في العربية**، تحقيق: رمضان عبد التواب، رجب عثمان، ط1، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

الطائي، الطرماح بن حكيم، (1994)، **الديوان**، تحقيق: عزة حسن، ط2، دار الشرق العربي، القاهرة، مصر.

الطنطاوي، محمد، (د.ت)، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ط2، دار المعارف، القاهرة، مصر.

طه، هند حسين، (1976)، **الأدب العربي في إقليم خوارزم، منذ الفتح العربي، (93هـ)، حتى سقوط الدولة الخوارزمية**، (د.ط)، وزارة الإعلام، بغداد، العراق.

عبابنة، جعفر نايف، (1984)، **مكانة الخليل بن أحمد في النحو**، ط1، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن.

عبابنة، يحيى عطية، (2006)، **تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري**، ط1، جدارا للكتاب العلمي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.

عبابنة، يحيى؛ والزعبي، آمنة، (2005)، **علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات**، دار الكتاب الثقافي، عمان، الأردن.

ابن عباد، الصاحب إسماعيل، (1994)، **المحيط في اللغة**، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط1، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

عبادة، محمد إبراهيم، (1980)، **عصور الاحتجاج في النحو العربي**، ط1، دار المعارف، القاهرة، مصر.

عبد التواب، رمضان، (1999)، **فصول في فقه العربية**، ط6، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

عبد المسيح، جورج متري؛ وتايري، هاني جورج، (1990)، **الخليل معجم مصطلحات النحو العربي**، تصدير محمد علام، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.

العبدي، المثقب، (1971)، **الديوان**، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي، (د.ط)، دون دار نشر.

أبو العتاهية، أبو إسحق إسماعيل بن القاسم، (1980)، **الديوان**، (د.ط)، دار صادر، بيروت، لبنان.

العجاج، عبد الله بن رؤبة، (1997م)، **الديوان**، رواية وشرح عبدالملك بن قريب الأصمعي، قدم له وحققه: سعدي ضنّاوي، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان.

العسكري، أبو هلال، (د.ت)، **جمهرة الأمثال**، حققه وعلق هوامشه ووضع فهارسه: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، ط2، دار الجيل، بيروت، لبنان.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، (1971)، **المقرب**، تحقيق: أحمد عبد الستار، عبد الله الجبوري، ط1، مبطعة العاني، بغداد، العراق.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي، (2001)، **المحرر الوجيز في شرح الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن عقيل بهاء الدين عبدالله، (د.ت)، **شرح ابن عقيل**، ط6، دار الفكر، بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاء، (د.ت)، **التبيان في شرح الديوان**، ضبطه وصححه ووضع فهارسه: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلبي، (د.ت)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسن، (1995)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، عبدالإله نبهان، ط1، دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (1986)، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: عبدالرحمن سليمان العثيمين، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (د.ت)، **الديوان، بشرح أبي البقاء العكبري، المسمى بالتبيان في شرح الديوان**، ضبطه وصححه ووضع فهارسه: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلبي، (د.ط)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

العكلي، النمر بن تولب، (2000)، **الديوان**، جمع وشرح وتحقيق محمد نبيل طريفي، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان.

عيد، محمد، (1972)، **الرواية والاستشهاد باللغة**، دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث، (د.ط)، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

الغنوي، الطفيل، (1968)، **الديوان**، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد، ط1، دار الكتب الجديدة، القاهرة، مصر.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، (1986)، **مجمل اللغة**، تحقيق: زهير سلطان، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، (1991)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (2001)، **الحجة للقراء السبعة**، علق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (د.ت)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، (د.ط)، دار السرور، القاهرة، مصر.

الفرزدق، همام بن غالب، (1987)، **ديوان الفرزدق**، شرحه وضبطه: علي فاعور، (د.ط)، دار الكتب العلمية، لبنان، لبنان.

الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، (2001)، **البلغه في تاريخ أئمة اللغة**، ط1، حققه: بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

الفيروزآبادي، مجد الدين أبو الطاهر محمد بن يعقوب، (2004)، **القاموس المحيط**، تحقيق: حسان عبد المنان، بيت الأفكار، عمان، الأردن.

القالي، أبو علي اسماعيل بن القاسم البغدادي، (1984)، **الأمالي**، ط2، دار الحديث، بيروت، لبنان.

القرشي، محيي الدين أبو محمد عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله بن سالم بن أبي الوفاء الحنفي، (1993)، **الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية**، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، ط2، هجر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

القزويني، زكريا بن محمد بن محمود، (1960)، **آثار البلاد وأخبارالعباد**، (د.ط) دار صادر، بيروت، لبنان.

القطامي، عُمير بن شُييم، (د.ت)، **الديوان**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب، (د.ط)، دار الثقافة، بيروت، لبنان.

قطلوبغا، أبو الفداء زين الدين قاسم بن السودوني، (1992)، **تاج التراجم**، حققه وقدم له: محمد خير رمضان يوسف، (ط1)، دار القلم، دمشق، سوريا.

القوزي، عوض محمد، (1980)، **المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، عمادة شؤون المكتبات، (د.ط)، الرياض، السعودية.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (1981)، **الكشف عن وجوه القراءات**، تحقيق: محيي الدين رمضان، (ط1) مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل الدمشقي، (د.ت)، **البداية والنهاية**، حققه: مكتب تحقيق التراث، (د.ط)، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان.

كانتينو، جان، (1966)، **دروس في علم أصوات العربية**، (د.ط)، ترجمة صالح القرمادي، منشورات الجامعة التونسية، تونس.

كُثيّر، أبو صخر بن عبد الرحمن الأسود، (1996)، **شرح الديوان**، تحقيق: رحاب عكاوي، ط1، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان.

الكفوي، أبو البقاء أيوب أبو موسى الحسيني، (1992)، **الكليات**، قابله على نسخه خطيه أعد للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الكوفي، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، (1989)، **المصنف في الأحاديث والآثار**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

اللبدي، محمد سمير نجيب، (1985)، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (1998)، **سنن ابن ماجة**، المحقق: بشار عواد معروف، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان.

المالقي، أحمد بن عبد النور، (2004)، **رصف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، (د.ط)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا.

ابن مالك، محمد بن عبد الله، (1990)، **شرح التسهيل –تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ط1، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (د.ت)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

المخزومي، مهدي، (1958)، **مدرسة الكوفه ومنهجها في اللغة والنحو**، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

المرادي، الحسن بن القاسم، (1983)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوه، محمد نديم فاضل، ط2، دار الآفاق الحديثة، بيروت، لبنان.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن، (1991)، **شرح ديوان الحماسة**، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان.

مرعي، عبد القادر، (1993)، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر**، ط1، منشورات جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

ابن مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (د.ت)، **الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم**، دار الجيل، بيروت، لبنان، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان.

ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن، (د.ت)، **الرد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، ط3، دار المعارف، القاهرة، مصر.

المقدسي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن البناء البشاري، (1987)، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، وضع مقدمته وهوامشه وفهارسه: محمد مخزوم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

أبو المكارم، علي، (1973)، **أصول التفكير النحوي**، (د.ط)، منشورات الجامعه الليبية، ليبيا.

الملخ، حسن خميس سعيد، (2000)، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المصري الأنصاري، (2003)، **لسان العرب**، راجعه وصححه نخبة من الأساتذة المتخصصين، دار الحديث، القاهرة، مصر.

الموصلي، ابن الشعار المبارك بن احمد بن حمدان، (1990)، **قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان**، معهد تاريخ العلوم العربية والاسلامية، (مخطوط).

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، (1996)، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (1986)، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق زهير غازي زاهر، ط1، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (2002)، **شرح ديوان أمرئ القيس**، قرأه ووضع فهارسه وعلق عليه: عمر فجاوي، (د.ط)، منشورات وزارة الثقافة، عمان، الأردن.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (2004)، **إعراب القرآن**، علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن النحاس، أبو عبد الله بهاء الدين محمد بن إبراهيم، (2004)، **التعليقة على المقرب (مقرب ابن عصفور)**، في علم النحو، تحقيق: جميل عبدالله عويضه، ط1، منشورات وزارة الثقافه، عمان، الأردن.

نحلة، محمود أحمد، (1987)، **أصول النحو العربي**، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان.

النحوي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، (1996)، **الإيضاح**، تحقيق: كاظم عمر بحر المرجان، ط2، عالم الكتب بيروت، لبنان.

النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، (1991)، **سنن النسائي الكبرى**، جار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

النواجي، أشرف ماهر محمود، (2001)، **مصطلحات علم أصول النحو دراسة وكشاف معجمي**، دارغريب، القاهرة، مصر.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد ابن عبدالله الأنصاري المصري، (1999)، **شذور الذهب**، شرح وتعليق: محمد السعدي فرهود،

محمد عبد المنعم خفاجي، عبدالعزيز شرف، (د.ط)، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد ابن عبدالله الأنصاري المصري، (1987)، **مغني اللبيب**، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، المكتبه العصرية، بيروت، لبنان.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد ابن عبدالله الأنصاري المصري، (1990)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد ياسر شرف، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الأنصاري، (2004)، **أوضح المسالك على ألفية ابن مالك**، ومعه كتاب عدة السالك أي تحقيق أوضح المسالك، تأليف، محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، مكتبة الساعي، الرياض، السعودية.

ابن الوراق، محمد عبدالله أبو الحسن، (2010)، **العلل في النحو**، تحقيق: منصور علي عبد السميع، (د.ط)، الصحوة للنشر، القاهرة، مصر.

ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبدالله، (1999)، **علل النحو**، تحقيق ودراسة: محمود جاسم محمد الدرويش، ط1، مكتبة الرشيد، الرياض، السعودية.

اليأس، منى، (1985)، **القياس في النحو**، مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي، ط1، دار الفكر للطباعة، دمشق، سوريا.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي، (د.ت)، **شرح المفصل**، (د.ط)، مكتبه المتنبي، بيروت، لبنان.

اليمني، علي بن سليمان الحيدرة، (2002)، **كشف المشكل في النحو**، تحقيق هادي عطية مطر الهلالي، ط1، دار عمار، عمان، الأردن.

يوهان فك، (1951)، **العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب**، نقله إلى العربية وحققه وفهرس له: عبد الحليم النجار، (د.ط)، الناشر مكتبة الخانجي، مطبعة دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر.

السيرة الذاتية

الاسم: سليمان أحمد خليل الفضول.

الكلية: الآداب.

التخصص: اللغة العربية.

السنة: 2011.

الهاتف: 00966777531097.